

قياس أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية

د/ محمد جمال السيد محمد سالم

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة بنها

mohamed.salem@fcom.bu.edu.eg

د/ ريمون ميلاد فؤاد قلدس

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة - جامعة بنها

remon.kaldas@fcom.bu.edu.eg

ملخص البحث

الهدف: استهدفت الدراسة قياس أثر العلاقات السياسية على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة.

التصميم والمنهجية: تحقيقاً لأهداف الدراسة اعتمد الباحثان في اختبار فروض الدراسة على دراسة تطبيقية، حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية مكونة من 67 شركة - 402 مشاهدة - مساهمة مدرجة ضمن مؤشر EGX 100 خلال لفترة من 2018م إلى 2023م، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى بالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية الكمية - مصفوفة الارتباط، وبيرسون، ونماذج الانحدار، وتحليل المسار - باستخدام برنامجي (SmartPLS 4 & SPSS)، فقد اعتمد الباحثان على معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، لقياس مدى ثبات وصدق الاستبيان، كما يوجد اختبار Durbin Watson للتحقق من خلو متغيرات النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك بالإضافة إلى معامل الارتباط لبيرسون وتحليل الانحدار، وتحليل المسار Path analysis لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

النتائج والتوصيات: توصلت الدراسة النظرية والتطبيقية إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين القيمة السوقية للمنشأة وكلا من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة، كما توجد علاقة ارتباط إيجابية بين كلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة وجودة التقارير المالية، في حين توصلت الدراسة إلى عدم معنوية التأثير غير المباشر للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية؛ بالرغم من وجود علاقة ارتباط إيجابية بين القيمة السوقية للمنشأة وكلاً من العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، والعلاقات السياسية للمنشأة وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بضرورة احكام الرقابة من قبل الهيئات والمنظمات المهنية والتشريعية بالإضافة إلى أهمية توعية إدارة منشآت الاعمال والمديرين التنفيذيين بطبيعة المخاطر والمنافع الناتجة عن ارتباط المنشأة بعلاقات ورابط سياسية هذا من جهة، وأهمية وأثر الإفصاح عن تلك العلاقات في الحد من عدم تماثل المعلومات من جهة أخرى، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات السياسية، العبء الزائد للمعلومات، القيمة السوقية، التقارير المالية، تحليل المسار Path

analysis.

¹ تقديم البحث في 2025/4/24 وقبول نشره في 2025/6/2

Measuring the Impact of an Organization's Political Relations on the Relationship between Information Overload and the Quality of Financial Reports and Their Impact on the Organization's Value: an Applied Study

Abstract

Research Objective: The study aimed to measure the impact of political relations on the relationship between information overload and the quality of financial reports and its reflection on the value of the enterprise.

Design and methodology : To achieve the objectives of the study, it was adopted The researchers In the study assignment test An applied study, where the applied study relied on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, consisting of 67 companies. -402 views - Contribution included in the index EGX 100 During the period from 2018 to 2023, using the content analysis method in addition to a set of quantitative statistical methods. -Correlation matrix, Pearson, regression models, and path analysis - using Two programs (SPSS & SmartPLS 4) The researcher relied on That on the Cronbach's alpha coefficient Cronbach's Alpha Coefficient To measure the reliability and validity of the questionnaire, the researcher also used: yen Durbin Watson To verify from Empty Variables The model from problem connection Self in addition, Pearson's correlation coefficient and analysis decline ,and analysis The path Path analysis To measure the strength and direction of the relationship between Study variables.

Results and recommendations: The theoretical and applied study reached several results, the most important of which are: There is a statistically significant direct correlation between the market value of the establishment and both the information overload and the political relations of the establishment. As There is a positive correlation between both information overload and the political relations of the entity and the quality of financial reports. While I found that the indirect effect of the establishment's political relations on the relationship between information overload and the quality of reports and its reflection on the establishment's value is not significant.; although There is a positive correlation between the market value of the facility and both the relationship between information overload and the quality of financial reports, and the facility's political relations .In light of the study results, the researchers recommend the necessity of tightening control by professional and legislative bodies and organizations, in addition to the importance of Raising awareness among business management and executives about the nature of the risks and benefits resulting from the establishment's involvement in political relationships and ties, on the one hand, and the importance and impact of disclosing those relationships in reducing information asymmetry., thus improving the quality of financial reports and the value of the enterprise.

Keywords: Political relations, information overload, market value, financial reporting, path analysis Path analysis

1- الإطار العام للبحث

1-1 مقدمة

حظى الإفصاح المحاسبي-الالزامي والاختياري- بكثير من الجدل في الآونة الأخيرة، فطالما اتجهت المنظمات المهنية إلى التوسع في متطلبات الإفصاح المحاسبي باعتباره الطريق الآمن لمواجهة الفضائح والأزمات المالية التي ألقت بظلالها على مهنة المحاسبة، وفي نفس السياق اعتبرت منشآت الاعمال أن التوسع في الإفصاح المحاسبي الاختياري هي الوسيلة التي تمكنها من مواجهة التطورات السريعة والمتلاحقة لبيئة الاعمال، وكذلك الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح، وفي هذا السياق أشارت دراسة كلاً من (محمد، 2018م & Ronald p. and Dennis M., 2012) إلى أهمية الدور الذي يلعبه الإفصاح الاختياري في الحد من عدم تماثل المعلومات للمتعاملين، وأضافت دراسة (Ren C., and Lu X., 2021) أنه يعمل على تعزيز فهم المستثمرين وأصحاب المصالح لطبيعة عمل المنشأة ووضعها المالي بالإضافة إلى التنبؤ بالمخاطر المحتملة للمنشأة والتدفقات النقدية المستقبلية؛ غير أن التوسع في الإفصاح بشقيه وتضمينه معلومات لا تتسم بالأهمية النسبية، واستغلاله بشكل متعمد من قبل المديرين في تشتيت انتباه المستثمرين حول الأداء المستدام للمنشأة أدى إلى إعادة النظر بشأن العلاقة بين التوسع في الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار، فقد أشارت دراسة (Souza J., et al., 2019) إلى قدرة المديرين على تقليل قابلية القراءة والفهم للإفصاحات السردية وذلك من خلال جعلها أكثر تعقيداً وذلك عندما يكون الأداء ضعيفاً؛ مستندين في ذلك على ما يُطلق عليه إدارة الانطباع، وفي نفس السياق أشارت دراسة (Ambra Marchetti., 2019) إلى أن عدم توافر إطار فكري محدد أو منهجية لمتطلبات وحدود وحجم المعلومات المفصّل عنها ضمن التقارير الداعمة والمكملة أدى إلى احتواء التقرير على قدر كبير من المعلومات غير المفيدة، ومن ثم ظهور مفهوم العبء الزائد للمعلومات والذي يشير في جوهره إلى الزيادة المستمرة في حجم ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى الحد الذي يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين على قراءة وفهم محتوى التقارير المالية ومن ثم عدم القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

ومن جهة أخرى أدت التطورات والتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى اتجاه العديد من منشآت الاعمال في مختلف دول العالم لإقامة علاقات وروابط سياسية^(*) Political Connection اعتقاداً منها أن تلك العلاقات ستحقق لها العديد من المزايا والمنافع التي تضمن بقاء المنشأة في مجتمع

(*) تعتبر الشركات مرتبطة سياسياً إذا ما كان أحد كبار مساهمها يستحوذ على 10% على الأقل من حق التصويت، أن يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي عضواً برلماني أو له علاقات سياسية— أن تمتلك الدولة حصة في رأس مال الشركة بحيث لا تتجاوز 50% من رأسمالها.

الاعمال والمنافسة، وفي هذا المجال أشارت دراسة (الباز، 2022م) إلى وجود أثر للعلاقات السياسية للمنشآت على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ومن ثم على كفاءة القرارات الاستثمارية، ومن ثم تهتم الدراسة الحالية بدراسة أثر العلاقات السياسية للمنشآت كمتغير معدل لاتجاه وتأثير العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة.

2-1 طبيعة المشكلة ودوافع البحث

حظيت ظاهرة العبء الزائد للمعلومات بالتقارير المالية في الآونة الأخيرة باهتمام الفكر المحاسبي على المستوى المهني و الأكاديمي، وذلك لأسباب عديدة منها ما يتعلق بعدم وجود مفهوم محدد للعبء الزائد للمعلومات، ومنها ما يتعلق بكيفية قياس العبء الزائد للمعلومات بالتقارير المالية، ومنها ما يتعلق بأثر العبء الزائد على نفعية التقارير المالية - وهو أحد مجالات إهتمام الدراسة الحالية- وفي هذا الشأن تشير نتائج العديد من الدراسات إلى الآثار السلبية للعبء الزائد للمعلومات على جودة التقارير المالية، فقد أهتمت دراسة (Belabbes M., et al., 2023) بالتعرف على مفهوم العبء الزائد (الزيادة المفرطة) للمعلومات وذلك من خلال إجراء تحليل مفاهيمي باستخدام أسلوب Rodgers^(*)، وذلك استناداً إلى مجموعة من التقارير والوثائق خلال الفترة من (2010م: 2020م)، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل إلى مجموعة من العواقب المترتبة على العبء الزائد للمعلومات، والتي يُعد أهمها الغموض والتشويش في بيئة المعلومات وتأثيره على إدراك مستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات الرشيدة، في حين تناولت دراسة (العوادلي، وآخرون، 2024م) دراسة وتحليل نشأة وخصائص وأبعاد ظاهرة العبء الزائد للمعلومات وأسباب حدوثها وانعكاسها على التقارير المالية في أدبيات الفكر المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن العبء الزائد للمعلومات هو التوسع في مستوى الإفصاح يقابله انخفاض في كل من جودة الإفصاح، قابليته للقراءة والفهم، وزيادة الغموض والتشويش بشكل يعوق مستخدمي التقارير في إتخاذ القرارات الرشيدة، كما توصلت إلى أن العبء الزائد للمعلومات يؤثر سلباً على قيمة الشركة وأدائها المالي وكفاءة الأسواق المالية، وقد جاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (Ong T., et al., 2020) حيثُ إهتمت الدراسة بتحليل ودراسة واختبار طبيعة العلاقة بين العبء الزائد من المعلومات وقابلية التقارير المالية للقراءة وانعكاسها على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الماليزية، وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة مكونة من 85 شركة مساهمة عامة خلال الفترة من عام 2015م إلى عام 2017م، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة العبء

(*) أسلوب Rodgers لتحليل المفاهيم هو منهج نوعي يستخدم لتحليل وتوضيح المفاهيم المجردة والمبهمة، ويُستخدم غالباً في مجالات مثل العلوم الاجتماعية والصحية. طورته الباحثة Carolyn Rodgers كجزء من توجهها نحو فهم كيفية تطور واستخدام المفاهيم بمرور الوقت في سياقات مختلفة. ويعتمد هذا الأسلوب على تحليل البيانات من أجل الوصول إلى فهم أعمق للمفاهيم، مما يسمح بتحديد مكونات المفهوم واستخداماته وعلاقاته بالسياقات الأخرى.

المعلوماتي - التوسع في مستوى الإفصاح للشركات - يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي للشركات، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وزيادة العبء المعلوماتي لها.

وفي نفس السياق قدمت دراسة (Roetzel, 2019) إطاراً جديداً لتنظيم قضايا العبء الزائد للمعلومات والعوامل المؤثرة عليه وتأثيرات العبء الزائد للمعلومات على صنع واتخاذ القرارات؛ فقد أشارت الدراسة إلى قدرة العبء الزائد للمعلومات على تكوين بيئة ضبابية من المعلومات يترتب عليها ظهور ظاهرة غموض وتشويش للتقارير المالية، وهو ما يؤثر على قابلية التقارير المالية للفهم والقراءة ويزيد من الجهد المبذول لتقييم المعلومات الأمر الذي يؤثر إيجابياً على قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الانطباع في توجيه قرارات أصحاب المصالح، وقد جاء ذلك متفق مع ما أشارت إليه نتائج دراسة (يونس، 2022م) بأن غموض التقارير المالية وانخفاض شفافيتها يساهم في زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات؛ مما يؤدي إلى انخراط الإدارة في ممارسات السلوك الانتهازي والاتجاه نحو إدارة الانطباع بحجب الاخبار والمعلومات السيئة لفترة طويلة نسبياً.

وعلى النقيض توصلت نتائج العديد من الدراسات إلى الأثر الإيجابي للعبء الزائد للمعلومات لاسيما إذا ارتبط ذلك بمستخدمين لهم قدرة على استخدام التطبيقات الالكترونية الحديثة والتي تمكنهم من تبويب وتصنيف المعلومات بالتقارير المالية والاستفادة منها، فقد أشارت دراسة Kelton and Murthy, (2016) إلى أن التطور التكنولوجي ساهم في تمكين المستخدمين من التفاعل مع العبء الزائد للمعلومات، وفي هذا السياق أشارت دراسة (Impink, et al., 2022) إلى أن المحللين الأكثر خبرة ولديهم فترة أطول للدراسة هم الأقل تأثراً بالعبء الزائد للمعلومات لأنهم يستطيعون السيطرة على انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة، وبالتالي فإن المحللين ذوي الخبرة لا يتأثرون بالعبء الزائد للمعلومات بنفس القدر مقارنة بالأقل خبرة، بينما تناولت دراسة (إبراهيم، وآخرون، 2023م) فحص وتحليل تأثير نغمة الإفصاح السردى على قيمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وما إذا كانت درجة عدم تماثل المعلومات تعدل مستوى هذا التأثير، وذلك من خلال اختبار عينة مكونة من 43 شركة من الشركات المقيدة بمؤشر EGX100 خلال الفترة من 2016م إلى 2020م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري موجب لنغمة الإفصاح السردى على قيمة الشركة حيث تساهم في نقل معلومات اضافية حول قيمة الشركة، كما توصلت إلى أن هذا التأثير يزداد في الشركات التي لديها مستوى مرتفع من عدم تماثل المعلومات، في حين هدفت دراسة (سالم، وآخرون، 2022م) إلى دراسة قياس أثر الإفصاح السردى للمعلومات غير المالية على قيمة المنشأة، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحثين على عينة مكونة من (76) شركات مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2018م إلى 2021م، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية ذات دلالة

إحصائية بين الإفصاح السردى للمعلومات غير المالية وتحسين جودة المعلومات ومن ثم تعزيز قيمة المنشأة، وأضافت دراسة (أحمد، 2022م) وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح السردى للمعلومات غير المالية وجودة الأرباح المحاسبية.

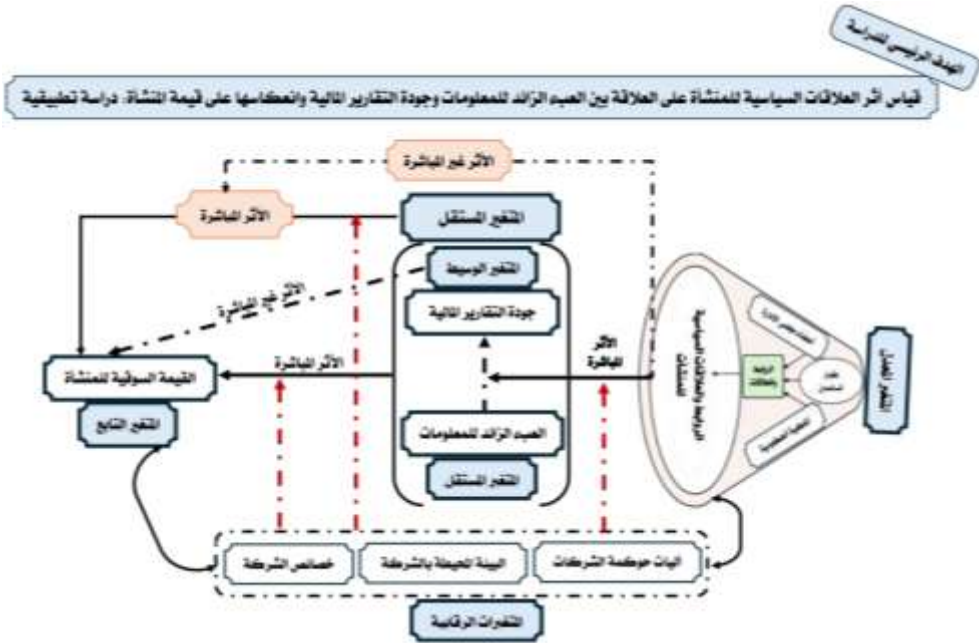
ومن جهة أخرى فقد ألفت ثورة يناير 2011م بالإضافة إلى العديد من التحديات الاقتصادية والتطورات البيئية والتكنولوجية بظلالها على الاقتصاد المصري بشكل عام وسوق الأوراق المالية المصرية بشكل خاص، الأمر الذي دفع العديد من منشآت الأعمال إلى الاتجاه نحو تكوين روابط وعلاقات سياسية تبقى على فرصها في الاستمرار وجذب الاستثمارات؛ وفي هذا المجال أشارت دراسة (شوشة، وسيد، 2020م & جاد الله، 2022م & غازي، 2021م) إلى زيادة نسبة المنشآت المحلية التي لها علاقات وروابط سياسية من 41% إلى 53% من منشآت الأعمال المسجلة ضمن مؤشر البورصة EGX 100، وفي نفس السياق أشارت دراسة (عبد الونيس، 2017م) إلى أن 35% من المنشآت المدرجة في سوق المال المصري ضمن مؤشر البورصة EGX30 لها روابط سياسية، 45% منها تتم عن طريق ملكية الدولة للمنشآت في حين تتم الـ 55% من هذه الروابط عن طريق أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس أو المدير التنفيذي أو أحد كبار المساهمين الرئيسيين في المنشأة له علاقات سياسية أو يمارس عمل سياسي؛ ويرجع ذلك الانتشار الواسع والمتزايد للعلاقات السياسية إلى العديد من المزايا والمنافع المتعددة التي يمكن أن تستفيد منها المنشآت المرتبطة سياسياً مقارنة بمثيلاتها غير المرتبطة، مثل الحصول على العديد من المزايا الضريبية، تلقي المساعدات والدعم من الوحدات الحكومية وقت الأزمات المالية، سهولة الوصول إلى الائتمان بشروط ميسرة من البنوك وبمزايا ائتمانية كثيرة، انخفاض التعرض للعقوبات من قبل سوق الأوراق المالية مقارنة بالمنشآت غير المرتبطة سياسياً (جاد الله، 2022م & حسوبة، وعامرة، 2019م & Houston, J. et al., 2014 & Xu M., et al 2013).

وفي هذا المجال إهتم الأدب المحاسبى بدراسة العلاقة بين الروابط و العلاقات السياسية لمنشآت الأعمال وجودة الإفصاح المحاسبى ومن ثم جودة التقارير المالية، فقد أكدت العديد من الدراسات (النجار، وأحمد، 2021م & Liao Z., et al., 2020 & Abubakar A., et al., 2021) على وجود تأثير سلبي للروابط والعلاقات السياسية على ممارسات إدارة الأرباح وذلك بالنسبة للمنشآت المرتبطة سياسياً حرصاً منها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية وذلك بغرض زيادة الثقة والمصداقية بالتقارير المالية، تحسين قيمة المنشأة ومركزها التنافسي وسمعتها؛ وهو ما يؤدي إلى الحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة.

وعلى النقيض فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن وجود علاقات وروابط سياسية لمنشآت الأعمال عادة ما يصاحبها تأثيرات سلبية على أداء الشركات، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المنشأة وجودة الأرباح وزيادة مستوى التعسف الضريبي وذلك مقارنة بمثيلاتها من المنشآت غير المرتبطة (Chaney Amara I., and Khelif H, 2020) & Al-dhamari R, and Ismail K, 2015 & P., et al 2011 & Shahzad F., et al 2021، وقد جاء ذلك متفق مع ما توصلت إليه دراسة (Sani A., et al., 2020)، حيث أشارت الدراسة إلى أن المنشآت التي يوجد بها أعضاء مجلس الإدارة مرتبطين سياسياً يؤدي إلى انخفاض الثقة والموثوقية في التقارير المالية، وزيادة احتمال ميل الإدارة إلى ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية والتلاعب والاحتيال مقارنة بمثيلاتها من المنشآت الأخرى غير المرتبطة، ومن ثم تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، وهذا ما أكدته دراسة (Hashmi M., et al., 2017) على أن المنشآت المرتبطة بعلاقات سياسية تتمتع بجودة أرباح أقل بكثير من المنشآت غير المرتبطة بعلاقات سياسية.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحث أن دافع الدراسة يتمثل في وجود تباين في نتائج الدراسات المحاسبية التي تناولت العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية من جهة، ومن جهة أخرى وجود نتائج مختلطة وغير حاسمة للعلاقة بين الروابط السياسية لمنشآت الاعمال وجودة الإفصاح المحاسبي وبالتالي جودة التقارير المالية، ومن ثم تتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات المحاسبية التي تناولت العلاقات والروابط السياسية كمتغير معدل للعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة، وفي إطار ذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية: ما هي طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية؟، ما هو أثر العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة؟ ما هي الروابط والعلاقات السياسية للمنشأة والنظريات المفسرة لها؟، وما هو أثر الدور المعدل للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة؟

ويخلص الشكل التالي التساؤلات البحثية للدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:



شكل 1: التصور العام لمشكلة البحث

المصدر: إعداد الباحثان

3.1 أهداف البحث

في ضوء مشكلة وتساؤلات البحث فإن الهدف الرئيس للبحث يتمثل في وضع إطار فكري ونظري مدعوماً بدليل تطبيقي من بيئة الاعمال المصرية لقياس أثر الدور المعدل للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة، ومن ثم يمكن اشتقاق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي:

- 1- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وإختبار إتجاه وقوة هذه العلاقة.
- 2- إختبار أثر جودة التقارير المالية على العلاقة المباشرة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة.
- 3- دراسة وتحليل الإطار النظري للعلاقات السياسية للمنشأة وأهميتها بالنسبة لبيئة الاعمال وإختبار أثر الدور المعدل لها على إتجاه وقوة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية.

4- إختبار إتجاه وقوة دلالة تأثير الدور المعدل للعلاقات السياسية على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على القيمة السوقية للمنشأة في ضوء مجموعة من المتغيرات الرقابية الأخرى.

5- بيان أسباب الاختلاف والتوافق بين نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بمجال البحث.

4.1 أهمية البحث

1- تمثل الدراسة الحالية استكمالاً لجهود الباحثين نحو دراسة ظاهرة العبء الزائد للمعلومات والجدل المثار بشأن أثار تلك الظاهرة على الفكر المحاسبي.

2- تهتم الدراسة الحالية بتوفير إطاراً نظرياً لمفهوم وأهمية وأهداف الروابط والعلاقات السياسية، في ظل توسع منشآت الأعمال نحو تكوين تلك العلاقات.

3- تقدم الدراسة الحالية تحليلاً متكاملاً للتعرف على الدور المعدل للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة للتقارير المالية وانعكاسها على قيمة المنشأة، وهو ما لم يتم تناوله بشكل كافٍ في البيئة المصرية من قبل الدراسات.

4- تساعد نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف تتوصل إليها الدراسة الحالية منشآت الأعمال في تعظيم الاستفادة من روابطها وعلاقتها السياسية ومن ثم زيادة قيمتها السوقية.

5.1 منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحث فقد اعتمد الباحثان على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي حيث تم إتباع المنهج الاستنباطي عند إستقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة العبء الزائد للمعلومات وأثرها على جودة التقارير المالية وأثر العلاقات السياسية لمنشآت الأعمال على تلك العلاقة وإنعكاساتها على قيمة المنشأة، ومن ثم إشتقاق فروض البحث، وإختبارها من خلال الدراسة التطبيقية.

وفيما يتعلق بالدراسة التطبيقية فسوف يعتمد الباحثان على المنهج الإستقرائي في دراسة عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية بمؤشر EGX100، لإختبار فروض البحث والتوصل إلى النتائج التي تحقق أهداف البحث.

6.1 نطاق وحدود البحث

1- سوف يقتصر البحث على التعرف على طبيعة وطرائق الروابط والعلاقات السياسية لمنشآت الأعمال وذلك إما عن طريق الملكية المباشرة للحكومة أو وجود أحد أعضاء مجلس الإدارة أو

- المديرين التنفيذيين أو كبار المساهمين لهم علاقات سياسية، وذلك دون التطرق إلى الممارسات السياسية التي يختص بها السياسيين والباحثين في العلوم الإنسانية إلا بما يخدم هدف البحث.
- 2- سوف يقتصر البحث على دراسة طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير، بالإضافة الي اختبار الأثر المعدل للعلاقات السياسية وإنعكاسها على قيمة المنشأة.
- 3- لن يتناول البحث دراسة العوامل الأخرى والمحددات الأخرى سواء المتعلقة بخصائص سوق رأس المال أو الخصائص المرتبطة بالمديرين أو خصائص حوكمة الشركات والتي تؤثر على حجم المعلومات المنشورة بالتقارير ومن ثم جودة التقارير، إلا بما يخدم هدف البحث.
- 4- سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بعد استبعاد الشركات والمؤسسات المالية نظراً لخضوعها لمعايير ومتطلبات رقابية خاصة، وأخيراً فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث وبضوابط إختيار مجتمع وعينة البحث.

7.1 خطة البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث ودوافعه وأهميته وتحقيقاً لأهدافه والإجابة عن التساؤلات البحثية، فقد تم تنظيم البحث على النحو التالي: 1- الإطار العام للبحث، 2- طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية ، في حين يتناول البند 3- الإطار الفكري للروابط والعلاقات السياسية وأثرها على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، كما تناول البند 4- إستقراء وتحليل الدراسات السابقة وتطوير الفروض، ويحلل البند 5- الدراسة التطبيقية، ويتناول البند 6- النتائج والتوصيات، في حين تناول البند 7- مراجع البحث

2- طبيعة العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية

1.2 العبء الزائد للمعلومات (المفهوم، والدوافع)

اتفقت العديد من الدراسات على أهمية تحسين مستوى وجودة الإفصاح المحاسبي، والتوجه نحو التوسع فيه من خلال الإفصاح السري للمعلومات المالية وغير المالية- الإفصاح الطوعي أو الاختياري- وظهور العديد من التقارير الداعمة للتقارير المالية مثل " تقرير حوكمة الشركات، تقرير الاستدامة، تقرير مجلس الإدارة "تعليقات الإدارة"، نشرات الاكتتاب، ... وغيرها" (Elkins Hm and Entwistle G., 2018 & Bini L., et al., 2017)، وهو ما نتج عنه زيادة حجم التقارير المالية وكثافة المعلومات التي تحتويها، فقد أشارت دراسة (Chatterjee B., et al., 2011) إلى أنه على الرغم من أهمية المعلومات السردية إلا أنها تتصف بالكثافة العالية مقارنة بالمعلومات المالية وذلك لعدم كفاية الإرشادات والمتطلبات المنظمة لمثل

هذه المعلومات؛ وهو ما قد يترتب عليه تشتت مستخدمي التقارير وأصحاب المصالح وظهور ظاهرة العبء الزائد للمعلومات أو ما يطلق عليه الإفراط في المعلومات (Regina A. and Munasinghe A., 2023).

ويستخدم مصطلح العبء الزائد للمعلومات^(*) للتعبير عن القدر الهائل من المعلومات التي قد تفوق قدرات المُتلقّي، وعرفه (Hartmann, 2020) بأنه زيادة حجم المعلومات في التقارير المالية عن الحد الذي يكون للمعلومات تأثير إيجابي على جودة صنع وإتخاذ القرارات، كما عرف (عيسى، 2017م) العبء الزائد للمعلومات بأنه حالة تحدث نتيجة التوسع في مستوى الإفصاح في التقارير المالية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث إضطرابات وتشتت في قدرة مستخدمي التقارير المالية على فهم المعلومات ومعالجتها لاتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب، وجاء ذلك متفق مع تعريف (Ormin, K., and Musa, J., 2016) الذي عرف العبء الزائد للمعلومات بأنه حالة تحدث عند توافر كم هائل من المعلومات ضمن القوائم والتقارير المالية بشكل مبالغ فيه مما يترتب عليه صعوبة الوصول إلى المعلومات الملائمة وفهمها والاستفادة منها وهو ما ينعكس سلباً على ترشيد القرارات الاستثمارية.

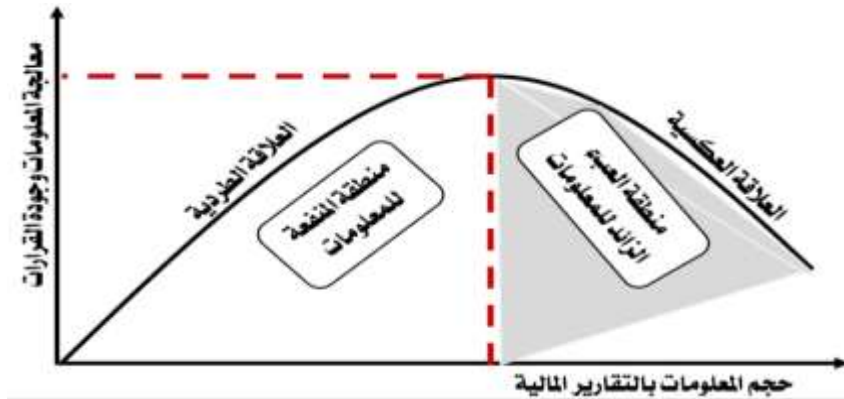
كما عرّف (Roetzel, 2019) العبء الزائد للمعلومات بأنه حالة يواجه فيها مستخدمي التقارير مستوى من المعلومات تفوق قدراتهم في معالجتها؛ مما يعيق قدرتهم على تحديد المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، فقد أشارت الدراسة إلى دور العبء الزائد للمعلومات في تكوين بيئة ضبابية من المعلومات يترتب عليها غموض وتشويش التقارير المالية وهو ما قد يؤثر على قابلية التقارير المالية للفهم، في حين عرف كلاً من (العوادلي، وآخرون، 2024م & الجندي، 2020م & Henderson, E., 2019) العبء الزائد للمعلومات بأنه الوضع الناتج من تزايد متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة من الاضطراب والغموض والتشتت لدى مستخدمي التقارير وصعوبة الوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات. بينما عرف (مندور، 2022م) العبء الزائد للمعلومات بأنها ظاهرة تحدث عندما تفوق كمية المعلومات التي يُمكن معالجتها لاتمام مهمة محددة المقدرّة الذهنية لمستخدمي التقارير المالية لمعالجة تلك المعلومات؛ مما يؤدي الي حدوث حالة من الغموض والتشويش.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أنه على الرغم من إتفاق الباحثين على التأثير السلبي للعبء الزائد للمعلومات على قابلية المعلومات للفهم والقراءة وصعوبة الوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة، إلا أنهم إستخدموا نهجين لوصف حدوث العبء الزائد للمعلومات، حيثُ يتمثل النهج الأول في مستوى المعلومات ولتوضيح ذلك النهج فقد قام كلاً من (Regina A., and Munasinghe a.,

^(*) وقد تستخدم مصطلحات مترادفة لمصطلح العبء الزائد للمعلومات منها: الإفراط في المعلومات، الحمل المعرفي و متلازمة إرهاق

(المعلومات (Regina A., and Munasinghe A., 2023)

(Belabbes M., et al., 2023 & Kashada A., et al., 2020 & Roetzel, 2019 & 2023) بعمل منحني على شكل حرف (U) يوضح كيفية حدوث زيادة في المعلومات عند مستوى معين من المعلومات، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي



شكل 2: العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة القرارات

ويتضح من الشكل السابق أن العلاقة بين حجم المعلومات الواردة بالتقارير المالية وقدرة مستخدميها على معالجتها واتخاذ القرارات الرشيدة تبدأ طردية وتزداد تدريجياً حتى الوصول عند مستوى معين ثم تبدأ تأخذ إتجاه عكسي حيث يعيق العبء الزائد للمعلومات من قدرة مستخدمي التقارير على معالجة المعلومات وفهمها والحكم على الأداء المالي والإداري للمنشأة.

بينما يمثل النهج الآخر في تعقيد وغموض التقارير المالية وأثرها على قابلية التقارير المالية للفهم والقدرة على إتخاذ القرارات، فقد أشارت دراسة (Belabbes M., et al., 2023) إلى أن غموض وتشويش بيئة المعلومات تُعد أحد أهم العواقب المترتبة على العبء الزائد للمعلومات، وتأثيرها على إدراك مستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات الرشيدة، في حين أضافت دراسة (De Souza J., et al., 2019) أن الإدارة تكون متعمده - في بعض الأحيان - تعقيد الإفصاحات السردية من أجل إخفاء المعلومات حول الأداء الضعيف، ويتوافق ذلك مع فرضية التعقيم الإداري - إدارة الانطباع(*) - وهو ما يؤكد على أن تعقيد

(*) تشير إدارة الانطباع إلى مجموعة من الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركة لإدارة الإفصاحات السردية بصورة انتهازية (سالم، 2022م) وتتمثل وسائل إدارة الانطباع في: 1- التلاعب بصعوبة قراءة التقارير المالية، وذلك للتشويش على الاداء الضعيف للشركة، 2- التلاعب البلاغي rhetorical manipulation، وهنا يتم استخدام عبارات مقنعة وذلك لإخفاء الانباء السيئة، 3- التلاعب الموضوعي thematic manipulation، ويتم استخدامه للتأكيد على الاداء المالي الجيد، 4- التلاعب البصري والهيكل visual and structural manipulation أي التلاعب في طريقة عرض المعلومات، وذلك من خلال تكرار بعض المعلومات الإيجابية للتأكيد على الاداء الجيد، 5- استخدام مقارنات الاداء، وهنا تركز الإدارة على اختيار معايير عرض الاداء الحالي بأفضل صورة ممكنة، وذلك للتأكيد على الاداء الجيد، 6- اختيار رقم صافي الربح أو مجمل الربح الذي يؤكد على تحقيق الشركة لأداء مالي جيد، 7- اعزاء الاداء للإدارة attribution of organizational outcomes، وهنا يتم إرجاع الأداء الجيد إلى الإدارة، بينما يتم إرجاع الاداء السيئ للشركة إلى عوامل خارجية (Diouf D., and Boiral O., 2017 & علي، 2021م).

وغموض المعلومات له تأثير سلبي على الأداء الحالي للمنشأة، وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (Kothar S., et al., 2009)، والتي أكدت على أن المديرين يستخدموا إدارة الانطباع لإرسال إشارات من أجل التعقيم على الأداء الضعيف مما يؤثر على أسعار الأسهم ومن ثم قيمة المنشأة؛ وذلك من خلال قدرتهم على تأجيل أو إخفاء الأخبار السيئة قبل عرض التقارير المالية الصادرة عنهم.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثان تعريف العبء الزائد للمعلومات بأنها "ظاهرة تحدث عندما يتجاوز الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والداعمة - بما يشمله من معلومات مالية وغير مالية - القدرة الذهنية والتشغيلية لمستخدمي تلك التقارير، الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات الملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية"

وفي إطار إستكمال دراسة ظاهرة العبء الزائد للمعلومات، يتناول الباحثان فيما يلي الدوافع المحتملة لحدوث ظاهرة العبء الزائد للمعلومات، وتتمثل أهم تلك الأسباب في:

• التوسع في مستوى الإفصاح

يُعتبر الإفصاح أداة التواصل بين الإدارة والأطراف الخارجية وذلك من خلال توفير المعلومات التي تلبي احتياجاتهم، حيث تعتمد استراتيجية الإفصاح على عاملين أساسيين هما: القدرة على توفير معلومات متماثلة لجميع الأطراف، بأسلوب يُمكن تلك الأطراف من فهم وإدراك تلك المعلومات التي تفسر طبيعة نشاط المنشأة وبيئة الأعمال المحيطة، لذلك إهتمت الهيئات والمنظمات المهنية بتطوير الإفصاح المحاسبي من خلال التوسع في الإفصاحات الإضافية وما تشمله من تقارير إضافية، وبالرغم من أهمية التوسع في الإفصاحات ودورها في تلبية إحتياجات مستخدمي التقارير إلا أن زياداتها عن القدر الملائم ساهم بشكل كبير في تشويش إدراك مستخدمي التقارير وصعوبة فهمها وقراءتها؛ وفي هذا المجال أشارت دراسة (Yang H., 2012) إلى أن الممارسة الحالية للإفصاح المحاسبي تتسم بأنها غير مُنظمة، وفي هذا السياق يرى الباحثان أن حجم ونوعية المعلومات التي يتضمنها الإفصاح المحاسبي يرتبط بدوافع المديرين من جهة و قدرة المستخدمين على فهم وتشغيل تلك المعلومات من جهة أخرى.

ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة كلا من (Callen J., et al., 2020 & Al Balooshi S., et al., 2020) إلى أن الدافع وراء ظاهرة غموض التقارير المالية هو ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة بهدف إدارة الانطباع وصرف إنتباه مستخدمي التقارير عن الأداء الحقيقي للمنشأة؛ هو ما يعيق قدرة مستخدمي التقارير المالية على قراءة وفهم وتفسير المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وأضافت دراستي (الصاوي، 2022م & Reitmaier C., and Schultze W., 2017) أن لإدارة المنشآت القدرة على

المفاضلة بين الإفصاح عن المعلومات بشكل عام والتوسع في الإفصاح عن المعلومات الخاصة - الإفصاح الاختياري- مستتده في ذلك على شدة المنافسة ونوع الصناعة وظروف المخاطرة وعدم التأكد ومخاطر التقاضي... وغيرها، هو ما يؤثر على إستراتيجية الإفصاح المتبعة من قبل الإدارة.

وفي إطار دراسة التوسع في الإفصاح كأحد أسباب ظاهرة العبء الزائد للمعلومات، فقد أظهرت الدراسات نتائج متناقضة بشأن أثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فقد توصلت دراسة (Ormin K., and Musa J., 2016) إلى أن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسبب في زيادة طول التقارير المالية بنسبة 31.6%، وتزايد بيانات الدخل بنسبة 84.6%، والمركز المالي بنسبة 9.7%، وتحليل ومناقشات الإدارة بنسبة 23.2%؛ وهو ما أدى إلى زيادة عبء المعلومات في التقارير المالية، في حين أوضحت دراسة (Saha A., et al., 2019) أن واضعي المعايير أصدروا تقارير تفيد بأن الإفصاحات المطلوبة بموجب IFRS أصبحت تُشكل عبئاً زائداً وكبيراً على الشركات، مما يتطلب الحد منها، وقد جاء ذلك متفق مع ما أشارت إليه دراسة كلاً من (Richards G., and Staden 2015 & Toerien F., and Toit E., 2024 & Saravanan R., et al., 2024) بأن الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير IFRS وتزايد متطلبات الإفصاح بها أدى إلى زيادة حجم التقارير المالية ومستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة بالتقارير وزيادة الجداول المستخدمة، وهو ما ترتب عليه زيادة العبء الزائد للمعلومات ومن ثم غموض وتعقيد التقارير المالية؛ وبالتالي انخفاض قابلية التقارير المالية للقراءة والفهم، وفي المقابل أكدت دراسة (Cheung E., and Lau J., 2016) على أنه بالرغم من أن الالتزام بتطبيق IFRS في أستراليا أدى إلى تزايد حجم التقارير المالية والإفصاحات إلا أنها أصبحت أكثر قابلية للقراءة في فترة ما بعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وجاء ذلك متفق مع ما أشارت له دراسة كلاً من (حسين، 2024م & يونس، 2022م & عبد الونيس، 2020م) إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يساهم في الحد من تعقد وغموض التقارير المالية، وتزيد من شفافيته وتوفر معلومات مفيدة لمستخدميها، كما توصلت دراسة (محمد، 2020م) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح، وقد جاء ذلك متفق مع نتائج دراسة كلاً من (مسعود، 2020م & مليجي، 2014م) فقد توصلوا إلى وجود تأثير إيجابي لمعايير التقارير المالية الدولية على تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وإنعكاس ذلك على تحسين قيمة المنشأة.

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية، فقد أوضحت دراسة (إبراهيم، وآخرون، 2023م) بأن ظاهرة العبء الزائد للمعلومات هي نتيجة زيادة المتطلبات التنظيمية للهيئة العامة لسوق المال مثل قواعد حوكمة الشركات وقواعد قيد والشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الدليل الاسترشادي للإفصاح عن الاستدامة، في حين توصلت دراسة (السواح، 2019م) إلى أن لتبني معايير الدولية للتقارير المالية تأثير إيجابي على عدد صفحات وعدد كلمات التقرير المالي السنوي، كما توصلت دراسة (العقيلي، 2017م) إلى وجود إختلافات جوهرية في محتوى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015م والقائمة على معايير IFRS؛ وهو ما أدى إلى تزايد حجم الملاحظات المتممة للقوائم المالية وأثر ذلك على غموض تلك الإيضاحات وصعوبة فهمها.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن هناك إتفاق في نتائج الدراسات الأجنبية والمحلية حول زيادة متطلبات الإفصاح نتيجة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كان له إنعكاس مباشر في زيادة حجم ونوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها ومن ثم ظاهرة العبء الزائد للمعلومات، غير أن هناك عدم إتفاق على أثر التوسع في الإفصاح كأحد المتطلبات القانونية أو التنظيمية على غموض التقارير المالية وضبابية المعلومات وتشويش أدراك مستخدمي التقارير وإنعكاس ذلك على جودة التقارير ومن ثم قيمة المنشأة.

• تعدد وتنوع المعلومات ومصادرها

يُعد أحد أهم أسباب ظاهرة العبء الزائد للمعلومات تعدد مصادر المعلومات وتنوعها، ومن أمثلة تنوع المعلومات ومصادرها: رأس المال الفكري، تقارير المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة التغيرات المناخية وتقرير مجلس الإدارة.... وغيرها، وهو ما ساهم في حدوث ظاهرة العبء الزائد للمعلومات (Kashada A., et al., 2020 & عيسى، 2017م & Harper V., 2020).

كما أدى التطور والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.. وغيرها إلى زيادة حجم المعلومات ومن ثم تسليط الضوء على مشاكل العبء الزائد للمعلومات، وقد يقترن ذلك بالافتقار إلى الخبرة والمهارة في التعامل مع الأنواع المختلفة من المعلومات التي يتلقاها مستخدمي التقارير ومعالجتها مما ساهم في تزايد مشكلة العبء الزائد للمعلومات (Kashada A., et al., 2020 & Li T., and Li M., 2011)، وفي هذا المجال أشارت دراسة (Chychyla R., et al., 2019) إلى أن توافر عنصر الخبرة والكفاءة المحاسبية لدى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يؤدي إلى الحد من العبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية، وتحسين مستوى جودة تلك التقارير، ومن ثم الحد من العواقب والآثار السلبية لتعقيد

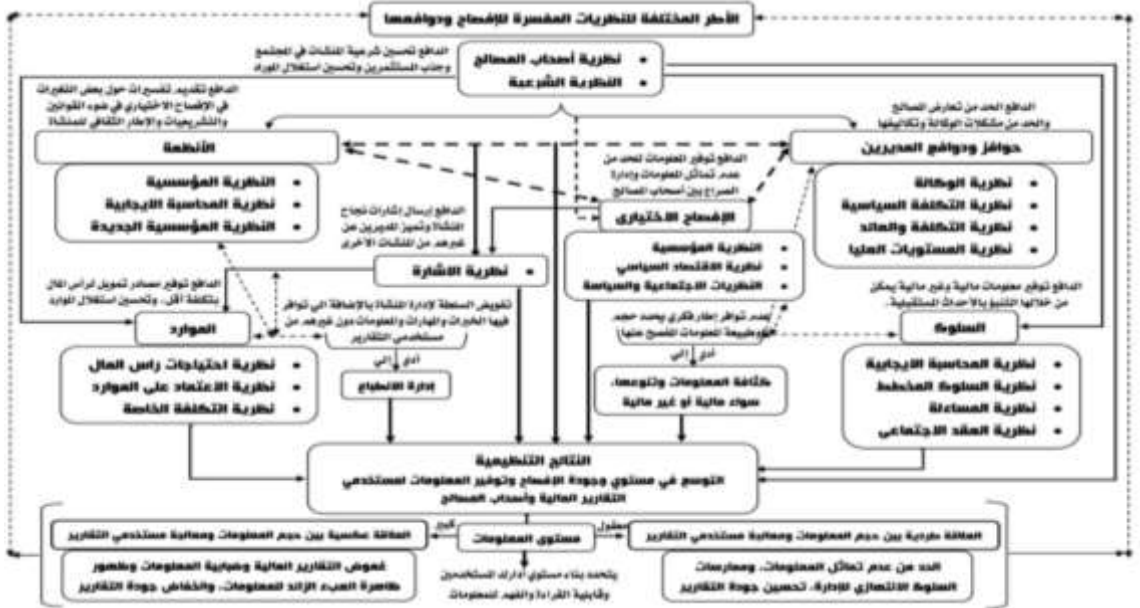
التقارير المالية Financial Reporting Complexity، وقد جاء ذلك متفق مع ما أشارت إليه دراسة (Li T., and Li M., 2011) أن العبء الزائد للمعلومات يبدو مرتبطاً بشكل مؤكد بكمية وطبيعة المهارات والمعرفة التي يمتلكها مستخدميها وقدرتهم على معالجة المعلومات والوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وقد جاء ذلك متفق مع دراسة (Impink J., et al., 2022) التي أشارت إلى أنه على الرغم من تأثير حجم وكمية المعلومات وغموضها وتعقدها على مستخدمي التقارير ومن ثم ظهور ظاهرة العبء الزائد للمعلومات إلا أن هذا التأثير يختلف بين الافراد باختلاف مهارات وخبرات ومؤهلات مستخدمي التقارير المالية.

• دوافع الإدارة والسلوك الانتهازي المحتمل

يوجد العديد من العوامل التي تدفع الإدارة إلى زيادة عبء المعلومات في التقارير المالية، وفي هذا المجال أشارت دراسة (علي، 2021م) إلى وجود فرضان يدفعان الإدارة لزيادة عبء المعلومات بالتقارير المالية، الأول: وهو تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي التقارير المالية ومساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، والثاني: وهو التعقيم أو التشويش الإداري وهو ما يعني قيام الإدارة بتوفير معلومات كثيرة تهدف إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشأة ويرجع ذلك لحرية الإدارة في الإفصاح عن المعلومات والتي يمكن استخدامها كأداة للتلاعب في التقارير المفصح عنها لتحقيق منافع ومصالح ذاتية (أبو جبل، 2023م) وهو ما يعكس السلوك الانتهازي للإدارة، وفي هذا المجال أشارت دراسة (Athanasakou V., and Hussainey K., 2014) إلى أن مديري المنشأة يقدمون معلومات مستقبلية في تقرير الأداء المالي والتشغيلي عندما يكون لديهم دافع لتضليل المستثمرين عن الأداء الحقيقي للمنشأة، وذلك لأن هذه المعلومات لا يمكن التحقق منها أو مراجعتها على الفور.

2.2 النظريات المفسرة للعبء الزائد للمعلومات

أشارت أدبيات الفكر المحاسبي إلى تعدد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات والتي تفسر سلوك الإدارة ودوافعها تجاه التوسع في متطلبات الإفصاح والاختيار بين شفافية التقارير وغموض التقارير، ومن خلال استقراء الباحثان للعديد من الدراسات السابقة (Al Amosh H., and Khatib, 2022 & Mongie, C., and Willows, G., 2018 & S., 2022 Zamil & Guo, Y., et al., 2022 & Rezaee, Z, 2016 & Shehata, N., 2014 & I., et al., 2023 & عبد الونيس، 2020م & فؤاد، 2016م، يمكن تلخيص وعرض الأطر المختلفة للنظريات المفسرة لمتطلبات الإفصاح في أدبيات الفكر المحاسبي وإنتاج أهم دوافعها، وذلك من خلال الشكل التالي:



شكل 3: الأطر المختلفة للنظريات المفسرة لمتطلبات الإفصاح

المصدر: إعداد الباحثين

وفيما يلي أهم النظريات والدوافع المفسرة للعبء الزائد للمعلومات:

• نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعتبر نظرية الوكالة إحدى النظريات التي ركزت على حوافز الإدارة فهي تنظر إلى المنشأة على أنها مجموعة من العقود والتعاقدات بين المديرين والمساهمين وبين المساهمين وحملة الديون، كما أنها تقوم على إفتراض تفويض السلطة من قبل الملاك ومقدمي رأس المال إلى الإدارة والمديرين؛ وبالرغم من أهمية دورهم الفعال في زيادة قيمة المساهمين وضمان سداد الديون إلا أنهم يستخدمون مناصبهم وقوتهم والسلطات المفوضة لهم لتحقيق منافعهم ومصالحهم الخاصة (Al Amosh H., and Khatib, S., 2022)، مما أدى إلى ظهور مشكلات الوكالة خاصة في ظل عدم توافر المعلومات الكاملة وممارسة الإدارة للسلوك الانتهازية، وهو ما دفع إلى التوجه نحو زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من خلال التقارير الداعمة للتقارير المالية بهدف زيادة الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة المساهمين (Guo, Y., et al., 2022) مما ساهم في إعتبار نظرية الوكالة أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

• نظرية التشويش الإداري (The Management Obfuscation Theory)

تركز نظرية التشويش الإداري على إستخدام الإدارة أسلوب لعرض محتوى التقارير المالية يؤدي إلى تشتيت إدراك مستخدمي تلك التقارير، وصعوبة الوصول إلى معلومات ملائمة تساعدهم في ترشيد قراراتهم

الاستثمارية (عبد الونيس، 2020م)، وفي هذا المجال توصلت دراسة (Kothar S., et al., 2009) إلى قدرة المديرين على تأجيل أو إخفاء الأخبار السيئة قبل عرض التقارير الصادرة عنهم – سواء كانت إلزامية أو إختيارية – وتأثيره السلبي على القيمة السوقية للمنشأة، في حين أشارت دراسة (إبراهيم، وآخرون، 2023م) إلى احتمالية قيام إدارة المنشآت بتطويع اللغة المستخدمة في الإفصاح السري لإرسال إشارات خاطئة إلى أصحاب المصالح مما قد يعرضهم للمخاطر، وهو ما دفع الإدارة إلى التوجه نحو التوسع في مستوى الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص، وهو ما أدى إلى كثافة حجم المعلومات المفصح عنها وكبر حجم التقارير المالية وظهور مشكلة غموض التقارير وضبابية المعلومات مما ساهم في اعتبار نظرية التشويش الإداري أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

• نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

يعتمد بقاء المنشأة ونجاحها على العلاقات المثالية بين الشركة ومجموعات أصحاب المصالح المختلفة وليس المالكين فقط (Al Amosh, H., and Khatib, S., 2022) وبالتالي لا توجد أولوية لفئة معينة على حساب فئة أخرى، حيثُ تقر هذه النظرية بوجود مجموعات متنوعة ذات إهتمامات مختلفة يُشار إليها بإسم مجموعات أصحاب المصالح داخل المجتمع، وتعتبر المنشأة جزءاً من النظام الاجتماعي ونتيجة لذلك لها تأثير على أصحاب المصالح وتتأثر بهم؛ ومن ثم يتم استخدام التوسع الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية كإستراتيجية مؤسسية لتحقيق التوازن في العلاقات المثلى بين الشركة ومجموعات أصحاب المصلحة؛ حيثُ يُعد عاملاً حاسماً وأساسياً في تحسين سمعة المنشأة بين مختلف أصحاب المصالح وتعزيز ثقتهم (Benlemlih, M., et al., 2018).

ويمكن تفسير دافع لجوء المنشأة إلى التوسع في الإفصاح هو إفتراض أن أصحاب المصالح يمتلكون الموارد الخارجية اللازمة لسد إحتياجات الشركة، حيث أن زيادة مستوى الإفصاح يوفر المعلومات اللازمة للتعرف على كيفية إستغلال الإدارة لهذه الموارد (فؤاد، وآخرون، 2024م & إبراهيم، 2022م، Guo, Y., et al., 2022 & Grosbois, D., and Fennell, D., 2022)، مما ساهم في اعتبار نظرية أصحاب المصالح أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

• نظرية الإفصاح الطوعي (Voluntary Disclosure)

تعتمد نظرية الإفصاح الطوعي على إفتراضين: الاول أن إدارة المنشأة لديها السلطة التقديرية للإفصاح عن معلومات بناءً على تقييم التكلفة والعائد(*) المرتبطة بالإفصاح الطوعي عن المعلومات المختلفة،

(*) تتمثل تكاليف الإفصاح عن المعلومات البيئية في تكاليف الموارد البشرية، والاستثمار في تنفيذ معيار من مبادرة التقارير العالمية، والتكاليف المرتبطة بقيمة المعلومات المقدمة، في حين تتمثل الفوائد في انخفاض تكاليف رأس المال.

والثاني وجود فجوة معلوماتية بين مقدمي المعلومات ومستخدميها (Mongie, C., and Willows, G., 2018)، لذا يختار مديرو المنشآت الإفصاح بشكل إستباقي لتلبية إحتياجات المستثمرين من المعلومات؛ بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات، ومن ثم الحصول على إحتياجات المنشأة من الموارد بتكلفة وهوما ساهم في إعتبار نظرية الإفصاح الطوعي أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

• نظرية الإشارة (Signaling Theory)

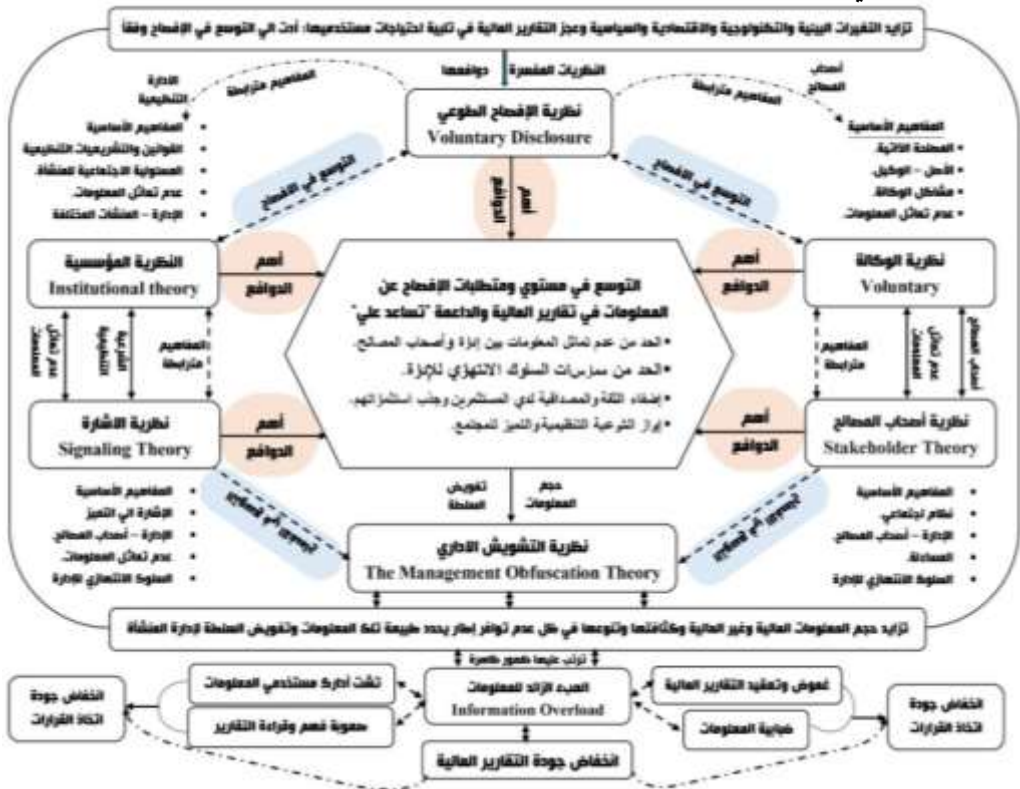
تعتبر نظرية الإشارة إحدى النظريات، فهي بمثابة إشارة إلى المستثمرين والمجتمع بشكل عام يتم إرسالها للحد من عدم تماثل المعلومات ولإظهار جهود المنشأة في الحد من المخاطر ورفع كفاءة السوق، من ثم يمكن تفسير دافع لجوء المنشأة إلى التوسع في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية هو إرسال إشارات إيجابية لمساعدة المستثمرين على تقييم قدرة المنشأة على التعامل مع المخاطر، وتوليد شعور بالثقة لدى المستثمرين وجذب استثماراتهم بالإضافة إلى تعزيز السمعة والحصول على مزايا تنافسية مهمة. (إبراهيم، 2022م & Guo, Y., et al., & Omran, M., and Ramdhony, D., 2015)، وهو ما ساهم في اعتبار نظرية الإشارة أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

• النظرية المؤسسية (Institutional Theory)

تقوم النظرية المؤسسية على ركيزة أن منشآت الاعمال ملتزمة بتطبيق المتطلبات المؤسسية المختلفة سواء كانت اجتماعية أو بيئية وليس هدف اقتصادي فقط متمثل في تعظيم الأرباح، ومن ثم يمكن تفسير الدافع من رغبة المنشأة من زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات إلى أهمية الدور الذي تلعبه النظرية المؤسسية في تقديم تفسيرات حول مسؤولية الشركة الاجتماعية والبيئية، مما ساهم في اعتبار نظرية الوكالة أحد النظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان تعدد وتنوع النظريات المفسرة للإفصاح ودوافع المنشآت نحو التوسع في حجم المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية والتقارير الداعمة لها، كما أن هناك ارتباط وتكامل بين هذه النظريات، حيث لا توجد نظرية منفردة يمكنها أن تشرح دوافع الإفصاح، وبالرغم من أن الدافع الأساسي لزيادة المعلومات والتوسع في مستوى الإفصاح هو تلبية إحتياجات ومتطلبات مستخدمي التقارير وتحسين مستوى فهمهم وإدراكهم للمعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية؛ إلا أن ترتب على عدم وجود إطار متفق عليه يحدد حجم وطبيعة تلك المعلومات وخاصة المعلومات المفصح عنها إختيارياً وتقويض الإدارة في تحديد حجم ونوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير الداعمة للتقارير المالية الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المعلومات بمقدار يفوق قدرة مستخدمي التقارير على معالجتها وإدراكها.

وفي ضوء دراسة الدوافع والنظريات المفسرة لظاهرة العبء الزائد للمعلومات يمكن للباحثان تلخيص العلاقة المتداخلة بين النظريات والدوافع المفسرة للإفصاح وتزايد المعلومات وأثره على جودة التقارير من خلال الشكل التالي:



شكل 4: تداخل وترابط النظريات والدوافع المفسرة لزيادة المعلومات وعلاقتها بجودة التقارير

المصدر: إعداد الباحثين

2.3 أثر العبء الزائد للمعلومات على جودة التقارير المالية

بالرغم من أهمية جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، والتي هي مقصد أصحاب المصالح إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الباحثين والهيئات التنظيمية فمازال مصطلح جودة التقارير غامضاً ويصعب تحديده (الحناوي، 2019م)، فقد تم تناوله من وجهات نظر مختلفة منها " جودة الإفصاح، جودة المعايير المحاسبية، جودة المعلومات، تلبية احتياجات مستخدمي التقارير" (محمد أ.، 2020م & أبو الخير، 2007م)، حيث تعتمد فائدة جودة التقارير المالية لمتخذي القرارات على العديد من العوامل مثل طبيعة القرارات التي يواجهها، وما تتضمنه من معلومات، والقدرة على إستيعابها وإدراكها من قبل متخذي القرارات، بالإضافة إلى قدرتها على حماية المستثمرين والمساهمين، ثقافة وحجم المنشأة وهيكل

ملكيتها وتكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية (سالم، 2022م & الميهي، 2015م)؛ وعلى الرغم من إهتمام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي **FASB** والدولي **IASB** بجودة التقارير المالية إلا أنهما لم يحددوا المقصود بجودة التقارير المالية أو خصائصها، وفي هذا السياق أشارت دراسة (الحنوي، 2020م) إلى أنه يمكن تحديد مفهوم جودة التقارير المالية من خلال مدخلين: المدخل الأول يركز على تلبية إحتياجات مستخدمي التقارير المالية معتمداً في ذلك على فائدة ومنفعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية والتي تساعد مستخدميها على إتخاذ القرارات؛ معتمداً في ذلك المدخل على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** وتشمل: الملاءمة والتمثيل الصادق كخصائص أساسية وخصائص معززة وتشمل: الفهم، والقابلية للمقارنة، والتحقق، والتوقيت المناسب (يونس، 2022م & Gordon، 2019 & Mbawuni, J., 2017 & Cuong N., and Thi D., 2015)، (E., et al., 2015)، ينما يركز المدخل الثاني على حماية المستثمرين وحملة الأسهم معتمداً في ذلك على التوسع في الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص وذلك لقدرته على إمداد مستخدمي التقارير المالية بأكبر قدر من المعلومات؛ خاصة في ظل قصور التقارير المالية التقليدية على تلبية الإحتياجات المتزايدة والمتجددة للأطراف ذي المصلحة بصورة كافية نتيجة التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات المحاسبية ووسائل الاتصال، والتوسع في إستخدام الشبكة الدولية للمعلومات وتزايد حجم ونطاق الصفقات الإلكترونية عبر العالم في ظل النظم الاقتصادية المستحدثة، وتحول الاقتصاد من شكله التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي والرقمي (عبدالنواب، 2020م)؛ وفي هذا المجال أشارت دراسة (Carungu J., et al., 2021) إلى أهمية وفوائد التقارير غير المالية ودورها في إثراء المعلومات لأصحاب المصالح فقد نالت تلك التقارير إهتمام كبير من قبل الأطراف المختلفة داخل وخارج المنشأة والتي يُعد من أهمها، مبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC)، مجلس معايير المحاسبة عن الاستدامة (SASB)، وفريق العمل المعني بالإفصاح المالي عن التغيرات المناخية (TCFD)؛ مما تسبب في نمو كبير في حجم وطبيعة المعلومات وتنوعها، ومن ثم الحد من عدم تماثل المعلومات وممارسة السلوك الانتهازي من قبل إدارة المنشأة، وجاء ذلك متفق مع ما اشارت له دراسة (Mutlu S., 2016) إلى أن زيادة جودة المعلومات المفصح عنها و تحسين جودة التقارير المالية تعمل على الحد من عدم تماثل المعلومات بين حملة الأسهم والمقرضين، كما اضافت الدراسة أن تحسين مستوى الإفصاح والتوسع فيه وزيادة جودته هو إحدى أهم الوسائل المستخدمة لتحسين جودة المعلومات ومن ثم جودة التقارير المالية، وجاء ذلك متفق مع ما توصلت له دراسة (Hirsch S., & Heichl V., 2025) حيث أكدت على أن دمج التقرير غير المالي مع التقرير السنوي يؤثر بشكل إيجابي على قيمة وجودة المعلومات ومن ثم يساهم في تحسين قيمة الشركة.

وفي هذا المجال يرى الباحثان أنه على الرغم من أهمية التوسع في مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية في تحسين جودة التقارير، إلا أن المرونة وحرية التصرف وقوة المديرين التنفيذيين في مجالس الإدارة - والسلوك الانتهازي لدى البعض - وقدرتهم على تحديد حجم ونوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير الداعمة للتقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود إطار يحدد حجم ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الوصفية - المالية وغير المالية - أدى إلى حدوث ظاهرة العبء الزائد للمعلومات الأمر الذي قد يؤدي إلى تشتت إدارك مستخدميها وصعوبة الوصول إلى معلومات ملائمة تساعدهم لاتخاذ القرارات الرشيدة وذلك وفقاً لنظرية التشويش الإداري The Management Obfuscation Theory (الصاوي، 2022م & عبد الونيس، 2020م).

وفي هذا السياق أشارت دراسة (Ong T., et al., 2020) إلى أن العبء الزائد للمعلومات قد يؤدي إلى إرباك متخذ القرارات ويؤثر على قدرته على فهم المعلومات الواردة بالتقارير، حيث تعتمد الإدارة على أسلوب العبء الزائد للمعلومات عند إنخفاض الأداء الاقتصادي للمنشأة بهدف رفع مستوى قدرة التقارير على إرباك أصحاب المصالح، وقد جاء ذلك متفق مع ما ورد بإرشادات تطبيق مبدأ الأهمية النسبية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 2019م من تأثير سلبي للعبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية على قدرة أصحاب المصالح في الوصول إلى معلومات جوهرية وصعوبة فهمها وقرائها للوصول إلى أعلى درجات الاستفادة (عبد التواب، 2020م).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن هناك إتفاق حول أن العبء الزائد للمعلومات قد يؤدي إلى إرباك وتشويش مستخدمي التقارير مما يؤثر على قدرتهم على فهم وقراءة التقارير المالية، بالإضافة إلى أن لخصائص وسمات الإدارة والمديرين التنفيذيين دور في تحديد أثر العبء الزائد للمعلومات على جودة وفعالية التقارير المالية.

3- الإطار الفكري للروابط والعلاقات السياسية وأثرها على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات

وجودة التقارير المالية

تُعد ظاهرة العلاقات والروابط السياسية Political Connections سواء كانت روابط مباشرة أو غير مباشرة ظاهرة عالمية منتشرة في مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة (فودة، 2022م) خاصة في ظل التطورات والتغيرات التكنولوجية والبيئية والاجتماعية والتحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي وتداخله مع السياسة؛ وتشير نتائج العديد من الدراسات (الفقي، والزكي، 2019م & غازي، 2021م & Zhang K., and Truong C., 2019 Florackis C., et al., 2023) إلى اتجاه العديد من منشآت الأعمال إلى إقامة علاقات سياسية بغرض الاستفادة من المنافع والفوائد التي من شأنها خلق ميزة تنافسية

وتحسين أدائها، وتقليل تكلفة رأس المال المملوك والمقترض، وسهولة الحصول على بعض الخدمات المتعلقة بترخيص العمل داخل الدولة أو الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى الحصول على تعاقدات حكومية بشكل يفوق غيرها من المنشآت غير المرتبطة سياسياً، بالإضافة إلى تخفيض الضرائب؛ هو الأمر الذي قد يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء الحالي والمستقبلي.

من جانب آخر فالأمر لا يخلو من بعض السلبيات فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات (Newton A., and Uysal V., 2019 & SUN P, et al., 2016 & Armadiyanti P., and Iswati S., 2019) إلى أن إرتباط المنشأة بعلاقات وروابط سياسية له العديد من الآثار السلبية قد تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وتدني الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وإنخفاض إستقلال مجالس إدارة الشركات، وتزيد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة وقد تؤدي إلى إرتفاع تكاليف الوكالة وتزايدها؛ وفي إطار سعي الباحثان إلى دراسة أثر الدور المعدل للعلاقات السياسية على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية يتناول الباحثان المحاور التالية:

1.3 العلاقات والروابط السياسية (المفهوم، والاهمية)

تعددت المصطلحات المستخدمة في الأدب المحاسبي للتعبير عن إرتباط المنشأة بعلاقات وروابط سياسية، حيثُ يشار إليها بالعلاقات السياسية Political Connections، الارتباط السياسي Political Relationship، الروابط السياسية Political Ties، روابط النفوذ Power Ties، الارتباط السياسي Political Engagement، والتي تُشير جميعها إلى وجود علاقة إرتباط بين المنشأة بأحد أطراف القوى السياسية بالدولة ذات التأثير على صنع القرارات الاقتصادية أو السياسة العامة (الباز، 2022م)؛ وفي هذا السياق تم تعريف العلاقات والروابط السياسية بأنها العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تطورها وتحافظ عليها إدارة المنشأة مع السياسيين بالدولة أو مع الحكومة وتكتسب من خلالها القوة والسلطة والمركز التنافسي (Dieleman M., and Widjaja H., 2019 & Wong W., and Hooy C., 2018)، كما عرفها (ضبط، ويوسف، 2023م) بأنها علاقات مباشرة وغير مباشرة بين المنشأة والسياسيين أو أحد أطراف الحكومة سواء كانت إستثمارية أو مالية أو إدارية وتحقق المنشأة من ذلك منافع وميزة تنافسية، وذلك مقابل تحمل تكاليف بناء تلك الروابط والحفاظ عليها وإستمرارها في حين اشارت دراسة (Wei et al., 2023) إلى أنه يُطلق على الروابط التي تتشكل بين المنشأة والجهات السياسية إسم الروابط أو العلاقات السياسية وهي تشير إلى الروابط والعلاقات بين المنشأة والجهات السياسية بالدولة، ولها تأثير على قيمة المنشأة.

كما عرفت دراسة (Kubinec R., et al., 2024) العلاقات والروابط السياسية بأنها العلاقات الرسمية وغير الرسمية بالمؤسسات الحكومية والسياسيين، وقد تشمل هذه الروابط تعيينات سابقة أو الحالية للرئيس التنفيذي، أعضاء مجلس الإدارة، أو المديرين في مناصب في المؤسسات الحكومية، كما قد تشمل الروابط السياسية العضوية في الأحزاب السياسية أو المناصب السابقة أو الحالية في المؤسسات الحكومية أو الروابط الأسرية المباشرة بالسياسيين أو أعضاء الحكومة، وفي نفس السياق أوضحت دراسة كلاً من (النجار، وأحمد، 2021م & ضبش، ويوسف، 2023م & الفقي، والزكي، 2019م & Eissa A., and Eliwa Y., 2021 & Cheikh S., and Loukil N., 2023) أن المنشآت ذات الروابط السياسية هي تلك التي يكون فيها أحد كبار المساهمين - أي مساهم يتحكم بشكل مباشر، أو غير مباشر فيما لا يقل عن 10% من حقوق التصويت-، أو أحد المدراء التنفيذيين أو الرئيس التنفيذي، رئيس مجلس الإدارة أو رئيس الشركة وزيراً، أو رئيساً للحكومة، أو مرتبطاً بحزب سياسي أو عضو في مجلس النواب- سواء في الوقت الحالي أو سابقاً-، كما تعتبر المنشأة ذات روابط سياسية حتى لو كانت هناك روابط أسرية بين المدراء، أو كبار المساهمين، وبأشخاص يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة، أو تربطها بهم علاقة صداقة وطيدة، وأضافت دراسة (الباز، 2022م & حسن، وآخرون، 2024م & جاد الله، 2022م) أنه قد تشمل الروابط والعلاقات السياسية إمتلاك أحد السياسيين أو المؤسسات الحكومية بالدولة حصة لا تقل عن 10% ولا تتجاوز 50% من أسهم المنشأة.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحثان صياغة مفهوم للعلاقات والروابط السياسية يتمثل في وجود علاقة بين طرفين، الطرف الأول: المنشأة في حين يتمثل الطرف الثاني: المؤسسات الحكومية بالدولة أو أحد الأطراف السياسيين ذات القوة والسلطة في صنع القرارات مما تتيح للمنشأة فرصة الحصول على منافع مشتركة وتحقيق إمتيازات إستثنائية؛ وتتمثل العلاقات السياسية في علاقات على المستوى الشخصي Personal Political Connections وتتضمن أن يكون أحد كبار المسؤولين الداخليين (رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، وأحد أعضاء المجلس) ذي سلطة سياسية أو على علاقة بأحد السياسيين، أو أن يكون أحد كبار المساهمين بالمنشأة المسيطرين - يمتلك أكثر من 10% من حقوق التصويت ذو سلطة سياسية أو على علاقة بأحد السياسيين، وعلاقات على مستوى الدولة وتتضمن تملك الوحدات الحكومية للمنشأة بشكل جزئي (حصة الحكومة أقل من 50%).

وفي ضوء المفهوم السابق وإستقراء العديد من الدراسات (Wong W., and Hooy C., 2018 & النجار، وأحمد، 2021م & ضبش، ويوسف، 2023م & Eissa A., and Eliwa Y., 2021 & الفقي، وزكي، 2019م) يمكن تحديد أشكال العلاقات والروابط السياسية في الآتي:

- أن يكون أحد كبار مساهمي المنشأة أو كبار المسؤولين عنها عضواً في الهيئة التشريعية للدولة - الأحزاب الوطنية و البرلمان - أو يرتبط بعلاقة قوية - قرابة او صداقة- مع أحد السياسيين ذات سلطة تشريعية وصنع قرارات.

- أن يكون أحد أعضاء السلطة التشريعية هو من أقارب أحد مساهمي المنشأة الكبار أو كبار المسؤولين عن المنشأة.

- أن تكون الملكية الحكومية حصة في المنشأة بحيث لا تتجاوز نسبة ملكية الدولة عن 50% من رأس مال المنشأة.

- المساهمة والتبرع في الحملات الانتخابية لدعم ومساندة أحد السياسيين في تنفيذ برنامجه الانتخابي، ويتم الإفصاح عن ذلك إما ضمن بند التبرعات في التقارير المالية أو من خلال إحدى الجهات مثل لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بأهمية العلاقات والروابط السياسية أشارت دراسة (شوشة، سيد، 2020م) إلى أهمية العلاقات والروابط السياسية من كونها مصدراً فعالاً لتحقيق ميزة تنافسية للمنشأة، حيث تسعى المنشآت ذات العلاقات السياسية إلى الاستفادة من نفوذ وسلطة السياسيين، وفي المقابل تعتبر هذه العلاقات أداة فعالة تعزز موقف السياسيين فهم في حاجة إلى دعم قطاع الأعمال من خلال دعم حملاتهم الانتخابية ونظمهم وإبقائهم في السلطة وذلك بالإضافة إلى دورها الفعال في معالجة القضايا المجتمعية وذلك من خلال الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية مما ينعكس على أدائها المالي، فطبقاً للنظرية الشرعية يتعين على المنشأة مراعاة القوانين والمتطلبات التنظيمية بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير الأخلاقية والقيم المجتمعية وتحديد المعلومات العامة حول المنشأة وكيفية نظر المجتمع إليها؛ فهي تحاول بإستمرار التأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعها؛ وذلك بغرض إضفاء الشرعية للمنشأة وتجنب التعرض للعقوبات وتحسن سمعتها (فؤاد، وآخرون، 2024م)، وفي نفس السياق فقد توصلت دراسة (Najaf R., and Najaf K., 2021) إلى أن الروابط السياسية لها تأثير على أداء الشركة؛ حيث يعزز السياسيين قدرة المنشأة في الاستفادة من الموارد الحكومية والحصول على العديد من المزايا والاستثناءات مثل تسهيل التراخيص، الإعفاءات الضريبية، الحماية التجارية الجمركية (ضبيش، ويوسف، 2023م)، وجاء ذلك متفق مع ما أشارت له دراسة (Saeed A., et al., 2019) حيث أكدت الدراسة على أن المنشآت ذات الروابط والعلاقات السياسية تتفوق عن غيرها من المنشآت غير المرتبطة؛ لقدرتها على الاستفادة من العلاقات السياسية في تحقيق ميزة تنافسية والحصول على الموارد الحكومية والإعفاءات الضريبية وإنخفاض تكلفة رأس المال بالإضافة إلى

الوصول إلى المعلومات حول الاستراتيجيات السياسية المستقبلية والتي تساعد المنشأة في اتخاذ قرارات استثمارية تعظم من قيمة ومنفعة المنشأة.

3.2 النظريات المفسرة للعلاقات والروابط السياسية ودوافعها

تعددت النظريات المفسرة للعلاقات والروابط السياسية في أدبيات الفكر المحاسبي، وفيما يلي أهم النظريات التي تناولت تفسير مبررات أسباب وطبيعة العلاقات السياسية ودوافعها، وذلك على النحو التالي: (النجار، واحمد، 2021م & الباز، 2022م & ضبش، ويوسف، 2023م & Najaf R., and Najaf K., 2021 & Dieleman M., and Widjaja H., 2019 & Eissa A., and Eliwa Y., 2021 & Marie M., et al., 2024 & شوشة، وسيد، 2020م).

• نظرية الاقتصاد السياسي (Political Economy Theory)

عُرف الاقتصاد السياسي بأنه الإطار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تجرى ضمنه حياة الإنسان، ووفقاً لمنظور الاقتصاد السياسي لا يمكن فصل الاقتصاد والمجتمع والسياسة؛ حيث لا يمكن دراسة النشاط الاقتصادي للمنشأة بشكل فعال إذا ما تم عزله عن السياقات السياسية والاجتماعية التي تحدث فيها الأحداث الاقتصادية، ولا استمرار وجودها وعملها ضمن سياقاتها السياسية والاجتماعية يجب على المنشآت الحصول على الموافقة والدعم من أصحاب المصلحة (Guo., Y., et al., 2022 & فؤاد، وآخرون، 2023م)، ومن ثم يمكن تفسير دافع المنشآت نحو التوجه إلى العلاقات السياسية هو كسب دعم أصحاب النفوذ (Grosbois D., Fennell, D., 2022)؛ ومن ثم تعظيم قيمة أصحاب المصالح والمنشأة وقدرتها التنافسية، وجاء ذلك متفق مع إفتراض النظرية السياسية والتي تركز بشكل أساسي على السلطة وأن العلاقات السياسية تمثل أداة فعالة ومفيدة في تعزيز أداء المنشأة والتحكم في الحصول على الموارد الخارجية (Najaf R., and Najaf K., 2021).

• نظرية التبادل الاجتماعي (Social Exchange Theory)

تقوم هذه النظرية على أن المجتمع يتكون من سلسلة من التعاقدات الصريحة والضمنية بين الافراد والمؤسسات، وأن الحكومة تقدم المزايا للمنشآت على اعتبار أنها ستحصل على عوائد تتمثل في الاستثمارات الاجتماعية ومن ثم تحقيق المنفعة المتبادلة، حيث تحصل الحكومة على الرفاهية الاجتماعية وفي المقابل تحصل المنشأة على المزايا الحكومية والتي تعد مورد هام لاستمرار المنشأة وتحسين مركزها المالي والتنافسي (ضبش، ويوسف، 2023م)، كما تقوم المنشآت بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية من أجل تعزيز شرعيتها، فطبقاً لنظرية الشرعية فإن شرعية المنشأة مرتبطة بالقيم والأعراف المجتمعية، حيث تعتبر نظرية الشرعية أشبه بعقد اجتماعي بين المنشأة والمجتمع، كما تحاول باستمرار التأكيد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعها (Al Amosh H., and Khatib S., 2022).

ومن ثم يمكن تفسير الدافع من إتجاه منشآت الأعمال إلى الروابط والعلاقات السياسية هو تحقيق المنفعة المتبادلة بين المنشأة والحكومة.

• نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory)

تهتم هذه النظرية بدراسة كيف تؤثر الموارد الخارجية على سلوك المنشأة، حيث وفقاً لهذه النظرية يعتمد نمو المنشأة وبقاؤها وتحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي على مساعدات خارجية (Najaf R., and Najaf K., 2021)، ومن ثم فإن المنشآت ذات العلاقات والروابط السياسية لديها القدرة في الحصول على موارد استراتيجية حكومية - سواء كانت موارد مالية أو موارد معرفية- يمكن إستغلالها لتحقيق ميزة تنافسية وتحسين أدائها وذلك بصورة أكبر من نظيرها من المنشآت غير المرتبطة خاصة في ظل التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية المحيطة؛ مستتده في ذلك على أن السياسيين يتمتعون بالقوة والسلطة، والقدرة على السيطرة على معظم الموارد من البيئة الخارجية؛ وهو ما يساعد في إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية التي لا تتمتع المنشأة عادةً بالوصول إليها بدون تلك العلاقات (Tawiah V., et al., 2022 & Dieleman M., and Widjaja H., 2019 & 2022م، وسيد، 2020م، ومن ثم يمكن تفسير دافع إتجاه المنشآت نحو العلاقات السياسية هو الحصول على أفضل التعاقدات الحكومية، بالإضافة إلى التغلب على عوائق وتهديدات السوق ومن ثم تعزيز المركز التنافسي لها وتحسين أدائها وقيمتها، فقد أشارت دراسة (Dieleman M., and Widjaja H., 2019) إلى أن تكوين روابط مع أطراف خارجية - العلاقات السياسية- هو آلية للتكيف حيث توفر هذه الروابط المشورة والمعلومات والوصول إلى الموارد والشرعية مما يعزز من قيمة المنشأة.

وفي نفس السياق أضافت دراسة (شوشة، وسيد، 2020م) إنخفاض احتمالات تعرض المنشآت المرتبطة سياسياً إلى أزمات سيولة ولذا فهي لا تميل إلى الاحتفاظ بالنقدية، وقد جاء ذلك متفق مع نظرية الربح (Rent- Seeking theory) حيث وفقاً لهذه النظرية تسعى المنشآت إلى تكوين روابط وعلاقات سياسية لتجنب العديد من المخاطر والتهديدات المتعلقة بالسيولة والافلاس ونزع الملكية من قبل الحكومة، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا الارتباط مع إحدى الأطراف السيادية مثل الإعانات الحكومية أو التراخيص أو التسهيلات الائتمانية (النجار، وأحمد، 2021م).

وعلى جانب آخر، فقد أوضحت دراسة (Dieleman M., and Widjaja H., 2019) أنه على الرغم من أهمية دور العلاقات السياسية في توليد الموارد الخارجية وتعزيز تقدم المنشأة وتحسين أدائها، إلا أن المنشآت التي لديها روابط سياسة تواجه خطر إستيلاء شركائها على مواردها؛ مما يستلزم وضع ضوابط رقابية فعالة، وخاصة في حالات إختلال التوازن في القوة، وقد جاء ذلك متفق مع ما أشارت له دراسة

(Tawiah V., et al., 2022) إلى أن الروابط السياسية يمكن أن تكون مفيدة وضارة في الوقت نفسه لأداء المنشأة مستنده في ذلك على نظرية المنافسة الانتخابية والتي تركز على أن الحزب السياسي في الحكومة سوف يستخدم استراتيجية عدوانية لتقييد الوصول إلى الموارد الحيوية التي إعتاد أعضاء الحكومة السابقون الحصول عليها من أجل خفض تمويل حزب المعارضة. سيكون لهذا تأثير سلبي على أداء وقيمة المنشأة.

• نظرية السمعة (Reputation Theory)

تقوم هذه النظرية على أهمية وجود روابط وعلاقات سياسية للمنشأة مع أحد السياسيين وذلك لتعزيز سمعة المنشأة، ومن ثم تعتمد هذه النظرية على العلاقات الشخصية مع الأطراف السياسية بدلا من تحسين الأداء (ضبيش، ويوسف، 2023م)، وذلك بهدف الحصول على المنافع والامتيازات المختلفة فهي تعتبر إشارة عن حسن سمعة المنشأة، وهو ما يعطي إنطباع للمستثمرين الحاليين والمرقبين بقدرة المنشأة على تحقيق معدلات أداء ونمو مالي مرتفع (الباز، 2022م & النجار، وأحمد، 2021م)، ومن ثم وفي ضوء هذه النظرية يتم إعتبار وجود علاقات سياسية بمثابة إشارة إلى سمعة المنشأة وذلك في حالة غياب الإفصاح بالقوائم المالية، وذلك بصفة خاصة في البلدان ذات الأسواق المالية الناشئة والتطبيق الضعيف لحوكمة الشركات ولا يتوافر فيها ضوابط لحماية المستثمرين (Ashraf A., et al., 2020)، ومن ثم يمكن تفسير دافع الإدارة إلى التوجه نحو تكوين علاقات وروابط سياسية تعزز سمعة المنشأة واستغلال سلطة أصحاب النفوذ في الحصول على موارد حكومية، وتسهيلات إئتمانية وتخفيض تكلفة الاقتراض؛ ومن ثم تعظيم قيمة المنشأة وتعزيز قدرتها التنافسية، وفي هذا السياق أوضحت دراسة (حسوبة، وعامرة، 2019م) أن المنشآت ذات العلاقات السياسية قد تسعى لاتباع وتطبيق ممارسات جيدة للحوكمة لحماية سمعتها، وتخفيض تحريفات القوائم المالية، وعدم المبالغة في التقرير عن الأرباح كما أن هذه المنشآت ترغب في الحصول على إعتراف من أصحاب المصالح بأن قوائمها المالية ذات مصداقية عالية وطبقاً لنظرية أصحاب المصالح.

• نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

تقر هذه النظرية بوجود مجموعات متنوعة ذات إهتمامات مختلفة يُشار إليها بإسم مجموعات أصحاب المصالح داخل المجتمع، وتعتبر المنظمة جزءاً من النظام الاجتماعي ونتيجة لذلك لها تأثير على أصحاب المصالح وتتأثر بهم، كما أنهم يعملون معاً لتحقيق أهداف المنشأة (فؤاد، وآخرون، 2023م)، ومن ثم يؤثر السياسيون بإعتبارهم أصحاب المصالح بشكل كبير على أداء المنشأة لقدرتهم على توفير مصادر تمويلية وتسهيلات إئتمانية، والحصول على فرص إستثمارية من موارد الحكومة مما يعزز من قيمة المنشأة

(Najaf R., and Najaf K., 2021)، كما أشارت دراسة (الباز، 2022م) إلى أن المنشآت التي تتمتع بعلاقات وروابط سياسية تكون تحت ضغوطات أكبر من مثيلاتها وخاصة في حالة الارتباط الحكومي لدورها الرقابي على عمليات المنشأة والاتجاه نحو الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومن ثم يمكن تفسير الدافع نحو توجه المنشآت إلى العلاقات السياسية هو تحقيق المنفعة المتبادلة بين المنشأة وأصحاب المصالح والسعي للحصول على ميزة تنافسية داخل الاقتصاد القومي، وذلك بإفترض أنهم يمتلكون السلطة والقدرة على الحصول الموارد الخارجية والحكومية اللازمة لسد احتياجات المنشأة، بالإضافة إلى دور الجهات والهيئات الحكومية في الرقابة على المنشآت لامتثال للقواعد والقوانين.

ولا تقتصر المنفعة على المنشأة فقط من تكوينها علاقات وروابط سياسية، فالسياسيين يحققون منفعة من خلال تمويل المنشأة لبرامجهم الانتخابية (Najaf R., and Najaf K., 2021 & ضيش، ويوسف، 2023م).

• نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعتمد نظرية الوكالة على دراسة العلاقة التعاقدية بين كلاً من الوكيل والاصل، فهي تُشير إلى العقود والتعاقدات بين المديرين والمساهمين، وبين المساهمين وحملة الديون. حيث يقوم ملاك ومقدمي رأس المال بتفويض السلطة إلى المديرين لاتخاذ القرارات، وبالرغم من قيامهم بزيادة قيمة المساهمين وضمان سداد الديون إلا أنهم قد يستخدموا مناصبهم في تحقيق مصلحتهم الشخصية (إبراهيم، 2022م & Al Amosh H., and Khatib S., 2022)؛ ومن ثم تميل إدارة المنشأة إلى إقامة العلاقات والروابط السياسية للاستفادة من تلك العلاقات في الحصول على مكاسب وفرص استثمارية من الموارد الحكومية، فضلاً عن المزايا الضريبية والتسهيلات الائتمانية وإنخفاض تكلفة رأس المال مما يعزز من قيمة المنشأة ويزيد من مركزها التنافسي (Eissa A., and Eliwa Y., 2021)، ومن ثم يمكن تفسير الدافع نحو توجه منشآت الأعمال إلى تكوين علاقات وروابط سياسية هو تحقيقها المنافع والمصالح وتحسين أدائها ومركزها التنافسي سواء على المستوى المحلي أو الدولي خاصة في حالة حدوث أزمات وإنهيارات مالية.

وعلى الجانب الآخر، قد تؤدي العلاقات السياسية إلى مشكلات وكالة أو ما يعرف بمشكلة السلوك الاقتصادي الكلاسيكي وفيها يرغب الوكيل في زيادة مصلحته الشخصية وتعظيم ثرواته والاتجاه نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع (ضيش، ويوسف، 2023م & Najaf R., and Najaf K., 2021)؛ مما قد يعرض المنشأة للمخاطر والتهديدات خاصة في ظل غياب عنصر الرقابة؛ وفي هذا المجال أشارت دراسة (Najaf R., and Najaf K., 2021) إلى أن منشآت الأعمال ذات العلاقات السياسية تقتصر إلى الرقابة الخارجية والداخلية، وتزيد فيها فرص تضارب المصالح ومن ثم إرتفاع تكاليف الوكالة ويرجع ذلك

إلى النفوذ السياسي للملاك وسلطتهم، بالإضافة إلى أن الإدارة العليا مدفوعة بأدوات نقدية وهو ما يؤثر سلباً على قيمة المنشأة.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن هناك إتفاق بين النظريات المفسرة لاتجاه المنشأة نحو تكوين روابط وعلاقات سياسية هو سعي إدارة تلك المنشآت إلى الاستفادة من تلك العلاقات في الحصول على الموارد الحكومية والتي تعد أحد ضمانات قدرة المنشأة على الاستمرارية خاصة في ظل التغيرات والتطورات والتقلبات الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية وتحسين سمعتها وأدائها المالي الحالي والمستقبلي؛ كما يرى الباحثان أن للروابط والعلاقات السياسية للمنشأة منافع، وفيما يلي أهم الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بالعلاقات السياسية والمنافع والتكاليف المرتبطة بها وذلك على النحو التالي:

3.3 الآثار الإيجابية والسلبية للعلاقات السياسية للمنشأة: (المنافع والتكاليف)

تعتبر العلاقات والروابط السياسية للمنشأة أحد أهم المحددات التي يجب أخذها في الاعتبار عن تقييم أداء منشآت الأعمال خاصة في اقتصاديات الدول الناشئة التي يكون للحكومة دور جوهري في الاقتصاد الوطني، وتشير نتائج العديد من الدراسات سواء على المستوى الدولي (Marie M., et al., 2024 & Eissa A., and Eliwa & Zhang K., and Truong C., 2019 & Florackis C., et al., 2023) أو المحلي (Y., 2021) أو المحلي (Najaf R., and Najaf K., 2021) & الباز، 2022م & النجار، وأحمد، 2021م & ضبش، ويوسف، 2023م & غازي، 2021م & جاد الله، 2022م & حسوبة وعمارة، 2019م & فودة، 2022م & حسن، وآخرون، 2024م) إلى وجود العديد من الإيجابيات والمنافع للروابط والعلاقات السياسية والتي تتمثل أهمها في:

1. إلتزام منشآت الأعمال بالتشريعات القانونية والسياسات الإدارية و مبادئ الحوكمة، والسلوك الأخلاقي في جميع تعاملاتها سواء على المستوى الدولي أو المحلي.
2. إمكانية حصول المنشأة على الموارد الحكومية والدعم السياسي وبعض الاستثناءات والاعفاءات الحكومية.
3. انخفاض تكلفة التمويل وحصول المنشآت ذات العلاقات السياسية على تسهيلات إئتمانية وبنكية.
4. زيادة قدرة المنشأة على إدارة ومواجهة العديد من المخاطر والتهديدات وخاصة في حالات التعثر المالي ومخاطر الإفلاس.
5. إكتساب ميزة تنافسية عن نظيراتها من المنشآت غير المرتبطة مما يعزز من قدرتها على الاستمرار والبقاء وتعظيم قيمتها وتعزيز ثقة المستثمرين.
6. تحسين جودة التقارير المالية من خلال التوسع في الإفصاحات السياسية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وتقادي المخاطر القضائية (إبراهيم، 2022م).

7. تقديم وجه نظر مستقلة تعمل على تعزيز الأداء المالي للمنشآت ذات العلاقات السياسية وخاصة أن السياسيين المرتبطين بالمنشآت خارج عالم الاعمال، بالإضافة إلى قدرتهم في الوصول إلى معلومات متعلقة بالسياسات الاستراتيجية الاقتصادية المستقبلية تساعد في إتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (Saeed A., et al., 2019).

8. تُعد العلاقات والروابط السياسية بمثابة موارد إستراتيجية تُسهم في تعظيم قيمة المنشأة نظراً لما قد توفره تلك العلاقات من موارد ملموسة وغير ملموسة لا يمكن للمنشآت النظرية المنافسة الحصول عليها (فودة، 2022م).

9. تُعد العلاقات السياسية بمثابة موارد إستراتيجية تُسهم في تعظيم قيمة المنشأة؛ نظراً لما قد توفره تلك العلاقات من موارد ملموسة، وغير ملموسة، لا يمكن للمنشآت النظرية المنافسة لها الحصول عليها (فودة، 2022م).

10. تتلقى المنشآت ذات العلاقات السياسية المزيد من الدعم المالي مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الابتكار والتركيز على إستثمارات البحث والتطوير مما يعزز من مستويات الابتكار التكنولوجي في تلك المنشآت، كما يمكن للعلاقات السياسية أن تعمل كنظام لحماية حقوق الملكية الفكرية (Sun Y., and Yang Y., 2024).

وعلى النقيض، وعلى الرغم من تعدد المزايا والمنافع الناتجة عن العلاقات السياسية للمنشآت إلا أنها قد يكون لها العديد من الآثار السلبية على مختلف جوانب أداء المنشأة مثل:

1. إحتمال زيادة عدم تماثل المعلومات حال إستخدام أصحاب النفوذ لسلطتهم في الحد من الإفصاح وتوفير معلومات مضللة (النجار، وأحمد، 2021م).

2. إستغلال منشآت الأعمال لعلاقاتها السياسية في تضليل المساهمين والتأثير على مؤشرات الأداء المالي من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

3. إرتفاع تكاليف الوكالة والأضرار بحقوق الملاك (شوشة، وسيد، 2020م).

4. إحتمال تعرض منشآت الأعمال ذات الروابط السياسية لضغوط سياسية في حالة تغيير الأنظمة السياسية.

5. قد تعاني المنشآت ذات العلاقات السياسية من إنخفاض جودة الأرباح وضعف الأداء المحاسبي.

6. إحتمال إنخفاض القيمة السوقية للمنشأة وذلك حال إستخدام السياسيين لنفوذهم وسلطتهم لتحقيق اهداف سياسية شخصية لهم (El-Shayeb N., 2023).

7. إحتمال إنخفاض مستوى الإفصاح الاختياري بشكل عام، و البيئي و الاجتماعي وأبعاد الاستدامة بشكل خاص (حسن، وآخرون، 2024م).

8. قد تواجه المنشآت ذات العلاقات السياسية مزيداً من المراجعة، ومخاطر السمعة؛ مما قد يؤثر سلباً على قيمتها السوقية.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أنه على الرغم من تعدد وتنوع المنافع من تكوين منشآت الأعمال علاقات سياسية سواء على مستوى العلاقات الشخصية أو على مستوى الدولة مما يساهم في تحسين الأداء المالي والقيمة السوقية للمنشأة وتعزيز قدرتها على الاستمرارية في ظل التغيرات والتطورات والتقلبات التكنولوجية والاقتصادية المحيطة بالمنشأة، إلا أن الأمر لا يخلو من السلبيات التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية، لذا يسعى الباحثان إلى دراسة وتحليل أثر العلاقات السياسية على كل من العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وإنعكاسها على قيمة المنشأة وذلك على النحو التالي:

3.4 أثر العلاقات السياسية على العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية

في ضوء استقراء العديد من الدراسات (إبراهيم، 2021م & الباز، 2022م & عقيلي، ورزق، 2023م & Sun & Florackis C., et al., 2024 & Marie M., et al., 2024 & حسن، وآخرون، 2024م & El-Shayeb & Najaf R., and Najaf K., 2021 & Y., and Yang Y., 2024م فودة، 2022م & N., 2023م & النجار، وأحمد، 2021م) يتضح للباحثان أن العلاقات والروابط السياسية لمنشآت الأعمال وجهان لعملة واحدة، فهي تساهم في تحسين أداء المنشأة وتعظيم قيمتها السوقية من خلال العديد من القنوات مثل "الحصول على بعض الموارد والاستثناءات والاعفاءات الحكومية، إنخفاض تكاليف رأس المال وتكلفة الاقتراض سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية، زيادة قدرة المنشأة على مواجهة وإدارة المخاطر والأزمات المالية من خلال إستخدام سلطة أصحاب النفوذ هذا من جهة، ومن جهة أخرى لها أثارها السلبية الناتجة عن مشكلات الوكالة وتضارب المصالح مع أصحاب الروابط السياسية، وممارسة الإدارة السلوك الانتهازي وما قد يترتب عنه من عدم تماثل المعلومات وإنخفاض جودة التقارير المالية، وذلك بالإضافة إلى إرتفاع التكاليف السياسية^(*) التي قد تتحملها المنشآت، وجاء ذلك متفق مع ما أشارت له دراسة كل من (Wong W., and Hooy C., 2018 & Chen Y., et al., 2014) فقد أكدت على أن للروابط والعلاقات السياسية كلا الاثرين الإيجابي والسلبي على قيمة وأداء المنشآت، حيثُ تحمل الروابط والعلاقات السياسية كلاً من المنافع والتكاليف معاً؛ كما تختلف الروابط والعلاقات السياسية وتأثيرها من منشأة لأخرى.

(*) تتمثل التكاليف السياسية في المبالغ التي تتحملها المنشآت مقابل الاستفادة من العلاقات السياسية واستغلالها مثل تكاليف شراء الأصوات في الانتخابات، توفير فرص عمل أثناء فترة الانتخابات، التبرعات والحملات الانتخابية والأحزاب السياسية" (عقيلي، رزق، 2023م)

وفي إطار إهتمام الدراسة الحالية بدراسة أثر العلاقات والروابط السياسية بالتوسع في الإفصاح بشكل عام والإفصاح الاختياري بشكل خاص ومن ثم التسبب في ظاهرة العبء الزائد للمعلومات ومن ثم وجود التقارير المالية، فقد أشارت دراسة (Hung et al., 2018) إلى أن من أهم دوافع الإفصاح الاختياري للمنشآت المرتبطة سياسياً هو الحد من مخاطر التقاضي، ومشاكل الوكالة وتخفيض تكلفة التمويل، وفي هذا السياق أكدت دراسة (Tello et al., 2019) على ضرورة أن تكون تلك الإفصاحات إلزامية - الإفصاح السياسي- في التقارير المالية فهي تساعد على تحقيق مصالح المساهمين بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة والمساهمين والحد من عدم تماثل المعلومات، كما أكدت دراسة (De Boskey and Luo, 2018) على مناشدة أصحاب المصالح وإدارة المنشأة على ضرورة التوسع في الإفصاح عن الأنشطة السياسية للمنشآت Corporate political disclosure.

وإستكمالاً لهذا الاتجاه - التوسع في الإفصاح- أشارت دراسة (شوشة، وسيد، 2020م) إلى أن منشآت الأعمال ذات الروابط والعلاقات السياسية تميل إلى الإفصاح عن معلومات مستقبلية بشكل عام ومعلومات عن المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص، وفي نفس السياق أكدت دراسة (الباز، 2022م) على وجود تأثير إيجابي للعلاقات السياسية للمنشآت على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، كما توصلت دراسة (Dicko S., et al., 2020) إلى أن المنشآت ذات العلاقات السياسية تتوسع في مستوى الإفصاح الاختياري مقارنة بغيرها من المنشآت غير المرتبطة، فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الروابط السياسية لمجلس الإدارة والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الروابط السياسية للإدارة العليا والإفصاحات البيئية والاجتماعية الاختيارية، بينما أكدت دراسة (النجار، وأحمد، 2021م) على أن للروابط والعلاقات السياسية دور فعال في تحسين محتوى المعلومات بالتقارير المالية وذلك بهدف تحسين صورتها ومركزها التنافسي، بينما توصلت دراسة (Qian W., and Chen X., 2021) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين العلاقات السياسية للإدارة العليا ومستويات الإفصاح البيئي، وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (Dicko S., et al., 2020) والتي توصلت إلى أن الشركات المرتبطة سياسياً تقدم إفصاحات اختيارية أوسع نطاقاً من الشركات غير المرتبطة. كما أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين الروابط والعلاقات السياسية والإفصاح الاختياري بشكل عام والإفصاحات المتعلقة بالحوكمة. والإفصاحات البيئية والاجتماعية بشكل خاص، في حين توصلت دراسة (غازي، 2021م) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين العلاقات والروابط السياسية وجودة التقارير المالية، كما توصلت دراسة كلاً من (جاد الله، 2022م & الفقي، وزكي، 2019م) إلى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من العلاقات والروابط السياسية ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، وأضافت دراسة (جاد الله، 2022م) تزايد أثر الروابط السياسية على قيمة المنشأة مع وجود وتطبيق

آليات الحوكمة؛ وفي ضوء ما سبق يرى الباحثان أن الإفصاح السياسي يزداد عاماً بعد عام وهو ما يدعو إلى زيادة الاهتمام به.

وعلى النقيض، فقد أشارت دراسة (Gao W., et al., 2019) إلى وجود تأثير سلبي للروابط السياسية على قيمة وأداء المنشآت حيث يترتب عليها تزايد تضارب المصالح وزيادة مشاكل الوكالة، بينما أكدت دراسة (Muttakin M., et al., 2018) على وجود علاقة عكسية بين العلاقات السياسية للمنشآت ومستوى الإفصاح الاختياري بشكل عام، والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص، كما أوضحت دراسة (عقيلي، ورزق، 2023م) أنه على الرغم من أهمية العلاقات السياسية للمنشآت حيث تعتبر قيمة مضافة لها وتكسبها ميزة تنافسية وتعظم من قيمتها، إلا أنها أدت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار بالمنشآت المقيدة بسوق الأوراق المالية، وأضافت دراسة (SUN P., et al., 2016) إلى أن الروابط والعلاقات السياسية للمنشأة تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وتدني الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وتخفيض من إستقلال مجالس إدارة الشركات، وتزيد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (Preuss S., and Königsgruber R., 2021) حيث توصلت إلى أن التقارير المالية للمنشآت ذات العلاقات السياسية تكون أكثر غموضاً مقارنة بالشركات غير المرتبطة؛ ويرجع ذلك لميل الإدارة إلى التلاعب في الأرباح المحاسبية بتغطية الفروق الناتجة من إرتفاع التكاليف السياسية مما يؤثر على جودة التقارير المالية، كما أضافت دراسة (Kamarudin K., et al., 2021) أن الشركات ذات الروابط السياسية مع اختلاف أنواعها تساهم في تزايد عدم تماثل المعلومات، ومن ثم تؤثر على جودة المعلومات والتقارير المالية، وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة كلاً من (Gist W., and Wahab E., 2021 & Weng T., et al., 2023) والتي توصلت إلى أن المنشآت ذات العلاقات السياسية يتوفر لها القدرة والسلطة لتحقيق مصالحهم الشخصية، وممارسات الإدارة لسلوكها الانتهازي حيث تكون على استعداد للكشف عن المعلومات لأصحاب المصلحة المحددين فقط، مما يؤدي إلى زيادة عدم التماثل المعلومات، كما أوضحت الدراسة أن دقة المعلومات العامة التي حصل عليها المحللون منخفضة نسبياً، في حين تكون دقة المعلومات الخاصة عالية نسبياً للمنشآت ذات الروابط السياسية، وأضافت دراسة (Alshirah M., et al., 2022) أن المنشآت ذات العلاقات السياسية تفصح عن معلومات أقل عن المخاطر والتهديدات التي تواجهها مقارنة بنظيراتها من المنشآت الأخرى.

وفي سياق آخر، فقد أشارت (De Souza J., et al., 2019) أن الإدارة تكون متعمده تعقيد الإفصاحات السردية من أجل إخفاء المعلومات حول الأداء الضعيف. يتوافق ذلك مع فرضية التعقيم

الإداري -إدارة الانطباع- والذي يساهم في فهم أن الإفصاحات السردية المعقدة تُستخدم لإخفاء المعلومات المالية السلبية. وقد توصلت أيضا إلى أن تعقيد وغموض المعلومات له تأثير سلبي على الأداء الحالي للشركات، في حين توصلت دراسة (الجندي، 2020م) إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لزيادة حجم التقارير المالية على انخفاض قابليتها للقراءة، كما أشارت دراسة (Belabbes M., et al., 2023) إلى وجود مجموعة من العواقب المترتبة على العبء الزائد للمعلومات، والتي يُعد أهمها الغموض والتشويش في بيئة المعلومات وتأثيره على إدراك مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة، في حين توصلت دراسة (العوادلي، وآخرون، 2024م) إلى أن العبء الزائد للمعلومات يؤثر سلباً على قيمة الشركة وأدائها المالي وكفاءة الأسواق المالية.

وبناءً ما سبق يتضح أنه على الرغم من أهمية العلاقات السياسية والروابط في تحسين مستوى الإفصاح السياسي للمعلومات وأثرها على سمعة المنشآت وإدارة المخاطر إلا أنها مازلت إفصاحات طوعية تخضع لدوافع الإدارة المختلفة بالإضافة إلى عدم وجود إطار موحد للإفصاح السياسي يحدد حجم وطبيعة المعلومات، ويساعد مستخدميها في الحصول على معلومات ملائمة أو عمل مقارنات بين المنشآت داخل نفس القطاع، وهو ما قد يساهم بشكل كبير في غموض وضبابية التقارير المالية سواء كان ناتجة عن كبر حجم المعلومات بقدر يفوق إدراك مستخدميها، أو حجب بعض المعلومات مما يعيق قدرتهم على القراءة والفهم، كما يرى الباحثان في ضوء ما سبق عرضه من تحليل الدراسات المتعلقة بالعلاقات السياسية وزيادة المعلومات وجودة التقارير المالية، وجود تباين بين النتائج التي توصلت إليها الدراسات من بين مؤيدين لدور العلاقات السياسية الإيجابي في تحسين مستوى الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية، ومعارضين لهذا الدور؛ وهو ما يتوافق مع شكوك الباحثان في قدرة العلاقات والروابط السياسية على التأثير في طبيعة وحجم المعلومات المفصح عنها وتزيد من غموض التقارير؛ لذا واستكمالاً لما تناوله الباحثان من دراسة وتحليل العلاقات السياسية والعبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير وانعكاسها على قيمة المنشأة في الجزء النظري من الدراسة، يقوم الباحثان في القسم الخامس - الدراسة التطبيقية - باختبار صحة فروض البحث من خلال عينة من الشركات المقيمة بسوق الأوراق المالية المصرية.

4- استقراء وتحليل الدراسات السابقة وتطوير الفروض

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة وتحليل أثر الروابط والعلاقات السياسية لمنشآت الأعمال كمتغير مُعدل على قوة واتجاه العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على القيمة السوقية لمنشآت الأعمال، ونظراً لتنوع الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع البحث سواء على المستوى الدولي أو المحلي وأهمية النتائج التي توصلت إليها، قام الباحثان بتبويب الدراسات السابقة

لمحورين ذي صلة بأبعاد المشكلة و بالقدر الذي يحقق أهداف البحث ويُمكن من اشتقاق فروضه، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاساتها على قيمة المنشأة:

تناول الأدب المحاسبي ظاهرة العبء الزائد للمعلومات بالتقارير المالية من نواحي مختلفة، منها ما أهتم بمفهوم العبء الزائد للمعلومات وأسبابه، ومنها ما أهتم بدراسة تأثير العبء الزائد على الفكر المحاسبي، وفي هذا السياق أشارت دراسة (Koholga O., and Jerry M., 2016) إلى أن مفهوم العبء الزائد للمعلومات يرتبط بتوفير معلومات بالتقارير المالية بشكل مبالغ فيه يصعب معه التوصل إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار المناسب، وفي هذا المجال أضافت دراسة (عيسى، 2017) إلى المفهوم السابق بُعداً يرتبط بقدرة المستخدمين على إستيعاب هذه المعلومات وتشغيلها والاستفادة منها، وفي إطار إستكمال الجهود المبذولة للتعرف على أسباب العبء الزائد للمعلومات بالتقارير المالية، أوضحت دراسة (Saha A., et al., 2019) أن واضعي المعايير أصدروا تقارير تغيد بأن الإفصاحات المطلوبة بموجب IFRS أصبحت تُشكل عبئاً زائداً وكبيراً على الشركات، فقد أهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والعبء الزائد للمعلومات في التقارير، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 196 شركة أسترالية، حيثُ صُنفت متطلبات الإفصاح الحالية ضمن IFRS إلى ثلاث فئات: الاحتفاظ (Retain)، الحذف (Delete)، الإفصاح إذا كانت المعلومات جوهرية (Disclose if Material)، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الفئات من الإفصاحات لها تأثير ملحوظ على قيمة الشركة، خاصة بالنسبة للشركات ذات الربحية الأقل من المتوسط، حيث توصلت الدراسة إلى أن العبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية إرتبط بدافع الإدارة في تضليل المستثمرين من خلال إضافة أو تكرار معلومات وعدم حذف أخرى بهدف تعظيم قيمة الشركة، وفي هذا السياق أهتمت دراسة (Impink J., et al., 2022) بدراسة دور محتويات تقرير 10-k في زيادة العبء الزائد للمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة متطلبات الإفصاح بتقرير 10-k خلال السنوات الأخيرة أدى إلى زيادة المعلومات بالقدر الذي أثر على نفعية تلك المعلومات قد أسهم في زيادة العبء المعلوماتي على مستخدمي التقارير وتشتت نتائج المحللين الماليين؛ ومن ثم ظهور ظاهرة غموض وتشويش للتقارير المالية وانعكاسها على قابلية التقارير للفهم والقراءة، وتشتت مستخدمي التقارير، كما قامت دراسة (Baik, B., et al., 2023) بدراسة تأثير تعقيد منشآت الأعمال على تعقيد وغموض التقارير المالية وبيئة المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المعقدة تنظيمياً تقدم تقرير سنوي يحتوي على إفصاحات - الإفصاح

الاختياري- نصية أكثر مما تحتويه القوائم المالية من معلومات، وأثره على قابلية القراءة وخصائص المحللين الماليين.

وفي إطار استكمال دراسة أثر العبء الزائد للمعلومات على الفكر المحاسبي، هدفت دراسة (فرج، وآخرون، 2024م) إلى دراسة وتحليل واختبار تأثير العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وقابلية القوائم المالية للقراءة على تقلبات عوائد الأسهم، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من (60) شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية وضمن مؤشر EGX 100 خلال الفترة من (2018م:2022م) وبإجمالي 300 مشاهدة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية إيجابي للعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وقابلية القوائم المالية للقراءة على تقلبات أسعار الأسهم.

وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (عبد الونيس، 2020م) إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يحد من العلاقة بين القدرة الإدارية وتعقد التقارير المالية، كما أشارت إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يؤثر سلباً على تعقد وغموض التقارير المالية،

وفي نفس السياق قامت دراسة (الشريف، 2023م) بتقييم قدرة جودة عملية المراجعة على التأثير في العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وفعالية التقارير المالية، وذلك عن طريق فحص عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية على مؤشر EGX 100 خلال الفترة من (2017م:2020م)، و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، وجود تأثير إيجابي معنوي للعبء الزائد للمعلومات على فعالية التقارير المالية - قدرة التقارير المالية على التأثير الإيجابي على قرارات أصحاب المصالح-، كما قدمت الدراسة دليل على قدرة جودة عملية المراجعة المرتفعة في التأثير السلبي على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وفعالية التقارير المالية.

وقد جاء ذلك متفق مع ما أشارت إليه دراسة (Ong T., et al., 2020) حيث وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة العبء المعلوماتي يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء المالي للشركات، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للقراءة وزيادة العبء المعلوماتي لها، كما أشارت دراسة (Hartmann, 2020 M.) إلى أن زيادة عبء المعلومات يؤدي إلى الشعور بضيق الوقت الامر الذي يؤثر سلبياً على دقة قرارات أصحاب المصالح مستخدمي التقارير، في حين اوضحت دراسة (Regina A., and Munasinghe A., 2023) إلى أن العبء الزائد للمعلومات يحدث عندما تتجاوز المعلومات التي يتلقاها صناع القرار قدرتهم على معالجة المعلومات؛ مما يؤثر بشكل سلبي على دقة قراراتهم، و أشارت الدراسة إلى أن تحديد أسباب المعلومات المحملة وما يترتب عليها من عبء في مرحلة مبكرة يساعد في تجنب العديد من المعوقات والصعوبات المستقبلية. وفي نفس السياق أظهرت دراسة (السعدني، 2022م) وجود

تأثير إيجابي للحمل الزائد للمعلومات وما يرتبط بها من المخاطر المدركة على عدم دقة القرارات وارتباطها بظاهرة الشراء الاندفاعي.

ومن جانب آخر، هدفت دراسة (Boubakri N., and Mishra D., 2017) إلى دراسة وتحليل أثر العبء الزائد للمعلومات على تكلفة رأس المال النقدي (تكلفة التمويل)، وذلك من خلال عينة مكونة من 13417 مشاهدة من الشركات خلال الفترة من 1993م إلى 2009م، وقد توصلت الدراسة إلى أن العبء الزائد للمعلومات يؤثر بشكل كبير وإيجابي على تكلفة رأس المال النقدي، وفي حين قامت دراسة (عيسى، 2017م) بقياس أثر العبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك في منشآت الأعمال المصرية، وذلك من خلال فحص عينة مكونة من 75 شركة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية ومدرجة ضمن مؤشر EGX100 خلال عامي 2014م-2015م، وتوصلت الدراسة إلى أن العبء الزائد للمعلومات في التقارير المالية السنوية يترتب عليه إرتفاع تكلفة رأس المال المملوك بشكل جوهري.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن هناك تناقض في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر العبء الزائد للمعلومات على جودة التقارير المالية، وبناءً عليه يمكن إشقاق الفرض التالي:

الفرض الرئيس الأول: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة"

المحور الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط والعلاقات السياسية والعبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية

هدفت دراسة (Harymawan I., and Nowland J., 2016) إلى دراسة العلاقة بين الروابط والعلاقات السياسية لمنشآت الاعمال وجودة الأرباح، وإرتباط ذلك بالتغيرات في الاستقرار السياسي وفعالية الحوكمة في الدول النامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنشآت ذات العلاقات السياسية تكون أكثر استجابة لضغوط السوق مما يؤدي إلى إرتفاع جودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي يُعزز من فوائد الروابط والعلاقات السياسية ويقلل من حاجة المنشأة المرتبطة باستجاباتها لضغوط السوق ومن ثم إنخفاض جودة الأرباح، وفي نفس السياق هدفت دراسة (النجار، وأحمد، 2021م) إلى قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط والعلاقات السياسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذات دلالة معنوية للروابط والعلاقات السياسية على كلاً من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وعوائد الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لنموذج العلاقة بين الروابط السياسية

وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم، وجاء ذلك متفق مع نتائج دراسة (Ashraf A., et al., 2020) والتي أكدت على أن متوسط العائدات غير العادية لأسهم الشركات التابعة للمجموعة المرتبطة سياسياً شهدت إنحرافاً أقل مقارنة بالشركات المستقلة. لذلك فإن شركات المجموعة المرتبطة سياسياً قد تقلل من تأثير عدم اليقين السياسي على عوائد الأسهم مقارنة بالشركات المستقلة، وفي نفس السياق تناولت دراسة (غازي، 2021م) دراسة وتحليل أثر الروابط السياسية والملكية العائلية على جودة التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الروابط والعلاقات السياسية وجودة التقارير المالية، في حين أن هناك تأثير سلبي للروابط السياسية في الشركات ذات الملكية العائلية على جودة التقارير المالية، وفي إطار إستكمال دراسة تلك العلاقة قامت دراسة (جاد الله، 2022م) بدراسة وتحليل الأثر التفاعلي المباشر للروابط والعلاقات السياسية وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة في البيئة المصرية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (72) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2013م إلى 2018م، وتوصلت الدراسة إلى إنتشار الروابط السياسية بين الشركات المصرية لتصل إلى 53.4% من بين شركات العينة، حيث مثلت الروابط السياسية من خلال أعضاء مجلس الإدارة 36.5% في حين بلغت الروابط من الملكية الحكومية نسبة 26%، وأخيراً فيما يتعلق بكبار المساهمين نسبة 6.3% وهي أقل انتشاراً، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الروابط السياسية وآليات الحوكمة على قيمة المنشأة، كما يختلف هذا الأثر باختلاف نوع الروابط والعلاقات السياسية للمنشأة، كما أثبتت دراسة (Tessema A., et al., 2024) أن الروابط والعلاقات السياسية تلعب دوراً معتدلاً في العلاقة بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى أن آليات حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة وإستقلال مجلس الإدارة مرتبطة سلباً بإدارة الأرباح، في حين أن ازدواجية الرئيس التنفيذي مرتبطة بشكل إيجابي بإدارة الأرباح، ومن جانب آخر، فقد قامت دراسة (Newton A., and Uysal V., 2019) بدراسة متعمقة للروابط والعلاقات السياسية للمنشأة والآثار المترتبة عليها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تكاليف الوكالة والروابط السياسية، بينما استهدفت دراسة (الباز، 2022م) دراسة وتحليل أثر العلاقات السياسية للشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وانعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية على عينة من الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية المصرية وتمثلت العينة في (124) شركة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للعلاقات السياسية للشركة على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المعلومات المستقبلية على كفاءة القرارات المستقبلية.

وعلى النقيض فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة (Rocca M., et al., 2022 & Ang J., et al., 2013 & Chancharat S., et al., 2019 & Islam M., et al., 2022) إلى أن الروابط

والعلاقات السياسية للشركة قد يكون لها تأثير ضار على أداء الشركات وقيمتها وذلك لما ترتبط به من مخاطر سياسية وتأثيرها على مستوى أداء الشركة، وفي نفس السياق قامت دراسة (Makrychoriti P., and Pyrgiotakis E., 2024) بدراسة طبيعة العلاقة بين المخاطر السياسية على مستوى الشركات ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم، وذلك من خلال دراسة تطبيقية لمجموعة بيانات واسعة من 4230 شركة أمريكية و 38097 مشاهدة على مدار العام للشركات خلال الفترة من 2002م إلى 2019م، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابي بين المخاطر السياسية ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى أن لآليات حوكمة الشركات - الخارجية والداخلية - القدرة على التخفيف من حدة العلاقة الإيجابية بين المخاطر السياسية ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم، كما أضافت دراسة (Khelil I., et al., 2022) أن الروابط والعلاقات السياسية للشركات تؤدي إلى تزايد أتعاب المراجع الخارجي، وزيادة فترة عملية المراجعة وتأخر إصدار التقرير، وهو ما قد يؤثر على جودة التقارير، وجاء ذلك متفق مع ما توصلت له دراسة (Tantawy S., and Moussa T., 2023) حيث أشارت الدراسة إلى تأثير الروابط والعلاقات السياسية للشركة على إختيار الشركة لمراجع الحسابات، حيث أن الشركات ذات العلاقات السياسية من خلال مجالس الإدارة وكبار المساهمين تميل إلى إختيار إحدى مكاتب المراجعة الكبيرة (BIG 4) وذلك لتعزيز شرعية الشركة، في حين تميل الشركات ذات العلاقات السياسية المرتبطة بالحكومة عادة ما تقوم بإختيار إحدى مكاتب المراجعة الصغيرة (Non- BIG 4)، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مسؤوليات سياسية من خلال مجالس الإدارة أو كبار المساهمين من المرجح أن تتلقى آراء مراجعة ايجابية، في حين أن الشركات المملوكة للحكومة أقل احتمالاً لتلقي مثل هذه الآراء.

وأضافت دراسة (SUN P., et al., 2016) إلى أن الروابط والعلاقات السياسية للمنشأة تؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وتدني الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وتخفيض من إستقلال مجالس إدارة الشركات، وتزيد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، وفي هذا السياق هدفت دراسة (Hung M., et al., 2018) إلى دراسة التفاعلات بين القوى السياسية وبيئات الاعمال وذلك من خلال فحص تأثير الروابط والعلاقات السياسية على خيارات الإفصاح الاختياري للمديرين، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بمقارنة المنشآت غير المرتبطة سياسياً تبين أن المنشآت المرتبطة سياسياً تصدر توقعات أقل بشأن أرباح الإدارة، علاوة على ذلك، تزيد المنشآت المرتبطة سياسياً من توقعات الإدارة اللاحقة للصدمات السياسية الخارجية Exogenous political shocks التي تضر بروابطها السياسية. كما أشارت الدراسة إلى أن الافتقار إلى حوافز سوق رأس المال، وتقليل مخاطر التقاضي، وإنخفاض تكاليف الملكية، تشكل خيارات الإفصاح الاختياري الفريدة للشركات المرتبطة سياسياً. وفي نفس السياق هدفت دراسة (إبراهيم، 2021م) إلى دراسة وتحليل مدى إتزام المنشآت بشفافية الإفصاح السياسي وأثره على مخاطر الدعاوى

القضائية في ضوء تجارب بعض الدول، وقد توصلت الدراسة إلى وجود إنخفاض ملحوظ في مستوى شفافية الإفصاح السياسي للمنشآت، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين معلومات المساهمات السياسية ومقياس مخاطر الدعاوي القضائية.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن هناك تناقض في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الروابط والعلاقات السياسية والعبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وبناءً عليه يمكن إشتقاق الفرضين التاليين:

الفرض الرئيس الثاني: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية".

الفرض الرئيس الثالث: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على تحسين القيمة السوقية للمنشأة".

5- الدراسة التطبيقية

إستكمالاً للفائدة المرجوة من الدراسة وما توصل إليه الباحثان من خلال الدراسة النظرية، قام الباحثان بالتوجه إلى الواقع العملي لجمع الأدلة التي قد تؤيد أو تعارض الفروض التي توصل إليها الباحثان، وذلك من خلال القيام بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية، ولتحقيق الهدف من هذا القسم يتم تناوله من خلال الجوانب التالية:

1.5 الهدف من الدراسة التطبيقية

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة التطبيقية في قياس أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على القيمة السوقية، لعينة من الشركات المشكلة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2018م إلى 2023م، وذلك باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، بالإضافة إلى أسلوب البيانات الكمية سواء كان ذلك ضمن التقارير المالية السنوية، التقارير غير المالية، المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة، أو من المعلومات المتوفرة لدى البورصة المصرية عن الشركات المسجلة.

2.5 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والتي تدرج ضمن مؤشر EGX 100، وقد قام الباحثان بإختيار عينة من الشركات المدرجة ضمن المؤشر وفقاً لأسلوب العينة الحتمية، معتمداً على المعايير التالية:

1- أن تكون الشركات شركات مساهمة مصرية مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية وتكون أسهمها خاضعة للتداول على مدار فترة الدراسة، مع إستبعاد شركات القطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) نظراً لطبيعتها الخاصة التي تحددها مقررات لجنة بازل.

2- ألا تكون قد تعرضت الشركة للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة، وأن يكون قد مضى على قيد الشركة في البورصة أكثر من ست سنوات.

3- أن تتوفر التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة ونشرات الأعمال للشركة بانتظام، والافصاح عنها بالعملة المصرية من خلال موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الأنترنت، وأن تتوفر فيها البيانات الكافية والملاءمة لحساب متغيرات الدراسة.

4- إستبعاد الشركات التي حققت خسائر متتالية خلال الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية. ومن ثم تم استبعاد الشركات التي لم يتوافر فيها أحد أو بعض الخصائص أو الشروط السابق ذكرها خلال الفترة من 2018م وحتى 2023م، وقد أسفر عن ذلك إختيار عدد (67) شركة لتمثل عينة الدراسة موزعة على عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة^(*)، ويوضح الجدول التالي شركات العينة ونسبة كل قطاع من القطاعات المكونة للعينة، ودمج بعض القطاعات مع بعضها البعض، وذلك كما يلي^(*):

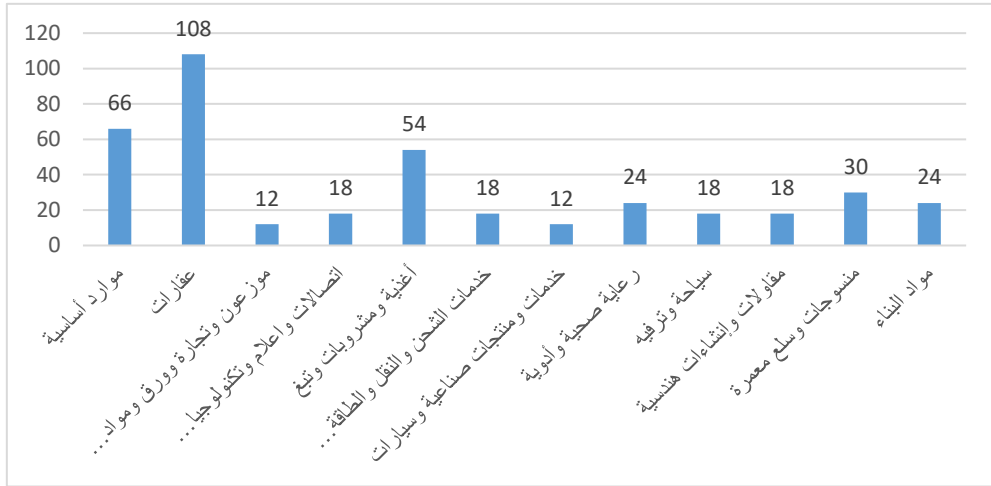
جدول 1: القطاعات المكونة للعينة وعدد المشاهدات

م	اسم القطاع	شركات العينة	المشاهدات (6 سنوات)	النسبة المئوية %
1	موزعون وتجارة وورق ومواد تعبئة وتغليف	2	12	3%
2	عقارات	18	108	26.9%
3	موارد أساسية	11	66	16.4%
4	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	2	12	3%
5	أغذية ومشروبات وتبغ	9	54	13.4%
6	منسوجات وسلع معمرة	5	30	7.5%
7	مواد البناء	4	24	6%
8	سياحة وترفيه	3	18	4.5%
9	مقاولات وإنشاءات هندسية	3	18	4.5%
10	رعاية صحية وأدوية	4	24	6%
11	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	3	18	4.5%
12	اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات	3	18	4.5%
	الإجمالي	67	402	100%

^(*) نظرا لكثرة القطاعات تم دمج القطاعات ذات الخصائص المتشابهة مع بعضها البعض الاعتبارات ضبط الوزن النسبي لعدد الشركات في كل قطاع ولسهولة التحليل الإحصائي.

^(*) يوضح الملحق رقم (1) أسماء الشركات محل التطبيق والقطاع الذي تنتمي إليها كل شركة والموقع الإلكتروني لكل شركة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:



شكل 5: قطاعات العينة وعدد المشاهدات

3.5 أسلوب ومصادر الحصول على البيانات

إعتمدت الدراسة التطبيقية على أسلوب تحليل المحتوى، سواء كان ذلك ضمن التقارير المالية السنوية، التقارير غير المالية، المعلومات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للشركة، أو من المعلومات المتوفرة لدى البورصة المصرية عن الشركات المسجلة، أو من المعلومات المتوفرة على مواقع التحليل الإحصائي ذات الصلة.

وتم الحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من المصادر التالية:

■ مواقع شركات العينة على شبكة الانترنت.

■ موقع البورصة المصرية <https://egx.com.eg>

■ موقع معلومات مباشر مصر <https://www.mubasher.info/markets/EGX>

■ موقع شركة Investing.com <https://sa.investing.com>

■ موقع شركة Reuters <http://www.reuters.com/finance>

4-5 متغيرات ونماذج الدراسة:

1.4.5: متغيرات الدراسة وأساليب القياس

تتمثل متغيرات الدراسة في متغيرات معدلة، ومتغيرات مستقلة، ومتغيرات تابعة، ومتغيرات رقابية، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة التطبيقية كما يلي:

1.1.4.5: العلاقات السياسية للمنشأة: (PC) Political connections

إعتمد الباحثان في قياس العلاقات السياسية للمنشأة كمتغير وهمي ثنائي (0، 1)، يأخذ (1) في حالة إذا كانت المنشأة مرتبطة بعلاقات سياسية أو (صفر) بخلاف ذلك؛ إستناداً لما تناولته معظم الدراسات السابقة (حسوبة، وعامرة، 2019م & فودة، 2022م & الباز، 2022م & النجار، وأحمد، 2021م & ضبيش، ويوسف، 2023م & Tee K., et al., 2024 & Tee C., and Kasipillai J., 2022 & Xiao F., et al., 2023 & C., et al., 2021 & Liu H., and Zhao W., 2023)، ثم تم تصنيف العلاقات السياسية إلى نوعين وهما: (الباز، 2022م & النجار، وأحمد، 2021م & Eissa A., and Eliwa Y., 2021)

• العلاقات السياسية على المستوى الشخصي (**Personal Political connections**) وهي تتضمن كلاً من: 1- أحد كبار المسؤولين الداخليين (رئيس مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، وأحد أعضاء المجلس) حيث يعتبر متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان ذي سلطة سياسية أو على علاقة بأحد السياسيين، ويأخذ (صفر) خلاف ذلك، 2- أحد كبار المساهمين بالمنشأة المسيطرين - يمتلك أكثر من 10% من حقوق التصويت - حيث يعتبر متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان ذو سلطة سياسية أو على علاقة بأحد السياسيين، ويأخذ (صفر) خلاف ذلك.

• العلاقات السياسية على مستوى الدولة (تملك الوحدات الحكومية للمنشأة) - حيث يعتبر متغير وهمي يأخذ (1) إذا كان مليكة المنشأة تتبع الحكومة بشكل جزئي (حصة الحكومة أقل من 50%) أو بشكل كلي سيطرة (حصة الحكومة أكبر من 51%)، ويأخذ (صفر) خلاف ذلك.

كما يمكن تحديد درجة أو قوة العلاقات السياسية للمنشأة، من خلال عمل مؤشر مجمع للعلاقات السياسية للمنشأة أيّاً كان نوعها، حيث يتم التعبير عن كل نوع بمتغير وهمي ثنائي تتراوح قيمته بين (1،0)، (فودة، 2022م، Tee C., et al., 2021)، ومن ثم يصبح قيمة المؤشر للعلاقات السياسية (3)، وأقل قيمة (صفر) وهي تعبر أن المنشأة ليس لها علاقات سياسية.

2-1-4-5: العبء الزائد للمعلومات: (IO) Information Overload

على الرغم من إعتقاد العديد من الدراسات على قياس العبء الزائد للمعلومات على عدد الكلمات في تتضمنها التقارير المالية - القوائم المالية والإيضاحات المتممة، تقرير حوكمة الشركات والاستدامة، تقرير مجلس الإدارة - (Boubaki N., and Mishra, 2018 & Saha A., et al., 2019 & Chung D., et al., 2015 & De Franco G., et al., 2016 & Ledzinska M., and Postek S., 2017)، إلا أن هذا المقياس لا يتناسب مع البيئة المصرية حيث يصعب تطبيقه ويرجع ذلك إلى طبيعة صيغة النشر

لهذه التقارير والتي تكون في شكل صور أو ملفات pdf، بالإضافة إلى عدم توافر برامج -للباحثان- تمكنهم من إحصاء عدد الكلمات والجمل، ولذا سوف يعتمد الباحثان لقياس العبء الزائد للمعلومات على عدد الصفحات التي تتضمنها التقارير - القوائم المالية والايضاحات المتممة، تقرير حوكمة الشركات، تقرير مجلس الإدارة- وذلك بناءً على ما تناولته وإعتمدت عليه الدراسات السابقة في القياس (عيسى، 2017م & الشريف، 2023م & Koholga D., and Ong T., et al., 2020 & Impink J., et al., 2022 & Jerry M., 2016 & Hartmann M., and Weißenberger B., 2024)، وذلك بطريقتين على النحو التالي:

الطريقة الاولى: وهي تعتمد على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد الصفحات في التقارير (Number of Pages in Financial Reports)، في حين تناولت الطريقة الثانية: قياس العبء الزائد للمعلومات من خلال متغير وهمي ثنائي (1,0)، حيث يأخذ المتغير القيمة (1) عند زيادة عدد الصفحات عن متوسط إجمالي عدد الصفحات لعينة الدراسة، وتأخذ القيمة (0) بخلاف ذلك؛ ومن ثم تم تقسم عينة الدراسة إلى مجموعتين: الأولى يزيد عدد الصفحات عن متوسط إجمالي الصفحات للعينة- تتزايد فيها مشكلة العبء الزائد-، بينما تعبر المجموعة الثانية عن الشركات التي يقل فيها عدد الصفحات عن متوسط إجمالي صفحات العينة - تنتفي فيها مشكلة العبء الزائد للمعلومات-، وذلك ما ورد في دراسة (الشريف، 2023م، عيسى، 2017م & Hartmann M., and Boubaki N., and Mishra, 2018 & Weißenberger B., 2024

5-4-1-3 جودة التقارير المالية: (FRQ) Financial Reports Quality

1- نموذج "M-Score," Beneish Model or

يعتبر هذا النموذج مقياس مباشر لجودة المعلومات المالية، حيث يعتمد نموذج M-Score على ثمانية متغيرات لها صلة بالنسب المالية وتعتمد هذه المتغيرات على مقاييس المحاسبة الكمية بهدف التحقق مما إذا كانت إدارة المنشأة تتلاعب في التقارير المالية، كما تُظهر نقاط M مستوى الأرباح المفصح عنها من قبل المنشأة وكيف يُحتمل أن تتلاعب بها الإدارة، فالمنشآت التي لها مجموع أعلى من نقاط M يكون لها ميل أكبر لممارسات إدارة الأرباح والتلاعب، ومن ثم يمكن توضيح المتغيرات المستخدمة في نموذج M-Scor على النحو التالي: Herawati, 2023 & Le T., et al., 2023 & Huu, N., and Ha, N., 2016 & Mahama M., 2015 & Ofori E., 2016 & T., 2015 & Maccarthy J., 2017 & خليل، 2019م).

2- مؤشر المستحقات في المبيعات: (DSRI)

1- مؤشر الإهلاك: (DI)

4- مؤشر إجمالي هامش الربح: (GMI)

3- مؤشر الرفع المالي: (LVGI)

5- مؤشر جودة الأصول: (AQI) 6- مؤشر المصروفات الإدارية والعمومية للمبيعات: (SGAI)

7- مؤشر نمو الأرباح: (SGI) 8- نسبة إجمالي المستحقات إلى إجمالي الأصول: (TATA)

ويمكن توضيح نموذج "M-Score" رياضياً على النحو التالي: (Herawati N., and Tarjo, 2012 & Beneish., et al., 2015 & خليل، 2019م)

$$M = -4.84 + 0.92 \times DSRI + 0.528 \times GMI + 0.404 \times AQI + 0.892 \times SGI + 0.115 \times DEPI - 0.172 \times SGAI + 4.679 \times TATA - 0.327 \times LVGI$$

ومن ثم إذا كان "M-Score < -2.22" يدل ذلك على عدم قيام المنشأة بالتلاعب والاحتيال المالي في قوائمها المالية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الجودة المعلومات ودعم مصداقية التقارير المالية، وفيما يلي جدول يوضح صيغة وتوصيف المتغيرات التابعة لنموذج "M-Score" وذلك كما يلي:

جدول 2: توصيف المتغيرات التابعة لنموذج M-Score

المؤشر	المعادلة أو الصيغة	التوصيف
(DSRI)	$DSRI = \left(\frac{Receivables_t}{Sales_t} \right) / \left(\frac{Receivables_{t-1}}{Sales_{t-1}} \right)$	يقيس نسبة المستحقات (الذمم المدينة) إلى معدل مبيعات السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ومن ثم يوضح أي زيادة غير طبيعية في المستحقات والتي يمكن أن تنتج من تضخم الإيراد
(GMI)	$GMI = \text{Gross margin}_{t-1} / \text{Gross margin}_t$ Gross margin = (Sales – Cost of Goods sold) / Sales	يقيس المؤشر النسبة بين إجمالي هامش الربح في السنة السابقة إلى مثيله في السنة الحالية، ومن ثم إذا كان قيمة (GMI < 1) هذا يعني تدهور إجمالي الربح وتكون إشارة سلبية حول مستقبل المنشأة.
(AQI)	$AQI = \left(1 - \frac{PPE_t + CA_t}{Total Asset_t} \right) / \left(1 - \frac{PPE_{t-1} + CA_{t-1}}{Total Asset_{t-1}} \right)$ PPE: Plant, Property and CA: Current Assets&Equipment	يقيس المؤشر نسبة جودة الأصول في السنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، ومن ثم إذا كان قيمة (AQI > 1) هذا يعني أن المنشأة من المحتمل أن تزيد من تأجيل التكلفة أو تزيد من أصولها الملموسة وقامت بالتلاعب في الأرباح.
(SGI)	$SGI = \left(\frac{Sales_t}{Sales_{t-1}} \right)$	يقيس المؤشر نسبة مبيعات السنة الحالية مقارنة بالمبيعات في السنة السابقة، وإذا كان قيمة (SGI > 1)، قد يمثل هذا النمو ضغطاً على المديرين للحفاظ على تحقيق الأرباح، ومن ثم قد يكون حافز لممارسة التلاعب والاحتيال
(DI)	$DEPI = \left(\frac{Depreciation Rate_{t-1}}{Depreciation Rate_t} \right)$ Depreciation Rate = Depreciation / (Depreciation + PPE)	يقيس هذا المؤشر نسبة معدل الاهلاك في السنة السابقة مقارنة بالمعدل المناظر له في السنة الحالية، وإذا كان قيمة (DEPI > 1)، وهو يوضح أن هناك احتمال أن المنشأة قامت بتعديل العمر الإنتاجي للأصول الإنتاجية أو استخدمت طريقة جديدة لزيادة الدخل، وهو يعد شك من أشكال التلاعب.

المؤشر	المعادلة أو الصيغة	التوصيف
(SGAI)	$SGAI = \left(\frac{SGA_t}{Sales_t} \right) / \left(\frac{SGA_{t-1}}{Sales_{t-1}} \right)$ SGAI: Sales, General and Administrative Expense	يقيس هذا المؤشر نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى المبيعات في السنة الحالية مقارنة بنفس النسبة في السنة السابقة، وإذا كان قيمة (SGAI > 1)، هو يوضح إنخفاض الكفاءة الإدارية والتسويقية ومن ثم ارتفاع المصروفات الإدارية والعمومية؛ مما يؤدي إلى ميل الإدارة للتلاعب في الأرباح.
(LVGI)	$LVGI = \left(\frac{Leverage_t}{Leverage_{t-1}} \right)$ Leverage = Debts / Assets	يقيس هذا المؤشر الرافع المالي (إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول) في السنة الحالية، مقارنة بالسنة السابقة، وإذا كان قيمة (LVGI > 1) فهذا يعني زيادة في الرافعة المالية، والتي قد تكون دليل على تشدد شروط عقود الدين مما يدفع المنشأة إلى التلاعب في الأرباح.
(TATA)	$TATA = \left(\frac{IBX_t - CFO_t}{Total Assets_t} \right)$	يوضح هذا المؤشر مدى التوافق بين الأرباح المحاسبية مع الأرباح النقدية، حيث تقيس هذه النسبة مدى قيام المديرين بتغيير الأرباح من خلال التقديرات المحاسبية المتعددة.

وفي ضوء ما سبق يمكن توضيح السبب وراء إختيار نموذج "M- Score" إلى أنه يعتمد على ثمانية نسب مالية يمكن تقسمهم إلى مجموعتين، حيث تعبر المجموعة الأولى: عن الانحراف في القوائم المالية والتي يمكن أن تنتج عن التلاعب في الأرباح بسبب ظروف إقتصادية معينة (TATA, DEPI, AQI, DSRI) في حين توضح المجموعة الثانية: عن مدى الاستعداد للانخراط في التلاعب بالأرباح (SGAI, SGI GMI, LVGI)

4.1.4.5 القيمة السوقية للمنشأة: Marketing Value of Company (MVC)

إستخدمت العديد من الدراسات (Malik M. F., et al., 2020 & Florio C., and Leoni, 2017 & Edogbanya A., and Kamardin H., 2016 & Singh S., et al., 2018) نموذج **Tobin's Q** كمقياس لقياس قيمة المنشأة، حيث يعتبر مؤشر يعكس الأداء الجيد والربحية العالية، بالإضافة إلى أنه يعبر عن التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة وربحياتها بإعتباره أحد المقاييس الحديثة التي تم تطويرها في مجال التحليل المالي والإستثمار، حيث يستند إلى السوق في تقدير أداء وربحية المنشآت ومن ثم ترشيد المستثمر لإتخاذ القرارات ويتم قياس نسبة المؤشر من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم}}{\text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}}$$

حيث إن: القيمة السوقية للملكية = **الأسهم العادية المتداولة × سعر السهم في السوق في تاريخ نشر القوائم المالية.**
وكما كانت نسبة **Tobin's Q** أكبر من الواحد، كلما كان ذلك مؤشر على زيادة قيمة المنشأة ويدل على زيادة قدرة المنشأة على الاستثمار، ووجود فرص أفضل للنمو في المستقبل.

5.1.4.5: المتغيرات الرقابية

تمثل المتغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغيرات التابعة، لذا قام الباحثان بإضافة بعض المتغيرات الرقابية إلى نماذج الدراسة والتي من المحتمل أن تؤثر على (العبء الزائد للمعلومات، جودة التقارير المالية، القيمة السوقية)، وذلك بهدف تحديد أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وإنعكاس ذلك على القيمة السوقية للمنشأة، وتتمثل أهم تلك المتغيرات في:

- حجم المنشأة **FSIZE** • عمر المنشأة **AGE** • خصائص جودة الحوكمة **GQ**
- ربحية المنشأة **ROA** • القيمة السوقية الي القيمة الدفترية **MTB** • الرفع المالي **LEV**
- حجم مكتب المراجعة **AUDTS** • نوع الصناعة **Sec** • استقلالية مجلس الإدارة **BINDEB**
- ازدواجية المدير التنفيذي **BDUL** • معدل النمو **Growth** • شدة المنافسة **COMP**
- التدفقات النقدية التشغيلية **CFO**

وفيما يلي جدول يوضح مقاييس المتغيرات الرقابية وذلك على النحو التالي:

م	المتغيرات	طريقة القياس	الدراسات السابقة التي اعتمدت عليه
1	FSIZE	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.	إبراهيم، 2021م & Lee, ye., & Dutta et al., 2021
2	AGE	يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد السنوات بدء من تاريخ تأسيس المنشأة.	النجار، وأحمد، 2021م & Chychyla R., et al., 2019 & Abubaker A., et al., 2021
3	ROA	يقاس بمعدل العائد على الأصول وحسب من خلال صافي الربح العام بعد الضرائب مقسوماً على إجمالي الأصول	الشريف، 2023م & عبد الوونيس، Dutta et al., 2021
4	GQ	يقاس كمتغير تجميعي تتراوح قيمته من (1 إلى 10) حسب مدى توافر بعض خصائص جودة خصائص الحوكمة (استقلالية غالبية أعضاء مجلس الإدارة (أكثر من نصف أعضاء المجلس)، عدم ازدواجية منصب المدير التنفيذي (عدم الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)، وجود لجان لمتابعة أداء مجلس الإدارة بخصوص الإفصاح ومطابقة حجم مجلس الإدارة ولجانه لقواعد الحوكمة و إستقلال أعضاء لجنة المراجعة الداخلية، وتوافر الخبرات المالية والمحاسبية في اللجان، ودورية إجتماعات مجلس الإدارة واللجان (لا يقل عن 4) مرات سنوياً)، وجودة مكتب المراجعة بمعنى إلتزامه إلى مكاتب (Big4) أو صفر بخلاف ذلك.	سالم، وآخرون، 2022م & عرفه، ومليجي، 2019م.

م	المتغيرات	طريقة القياس	الدراسات السابقة التي اعتمدت عليه
5	LEV	يقاس بنسبة الالتزامات طويلة الاجل إلى إجمالي الأصول.	إبراهيم، 2021م & Salehi M., et al., 2020 & Ahmad F., et al., 2022
6	MTB	(*)/(القيمة السوقية لحقوق الملكية) (القيمة الدفترية لحقوق الملكية)	الملاح، 2019م & عيسى، 2017م & Baik B., et al., 2023
7	AUDTS	يقاس كمتغير وهمي يأخذ (1) في حالة إذا كانت المنشأة تقوم بمراجعة تقاريرها المالية لدى أحد المكاتب الكبرى في مصر أو المرتبطة بها (Big4) أو (صفر) بخلاف ذلك.	الشريف، 2023م & عبد الوونيس، 2020م & سالم، 2022م
8	Sec	يقاس كمتغير وهمي عن نوع الصناعة، يأخذ (1) في حالة إذا كانت المنشأة تنتمي للقطاع الصناعي أو (صفر) بخلاف ذلك.	الشريف، 2023م & Zhao J., and Saha A., et al., 2019 & Gan Q., 2024
9	Growth	خارج قسمة [(مبيعات السنة الحالية – مبيعات السنة السابقة) ÷ مبيعات السنة السابقة]	النجار، وأحمد، 2021م & Dong Ji., et al., 2017 & Abubaker A., et al., 2021
10	COMP	تقاس من خلال مؤشر الأداء الكلي للمنشأة (*).	T., and El-Shaib N., 2012
11	BINDE B	خارج قسمة (عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ÷ إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة)	النجار، وأحمد، 2021م & حسوبة، وعمار، 2019م
12	BDUL	يقاس كمتغير وهمي ثنائي (0، 1)، يأخذ (1) في حالة إذا كان المدير التنفيذي هو رئيس مجلس الإدارة أو (صفر) بخلاف ذلك.	غازي، 2021م & حسوبة، وعمار، 2019م & Ananzeh H., et al., 2023
13	CFO	متغير يقاس بقسمة (التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ÷ إجمالي الأصول)	الشريف، 2023م & شمس، 2023م & غازي، 2021م & Bansal M., and Ali A., 2021

2.4.5: صياغة النماذج الإحصائية لفروض الدراسة

في ضوء ما سبق عرضه من متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير معدل (الروابط والعلاقات السياسية للمنشأة)، ومتغير مستقل (العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية)، ومتغير تابع (القيمة

(*) حيث إن:

- القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداول × سعر إقبال السهم في نهاية السنة المالية.
- القيمة الدفترية لحقوق الملكية = مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.

(*) إتمد الباحثان في قياس شدة المنافسة على إستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية والتي تعكس بصورة غير مباشرة مستوى شدة المنافسة التي تتعرض لها المنشآت، وقد تم إستخدام مؤشر الأداء كمقياس لشدة المنافسة في سوق الذي تعمل فيه المنشأة، ويتم حسابة على النحو التالي: (Ismail T., and El-Shaib N., 2012)

- مؤشر الأداء الكلي = معدل الهامش التشغيلي + معدل العائد على الأصول
حيث إن:

- معدل هامش التشغيلي = صافي الربح التشغيلي ÷ صافي المبيعات
- معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الأصول

السوقية) وبعض المتغيرات الرقابية، وبناءً على ما تم تناوله بمشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها البحثية . فإنه يمكن صياغة نماذج الدراسة العملية وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: " أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة".

$$MVC = \beta_0 + \beta_1 (PC) + \beta_2 (IO) + \beta_3 (MTB) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (Sec) + \beta_6 (BDUL) + \beta_7 (BINDEB) + \epsilon_{it}$$

النموذج الثاني: " أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية".

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 (PC) + \beta_2 (IO) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (FSIZE) + \beta_5 (GQ) + \beta_6 (AUDTS) + \beta_7 (COMP) + \beta_8 (AGE) + \beta_{10} (LEV) + \epsilon_{it}$$

النموذج الثالث: " أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وإنعكاسها على تحسين القيمة السوقية للمنشأة".

$$MVC = \beta_0 + \beta_1 (PC) + \beta_2 (IO-FRQ) + \beta_3 (MTB) + \beta_4 (CFO) + \beta_5 (ROA) + \beta_6 (BDUL) + \beta_7 (BINDEB) + \beta_8 (SGI) + \beta_9 (FSIZE) + \beta_{10} (LEV) + \epsilon_{it}$$

ومن ثم يمكن توضيح مدلول الرموز السابقة من خلال الجدول التالي:

الرمز	مدلول الرمز	الرمز	مدلول الرمز
MVC	القيمة السوقية للمنشأة	PC	العلاقات السياسية للمنشأة
FRQ	جودة التقارير المالية	IO	العبء الزائد للمعلومات
IO-FRQ	متغير تفاعلي للعبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية		
SIZE	حجم الشركة	ROA	ربحية الشركات
LEV	الرافعة المالية	CFO	التدفقات النقدية التشغيلية
SGI	معدل النمو	Age	عمر الشركة
MTB	القيمة السوقية الى القيمة الدفترية	Sec	نوع الصناعة
BDUL	إزدواجية المدير التنفيذي	COMP	شدة المنافسة
BINDEB	إستقلالية مجلس الادارة	GQ	خصائص جودة الحوكمة
AUDTS	حجم مكتب المراجعة		
β_0	قيمة الثابت في معادلة الانحدار	$\beta_1 : \beta_9$	معاملات الانحدار للمتغيرات
$\epsilon_{i,t}$	بند الخطأ العشوائي (اليواقي)		

5. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

5.1 اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

أولاً: اختبار مدى تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal distribution Test)

للتحقق من مدى إقتراب البيانات من التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه متغيرات الدراسة هو توزيع طبيعي

وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية، وذلك لتحديد نوع الاختبارات التي سيستخدمها الباحثان في التحليل الإحصائي للبيانات ما بين إختبارات الإحصاء المعلمي وإختبارات الإحصاء اللامعلمي، والجدول التالي يوضح قيم إختبار (Kolmogorov-Smirnov) وإختبار (Shapiro-Wilk) ومستوى المعنوية لكل متغير أمام كل إختبار، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 3: نتائج إختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal distribution)

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغير
Sig.	Statistic	Sig.	Statistic	
0.000	0.749	0.000	0.157	القيمة السوقية MVC
0.000	0.945	0.000	0.170	العبء الزائد للمعلومات IO
0.000	0.934	0.000	0.083	جودة التقارير المالية FRQ
0.000	0.889	0.000	0.090	العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية
0.000	0.311	0.000	0.327	شدة المنافسة COMP
0.000	0.985	0.037	0.046	الرفع المالي Lev
0.000	0.761	0.000	0.255	عمر الشركة AGE(LN)
0.000	0.985	0.000	0.065	حجم الشركة (size)
0.000	0.930	0.000	0.104	ربحية الشركة ROA (معدل العائد على الأصول)
0.000	0.113	0.000	0.407	القيمة السوقية الي القيمة الدفترية MTB
0.000	0.686	0.000	0.177	معدل نمو المبيعات (SGI)
0.000	0.761	0.000	0.124	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)
0.000	0.870	0.000	0.135	إستقلال مجلس الإدارة BINDEB
0.000	0.892	0.000	0.210	خصائص جودة الحوكمة GQ

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن قيمة مستوى المعنوية (Sig.) للاختبارين أقل من (0.05) لجميع متغيرات الدراسة، وهذا يعني عدم تبعية البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي (Normal distribution).
- البيانات الخاصة بحجم مكتب المراجعة (AUDTS)، وإزدواجية المدير التنفيذي (BDUL)، نوع الصناعة (Sec)، والعلاقات السياسية للمنشأة (PC)، لا تخضع لشروط إختبار التوزيع الطبيعي فهي متغيرات غير متصلة (وهمية) (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية.

ثانياً: إختبار مدى صلاحية نماذج الدراسة

إعتمد الباحثان في إختيار مدى صلاحية نماذج الدراسة على كلاً من الاختبارات التالية:

1. اختبار التداخل (الازدواج) الخطي: (Multicollinearity Test)

يتم التحقق من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة من خلال اختبار (Multicollinearity-Test) والذي من خلاله يتم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF)، لكل متغير من المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع، وذلك لنموذج الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 4: نتائج اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity-Test)

النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث	
المتغير التابع (القيمة السوقية)		المتغير التابع (جودة التقارير المالية)		المتغير التابع (القيمة السوقية)	
المتغير المستقل	VIF	المتغير المستقل	VIF	المتغير المستقل	VIF
IO	1.777	IO	1.843	IO-FRQ	2.140
PC	1.730	PC	9.031	PC	1.634
PC x IO	1.197	PC x IO	1.199	PC x IO-FRQ	1.448
BDUL	1.074	AGE	1.045	BDUL	1.098
CFO	1.062	AUDTS	8.687	CFO	1.197
Sec	1.053	COMP	1.100	SGI	1.088
BINDEP	1.031	Fsize	1.227	Fsize	1.244
MTB	1.025	GQ	2.418	MTB	1.082
		Lev	1.295	Lev	1.337
		ROA	1.489	ROA	1.527

ويتضح من الجدول السابق أن قيم (VIF): لجميع المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية لنماذج الدراسة أقل من (10)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي فالارتباط بينهما ليس له دلالة إحصائية؛ الأمر الذي يدل على صلاحية وجودة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

2. اختبار الارتباط الذاتي (Durbin Watson Test)

قام الباحثان بإجراء اختبار (Durbin Watson Test)، للتحقق من خلو متغيرات النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل أن قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لجميع النماذج تقع ضمن المدى المثالي وهو (1.5 - 2.5)، فقد ظهر قيمة (D-W) المحسوبة بالنسبة لنموذج الدراسة الأول والذي يحتوى على المتغير التابع (القيمة السوقية للمنشأة) بما يعادل 1.588، وبالنسبة للنموذج الثاني الذي يحتوى على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) بما يعادل 1.701، وبالنسبة للنموذج الثالث الذي يحتوى على متغير تابع (القيمة السوقية للمنشأة) بما يعادل 1.645 وجميعها - قيم

أكبر من 1.5 - وتقع ضمن المدى المثالي (1.5-2.5)؛ مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين الأخطاء تؤثر على صحة النتائج.

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان أن المتغيرات المستقلة والرقابية لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي وعدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي، وبالتالي جودة وصلاحيّة نماذج الدراسة وزيادة قدرتها التفسيرية، ومن ثمّ صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

2.5.5 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية:

وفيما يلي عرض تحليلي لمتغيرات الدراسة، حيثُ يظهر الجدول التالي الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة للمتغيرات الكمية وذلك على مدار سنوات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول 5: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية

المتغير	السنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
القيمة السوقية	2018	1.677	1.158	0.230	7.180
	2019	1.473	1.172	0.203	7.355
	2020	1.486	0.828	0.602	5.098
	2021	1.562	1.526	0.318	12.550
	2022	1.657	0.917	0.549	5.694
	2023	1.889	1.069	0.194	5.913
	جميع المشاهدات	1.624	1.170	0.194	12.550
العبء الزائد للمعلومات	2018	3.799	0.902	1.258	5.714
	2019	3.865	1.099	1.078	5.419
	2020	4.127	1.062	1.025	6.892
	2021	3.965	0.729	1.970	5.621
	2022	4.354	0.465	3.127	5.477
	2023	4.538	0.853	1.094	5.970
	جميع المشاهدات	4.108	0.928	1.025	6.892
جودة التقارير المالية	2018	-2.284	0.995	-5.706	-0.962
	2019	-2.880	0.812	-3.947	-0.006
	2020	-2.298	1.025	-5.631	-1.009
	2021	-1.790	0.729	-3.741	-0.833
	2022	-2.226	1.016	-4.985	-0.522
	2023	-2.661	1.166	-5.719	-0.908
	جميع المشاهدات	-2.357	1.005	-5.719	-0.006

أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المتغير	
-1.358	-28.770	5.494	-9.094	2018	العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية	
-0.018	-21.028	4.535	-9.218	2019		
-1.035	-38.812	6.663	-7.667	2020		
-1.971	-21.026	3.847	-7.356	2021		
-2.163	-25.791	5.118	-9.439	2022		
-1.013	-32.549	6.781	-11.615	2023		
-0.018	-38.812	5.709	-9.065	جميع المشاهدات		
2.655	-0.679	0.510	0.353	2018	شدة المنافسة COMP	
6.170	-0.937	0.849	0.372	2019		
3.532	-1.479	0.578	0.220	2020		
3.985	-1.036	0.615	0.252	2021		
6.505	-18.706	2.502	0.102	2022		
1.504	-13.903	2.190	-0.023	2023		
6.505	-18.706	1.455	0.213	جميع المشاهدات		
0.863	0.001	0.214	0.445	2018	الرفع المالية Lev	
0.936	0.004	0.222	0.447	2019		
1.044	0.003	0.249	0.458	2020		
0.974	0.003	0.249	0.462	2021		
0.998	0.004	0.243	0.475	2022		
1.153	0.003	0.239	0.485	2023		
1.153	0.001	0.235	0.462	جميع المشاهدات		
3.970	0.000	0.952	2.635	2018	عمر الشركة AGE(LN)	
3.989	0.000	0.885	2.719	2019		
4.007	0.000	0.846	2.789	2020		
4.025	0.000	0.789	2.861	2021		
4.043	0.693	0.679	2.943	2022		
4.060	1.099	0.610	3.011	2023		
4.060	0.000	0.807	2.826	جميع المشاهدات		
24.723	18.190	1.364	21.549	2018	حجم الشركة (size)	
24.906	18.451	1.382	21.639	2019		
25.040	19.018	1.378	21.660	2020		
25.119	19.047	1.381	21.730	2021		
25.381	19.258	1.439	21.905	2022		
25.624	19.203	1.470	22.089	2023		
25.624	18.190	1.406	21.762	جميع المشاهدات		

المتغيرات الرقابية المتصلة

أكبر قيمة	أقل قيمة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السنة	المتغير	
0.402	-0.159	0.097	0.084	2018	ربحية الشركة ROA	
0.359	-0.175	0.097	0.066	2019		
0.324	-0.173	0.103	0.038	2020		
0.324	-0.113	0.090	0.066	2021		
0.501	-0.103	0.107	0.088	2022		
0.597	-0.191	0.124	0.102	2023		
0.597	-0.191	0.105	0.074	جميع المشاهدات		
17.638	0.055	3.158	2.575	2018	القيمة السوقية الي القيمة الدفترية MTB	
12.703	0.041	2.267	2.040	2019		
12.877	-3.411	2.615	2.175	2020		
44.506	0.000	5.753	2.847	2021		
265.708	0.225	32.282	5.921	2022		
15.877	-21.318	4.071	2.587	2023		
265.708	-21.318	13.604	3.024	جميع المشاهدات		
2.082	-0.584	0.355	0.162	2018	معدل نمو المبيعات (SGI)	
1.436	-0.832	0.374	0.078	2019		
1.156	-0.912	0.364	-0.071	2020		
5.060	-0.536	0.826	0.338	2021		
2.295	-0.682	0.609	0.388	2022		
6.793	-0.724	0.924	0.464	2023		
6.793	-0.912	0.644	0.226	جميع المشاهدات		
1.883	-0.361	0.257	0.048	2018	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)	المتغيرات الرقابية المتصلة
0.563	-0.123	0.140	0.081	2019		
0.563	-0.736	0.153	0.020	2020		
0.348	-0.242	0.128	0.050	2021		
0.414	-0.317	0.129	0.053	2022		
0.474	-0.182	0.126	0.070	2023		
1.883	-0.736	0.163	0.054	جميع المشاهدات		
1.000	0.200	0.166	0.753	2018	إستقلال مجلس الإدارة BINDEP	
1.000	0.200	0.165	0.758	2019		
1.000	0.000	0.181	0.760	2020		
1.000	0.000	0.169	0.780	2021		
1.000	0.000	0.167	0.781	2022		
1.000	0.000	0.187	0.766	2023		
1.000	0.000	0.172	0.766	جميع المشاهدات		

المتغير	السنة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
خصائص جودة الحوكمة GQ	2018	8.36	1.055	6	10
	2019	8.34	0.978	7	10
	2020	8.22	0.982	6	10
	2021	8.22	0.902	7	10
	2022	8.22	1.027	6	10
	2023	8.34	1.067	6	10
	جميع المشاهدات	8.286	0.999	6	10

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للقيمة السوقية للمنشأة MVC تُشير النتائج إلى وجود عدم استقرار في متوسط القيمة السوقية على مدار سنوات الدراسة حيث بلغ متوسط نسبة (Tobin's Q) (1.677) في عام 2018م، وإنخفضت النسبة في سنوات الدراسة التالية، فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن أقل قيمة كانت في عام 2019م بمتوسط (1.473) بينما أعلى قيمة كانت في عام 2023م بمتوسط (1.889)، كما بلغ المتوسط العام لنسبة (Tobin's Q) (1.624) للمنشآت العينة، وقد إنفق ذلك مع نتائج دراسة (سالم، وآخرون، 2022م) والتي أظهرت إنخفاض في القيمة السوقية لعينة الدراسة خلال الفترة من (2018م-2021م)، في حين إختلفت مع نتائج دراسة (أحمد، 2020م) والتي أظهرت إرتفاع في القيمة السوقية لعينة الدراسة خلال الفترة ما بين (2014م-2018م)، ويرى الباحثين إنخفاض القيمة السوقية للمنشآت بداية من عام 2019م بالمقارنة بعام 2018م يعود ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م فكان التأثير على أسعار الأسهم في السوق وبالتالي قيمة المنشأة السوقية في عام 2019م والسنوات التالية.

- وفيما يتعلق بالعبء الزائد للمعلومات IO بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد الصفحات بالتقارير المالية على مدار سنوات الدراسة (4.108)، وتشير النتائج على مستوى سنوات الدراسة إلى كبر حجم التقارير المالية في المنشآت من عام 2018م وحتى عام 2023م، حيث بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد الصفحات للتقارير المالية (3.799) في عام 2018م، بينما بلغ المتوسط في عام 2023م (4.538)، ويرى الباحثان كبر حجم التقارير المالية خلال سنوات الدراسة بإستثناء عام 2021م إنخفض فيه مقارنة بالسنوات السابقة وقد يرجع ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م، مما يدل على كبر حجم التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات، وجاء ذلك متفق مع دراسة (الجندي، 2020م & Ambra Marchetti., 2019) والتي أظهرت (Saravanan R., et al., 2024 & Regina A., and Munasinghe A., 2023) والتي أظهرت

كبر حجم التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات ومن ثم زيادة العبء الزائد للمعلومات، ومن ثم يخلص الباحثان مما سبق بشكل عام كبر حجم التقارير المالية لعينة الدراسة ومن ثم تزايد العبء الزائد للمعلومات.

- وبالنسبة لجودة التقارير المالية FRQ والتي تم قياسها باستخدام M-Score كمتغير عكسي لقياس درجة التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية، تشير النتائج إلى انخفاض مؤشر M-Score على مدار سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط العام (-2.357)، في حين بلغت قيمة المؤشر (-2.284) في عام 2018م وانخفضت القيمة في سنوات الدراسة التالية، ويتفق ذلك مع دراسة كلاً من (Le T., et al., 2023 & Huu N., and Ha N., 2016)، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن جميع قيم مؤشر ($M-Score < -2.22$) بإستثناء عام 2021م حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر (-1.790) وقد يعود ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م مما يدل على انخفاض التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية لمنشآت العينة، وقد إتفق ذلك مع نتائج دراسة (خليل، 2019م) التي أظهرت تحسين جودة التقارير المالية وإنخفاض التلاعب والاحتيال بها خلال الفترة من (2015م-2017م)؛ ومن ثم يخلص الباحثان مما سبق بشكل عام إلى انخفاض التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية لعينة الدراسة ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.

- وفيما يتعلق بالعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية إعتد الباحثان في قياسه على قيمة (حاصل ضرب اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات في التقارير المالية $\times$ قيمة نموذج M-Score لقياس درجة التلاعب والاحتيال بالتقارير) ونظراً للطبيعة العكسية لمتغير M-Score فهو متغير ذي إشارة سالبة دلالة على جودة التقارير المالية وهو ما يؤثر على إشارة المتغير ومن ثم سوف يعتمد الباحثان على هذا المتغير كمتغير عكسي لقياس الأثر التفاعلي، وتُشير النتائج إلى انخفاض المؤشر على مدار سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط العام (-9.065)، في حين بلغت قيمة المؤشر (-9.094) في عام 2018م وانخفضت القيمة في سنوات الدراسة التالية، بإستثناء عامي 2020م، و 2021م حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر (-7.667 & -7.356) وقد يعود ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م، هو ما يدل على الأثر التفاعلي بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية على انخفاض التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية.

- بالنسبة لتغيرات الدراسة الرقابية المتصلة تشير النتائج إلى ما يلي:

• بالنسبة لحجم المنشأة size بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المنشآت على مستوى جميع المشاهدات (21.762)، تشير النتائج على مستوى سنوات الدراسة إلى إرتفاع

حجم المنشأة من عام 2018م حتى عام 2023م، وفيما يتعلق بربحية المنشأة **ROA** تشير النتائج إلى أن المتوسط العام بلغ (7.4%)، كما تشير النتائج إلى تذبذب ربحية منشآت العينة على مدار سنوات الدراسة، حيث إنخفضت ربحية المنشأة من عام 2018م حتى عام 2020م ثم بدأت ترتفع من عام 2021م وحتى عام 2023م.

● **بالنسبة للرافع المالي Lev** تشير النتائج إلى أن المتوسط العام بلغ (46.2%) كما تشير النتائج على مستوى سنوات الدراسة إلى إرتفاع الرافع المالي من عام 2018م حتى عام 2023م، كما بلغ متوسط إلترام منشآت العينة بخصائص جودة الحوكمة وآليات الحوكمة (8.286) في ضوء المؤشر الذي وضعه الباحثان والمكون من (10) بنود^(*)، وتشير النتائج إلى تحسن جودة خصائص الحوكمة من سنة لأخرى؛ حيث بلغ المتوسط في عام 2018م (8.358) وإستمر في الارتفاع على مدار سنوات الدراسة حتى وصل إلى (8.343) في عام 2023م.

● **بالنسبة لشدة المنافسة COMP** تشير النتائج إلى أن المتوسط العام بلغ (21.3%) كما تشير النتائج على مستوى سنوات الدراسة إلى تذبذب متوسط شدة المنافسة من سنة لأخرى بين الارتفاع والانخفاض، بينما بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لعمر منشآت **AGE(LN)** العينة على مستوى جميع المشاهدات (2.826)، وتؤكد النتائج على إرتفاع عمر المنشأة من عام 2018م حتى عام 2023م.

● **بالنسبة لمتوسط القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB** تُشير النتائج إلى أن المتوسط العام بلغ (3.024) وتشير النتائج إلى إرتفاع القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية خلال سنوات الدراسة بإستثناء عامي 2019م، 2020م وقد يرجع ذلك إلى ظاهرة كورونا التي ظهرت في أواخر عام 2019م، بينما أشارت نتائج الدراسة إلى إرتفاع معدل النمو **SIG** خلال مدة سنوات الدراسة حيث بلغ المتوسط العام 22.6%، وذلك بإستثناء عام 2020م حيث إنخفض معدلات النمو إلى 7.1%، وقد يعود ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م.

● **وفيما يتعلق بنسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية CFO** تُشير نتائج الدراسة إلى أن المتوسط العام خلال مدة سنوات الدراسة بلغت 5.4%، وأشارت النتائج إلى إرتفاع نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية على مدار سنوات الدراسة وذلك بإستثناء عام 2020م وقد يعود ذلك إلى الآثار السلبية لجائحة كورونا والتي ظهرت في أواخر عام 2019م، كما بلغ متوسط العام

(*) لمزيد من الايضاح يمكن الرجوع إلى ص 542 من الدراسة الحالية.

لإستقلال مجلس الإدارة خلال مدة سنوات الدراسة 76.6%، وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود تباين بين إستقلالية مجلس الإدارة خلال سنوات الدراسة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة النوعية:

وفيما يلي عرض تحليلي لمتغيرات الدراسة النوعية، حيثُ يظهر الجدول التالي الإحصاء الوصفي للمتغيرات (الوهمية) للدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول 6: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة النوعية

المتغير	التصنيف	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
العلاقات السياسية للمنشأة PC	عدم وجود	196	48.8
	وجود أحدهما	49	12.2
	وجود كليهما	157	39.1
حجم مكتب المراجعة AUDTS	BIG4	217	54.0
	NON- BIG4	185	46.0
نوع الصناعة Sec	قطاع غير الصناعي	198	49.3
	قطاع الصناعي	204	50.7
ازدواجية مجلس الإدارة BDUL	وجود	270	67.2
	عدم وجود	132	32.8

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الشركات التي يوجد لديها علاقات وروابط سياسة سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى الدولة أو وجود كليهما هي (12.2% و 39.1%) مقارنة بنسبة (48.8%) للشركات التي لا يوجد بها روابط أو علاقات سياسية، كما أن نسبة إلتزام الشركات العينة على مدار سنوات الدراسة بالمراجعة لدى أحد مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) أو مكتب من المكاتب المرتبطة بها (54%) لتمثل هذه النسبة حجم مكتب المراجعة لمنشآت العينة، مقارنة بما نسبته (46%) للشركات التي يتم مراجعة تقاريرها من خلال مكاتب مراجعة محلية، وفيما يتعلق بنوع الصناعة تشير النتائج إلى أن نسبة شركات العينة التي تدخل ضمن القطاع الصناعي (50.7%) مقارنة بنسبة (49.3%) للشركات التي تنتمي إلى قطاعات أخرى، كما أشارت النتائج إلى أن نسبة الشركات التي يوجد فيها ازدواجية مجلس الإدارة بها (67.2%) مقارنة بنسبة (32.8%) لشركات العينة التي لا يوجد بها ازدواجية مجلس الإدارة.

ثالثاً: إختبار كروسكال ويلز kruskal-wallis لقياس التباين بين قطاعات العينة:

إعتمد الباحثان على إختبار كروسكال ويلز لقياس مدى وجود فروق بين القطاعات بالنسبة للعلاقات السياسية للمنشأة والعبء الزائد للمعلومات، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 7: مدى التباين في العلاقات السياسية للمنشأة حسب القطاعات

م	القطاع	العلاقات السياسية للمنشأة		العبء الزائد للمعلومات (حجم التقارير المالية)		مستوى المعنوية
		عدد المشاهدات	متوسط الرتب	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	
1	موارد أساسية	66	227.66	66	228.52	0.000
2	عقارات	108	171.53	108	163.22	
3	موزعون وتجارة	12	259.04	12	241.50	
4	اتصالات وعلام وتكنولوجيا المعلومات	18	193.00	18	167.36	
5	أغذية ومشروبات وتبغ	54	181.56	54	204.68	
6	خدمات الشحن والنقل	18	281.78	18	268.22	
7	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	12	298.25	12	301.50	
8	رعاية صحية وأدوية	24	211.25	24	227.56	
9	سياحة وترفيه	18	149.69	18	185.61	
10	مقاولات وإنشاءات هندسية	18	187.28	18	179.92	
11	منسوجات وسلع معمرة	30	231.67	30	225.72	
12	مواد البناء	24	180.40	24	169.67	
	جميع المشاهدات	402		402		

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal-Wallis Test) قيمته (0.000) وهي أقل من (0.05) ويدل ذلك على وجود فروق معنوية بين القطاعات المكونة لعينة الدراسة في مستوى العلاقات السياسية للمنشأة، والعبء الزائد للمعلومات (حجم التقارير المالية) وقد كان قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات هو أكثر القطاعات التي تتضمن روابط وعلاقات سياسية وكبر حجم التقارير المالية التي تصدرها، يليها قطاع خدمات الشحن والنقل، بينما يعتبر قطاع السياحة والترفيه أقل القطاعات التي تتضمن روابط وعلاقات سياسية، في حين يعتبر قطاع العقارات أقل القطاع في حجم التقارير المالية التي تصدرها شركات القطاع.

يلاحظ من الجدول السابق أن مستوى المعنوية لاختبار (Kruskal-Wallis Test) قيمته (0.000) وهي أقل من (0.05) ويدل ذلك على وجود فروق معنوية بين القطاعات المكونة لعينة الدراسة في مستوى العلاقات السياسية للمنشأة، والعبء الزائد للمعلومات (حجم التقارير المالية) وقد كان قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات هو أكثر القطاعات التي تتضمن روابط وعلاقات سياسية وكبر حجم التقارير المالية التي تصدرها، يليها قطاع خدمات الشحن والنقل، بينما يعتبر قطاع السياحة والترفيه أقل القطاعات التي تتضمن روابط وعلاقات سياسية، في حين يعتبر قطاع العقارات أقل القطاع في حجم التقارير المالية التي تصدرها شركات القطاع.

3.5.5 تحليل نتائج اختبار الفروض

أولاً: تحليل نتائج اختبار الفرض الأول

ينص هذا الفرض على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة".

ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض عن طريق معامل ارتباط سبيرمان وتحليل المسار كما يلي:

1. معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (القيمة السوقية للمنشأة) والمتغير المستقل (العبء الزائد للمعلومات) والمتغير المعدل (العلاقات السياسية للمنشأة) والمتغيرات الضابطة تم حساب معامل ارتباط سبيرمان، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الأول، وذلك على النحو التالي:

جدول 8: مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الأول

متغيرات الدراسة	القيمة السوقية	العبء الزائد للمعلومات	العلاقات السياسية للمنشأة	القيمة السوقية التي القيمة الدفترية MTB	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)	نوع الصناعة (Sec)	إزدواجية مجلس الإدارة	استقلال مجلس الإدارة
القيمة السوقية	Correlation	1						
	Sig.							
العبء الزائد للمعلومات	Correlation	0.494**	1					
	Sig.	0.000						
العلاقات السياسية للمنشأة	Correlation	0.582**	0.588**	1				
	Sig.	0.000	0.000					
القيمة السوقية التي القيمة الدفترية MTB	Correlation	0.823**	0.88	0.141**	1			
	Sig.	0.000	0.079	0.005				
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)	Correlation	0.246**	0.126*	0.162**	0.23	1		
	Sig.	0.000	0.012	0.001	0.644			
نوع الصناعة (Sec)	Correlation	0.235**	0.164**	0.116*	0.42	0.097	1	
	Sig.	0.000	0.001	0.020	0.396	0.053		
إزدواجية مجلس الإدارة	Correlation	0.137**	-0.78	0.101*	-0.36	0.137**	0.053	1
	Sig.	0.006	0.120	0.043	0.477	0.006	0.288	
إستقلال مجلس الإدارة	Correlation	-0.053	0.043	-0.051	-0.036	-0.036	0.097	0.009
	Sig.	0.294	0.398	0.310	0.413	0.474	0.853	0.052

** ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 & * ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح للباحثان من الجدول السابق النتائج الآتية:

- جود ارتباط طردي دال إحصائياً بين القيمة السوقية للمنشأة وكلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة، حيث أن معاملات الارتباط موجبة (0.582&0.494) وعند مستوى المعنوية (sig.) أقل من (0.01)، حيثُ كلما زادت الروابط والعلاقات السياسية بالمنشآت زادت

القيمة السوقية للمنشأة، كما تتزايد حجم التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات كمدلول للعبء الزائد للمعلومات يزيد من القيمة السوقية للمنشأة، وقد جاء ذلك متفق ما توصلت له دراسة (Saha A., et al., 2019) حيث أشارت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين العبء الزائد للمعلومات والقيمة السوقية للمنشأة مستندة على توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي التقارير على اتخاذ القرارات، كما إتفقت الدراسة مع ما أكدته دراسة (جاد الله، 2022 & Maaloul A., 2015 & Ozcan G., and Gündüz U., 2018 & et al., 2018 & Ozcan G., and Gündüz U., 2015) حيث أشارت إلى وجود تأثير إيجابي وهام للروابط السياسية على أداء الشركات وقيمتها.

- وجود ارتباط طردي دال إحصائياً بين القيمة السوقية والمتغيرات الضابطة (القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، نوع الصناعة، إزدواجية مجلس الإدارة)، حيث أن معاملات الارتباط موجبة (0.823 & 0.246 & 0.235 & 0.137) وعند مستوى المعنوية (sig.) أقل من (0.01).

- وجود ارتباط عكسي ولكنه غير دال إحصائياً بين القيمة السوقية واستقلال مجلس الإدارة ، حيث أن معامل الارتباط سالب (-0.053) وعند مستوى المعنوية (0.294) وهو أكبر من (0.01).

وبناءً على ما سبق يستخلص الباحثان إلى أنه في ضوء ضوابط العينة المختارة فإنه كلما زادت العلاقات والروابط السياسية في المنشآت تزداد حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الإدارة مما ترتب عليه التوسع في مستوى الإفصاح لتلبية إحتياجات مستخدمي التقارير وهو ما يحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة وعدم تماثل المعلومات ومن ثم تحسين قيمة المنشأة مستنداً في ذلك على نظرية الوكالة ونظرية السمعة والإفصاح الطوعي، كما أن تزايد حجم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية قد يساهم في زيادة قدرة مستخدمي التقارير على القراءة والفهم ومن ثم تحسين قيمة المنشأة وجاء ذلك متفق مع دراسة كلاً من (Roetzel, 2019 & Impink J., et al., 2022 & Baik B., et al., 2023 & الفقي، 2020 & Inge W., 2016 & Pierluigi C., & فرج، وآخرون، 2024 & النجار، وأحمد، 2021 & Tessema A., et al., 2024 & الباز، 2022م)

2. نتائج تحليل المسار

تم استخدام أسلوب تحليل المسار والذي يهتم بدراسة التأثير وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات (المستقل والوسيط والتابع) وذلك لاختبار فروض الدراسة والحكم على مدى صحتها من خلال قيمة $P\text{-value}$ ومقارنتها بمستوى المعنوية 0.05 فإذا كانت $P\text{-value} < 0.05$ دل ذلك على معنوية العلاقة، وكذلك من خلال قيمة t المحسوبة ومقارنتها بقيمة t الجدولية عند نفس مستوى المعنوية والتي تساوي 1.96 فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية دل ذلك على معنوية العلاقة والعكس صحيح (Hair et

(Hair et al., 2014)، كما اعتمد الباحثان على قيمة المؤشرات التالية للحكم على جودة النموذج (Hair et al., 2017):

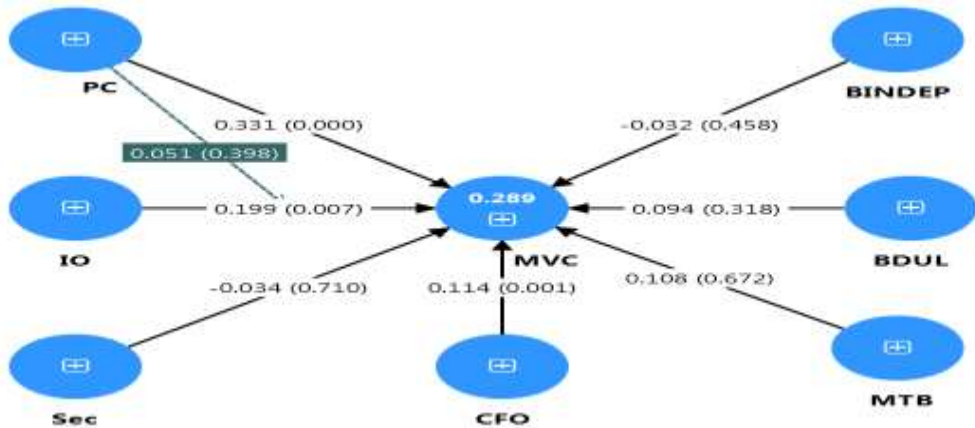
- معامل التحديد (R^2) والذي يتم من خلاله معرفة مقدار مساهمة المتغير المستقل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- معامل ($SRMR < 0.08$) والذي يتم من خلاله معرفة جودة النموذج.

وبناءً على ذلك، اعتمد الباحثان لقياس أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة على طريقة المربعات الصغرى الجزئية لتقدير معاملات المسار، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل المسار وذلك كما يلي:

جدول 9: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الأول

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	P values
IO -> MVC	0.199	0.073	2.713	0.007
PC -> MVC	0.331	0.087	3.793	0.000
PC x IO -> MVC	0.051	0.060	0.845	0.398
BDUL -> MVC	0.094	0.094	0.999	0.318
BINDEP -> MVC	-0.032	0.043	0.742	0.458
CFO -> MVC	0.114	0.036	3.196	0.001
MTB -> MVC	0.108	0.256	0.423	0.672
Sec -> MVC	-0.034	0.090	0.372	0.710
SRMR= 0.009			R ² = 0.289	

كما يوضح الشكل التالي نتائج تحليل المسار:



شكل 6: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الأول

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان من الجدول رقم (9) والشكل رقم (5) الآتي:

- معنوية معامل المسار من العبء الزائد للمعلومات إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T>1.96)، وقيمة (P-value=0.007)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.199) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير العبء الزائد للمعلومات تأثير إيجابي دال احصائياً على القيمة السوقية للمنشأة.
- معنوية معامل المسار من العلاقات السياسية للمنشأة إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T>1.96)، وقيمة (P-value=0.000)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.331) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير إيجابي دال احصائياً على القيمة السوقية للمنشأة.
- عدم معنوية معامل المسار من التفاعل بين كلاً من العلاقات السياسية للمنشأة والعبء الزائد للمعلومات إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T<1.96)، وقيمة (P-value=0.398)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.051) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير إيجابي ولكنه غير دال احصائياً على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات والقيمة السوقية للمنشأة.
- معنوية معامل المسار من نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T>1.96)، وقيمة (P-value=0.001)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.114) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير نسبة التدفقات النقدية التشغيلية تأثير إيجابي دال احصائياً على القيمة السوقية للمنشأة.
- عدم معنوية معامل المسار من كل من (إزدواجية مجلس الإدارة، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية) إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T<1.96)، وقيمة (P-value>0.05)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.094 & 0.108) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني وجود تأثير إيجابي غير دال احصائياً لهذه المتغيرات على القيمة السوقية للمنشأة.
- عدم معنوية معامل المسار من كل من (استقلالية مجلس الإدارة، نوع الصناعة) إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T<1.96)، وقيمة (P-value>0.05)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.032 & -0.034) وكانت إشارة معامل المسار سالب وهو ما يعني وجود تأثير سلبي غير دال احصائياً لهذه المتغيرات على القيمة السوقية للمنشأة.
- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.289) مما يدل على أن المتغير المستقل والمتغير المعدل والمتغيرات الضابطة المدرجة بالنموذج يفسروا 28.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لعدم إدراج متغيرات أخرى مستقلة.

-قيمة SRMR (0.009) وهى أقل من 0.08 مما يشير إلى جودة النموذج.

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي السابقة الخاصة بتحليل الارتباط وتحليل المسار لمتغيرات الفرض الأول توصل إلى عدم صحة الفرض القائل: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة".

ثانياً: تحليل نتائج اختبار الفرض الثاني

ينص هذا الفرض على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية".

ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض عن طريق معامل ارتباط سبيرمان وتحليل المسار كما يلي:

1- معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني

لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير المستقل (العبء الزائد للمعلومات) والمتغير المعدل (العلاقات السياسية للمنشأة) والمتغيرات الضابطة تم حساب معامل ارتباط سبيرمان، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني، وذلك على النحو التالي:

جدول 10: مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني

متغيرات الدراسة	جودة التقارير المالية (M-Score)	العبء الزائد للمعلومات	العلاقات السياسية للمنشأة	الربح المالي Lev	حجم الشركة F size	حجم مكتب المراجعة AUDITS	خصائص حوكمة الشركات GQ	ربحية الشركة ROA	شدة المنافسة COMP	عمر الشركة AGE
جودة التقارير المالية (M-Score)	1									
العبء الزائد للمعلومات	-0.507**	1								
العلاقات السياسية للمنشأة	-0.508**	0.566**	1							
الربح المالي	-0.098	0.044	-0.002	1						
حجم الشركة	-0.21	0.015	0.108*	0.265**	1					
حجم مكتب المراجعة	-0.487**	0.532**	0.937**	0.025	0.098*	1				
خصائص حوكمة الشركات	-0.512**	0.539**	0.712**	0.039	-0.038	0.721**	1			
ربحية الشركة	-0.159**	0.223**	0.210**	-0.287**	0.179**	0.265**	0.212**	1		
شدة المنافسة	-0.063	-0.009	0.029	0.074	0.069	0.029	0.046	0.282**	1	
عمر الشركة	-0.042	-0.011	-0.034	-0.084	-0.158**	-0.049	-0.022	-0.098	0.054	1
	0.399	0.833	0.494	0.093	0.001	0.324	0.664	0.050	0.280	

** ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 * ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.1

يتضح للباحثان من الجدول السابق النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية بين نموذج M-Score (كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية) وكلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة، حيث أن معاملات الارتباط سالبة بقيمة (-0.507 & -0.508) ومستوى المعنوية (sig.) أقل من (0.01)، وهو ما

يعني وجود علاقة إرتباط إيجابية بين كلا من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة وجودة التقارير المالية، كلما زادت الروابط والعلاقات السياسية بالمنشآت إنخفضت حدة التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير، كما أن تزايد حجم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية -كبر حجم التقارير كمقياس للعبء الزائد للمعلومات- ساهم في الحد من التلاعب والاحتيال بالتقارير مما ساعد على تحسين جودة التقارير المالية، وجاء ذلك متفق مع ما توصلت له دراسة (غازي، 2021م & النجار، وأحمد، 2021م & Liao Z., & Abubakar A., et al., 2021) حيث أكدت على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الروابط والعلاقات السياسية وجودة التقارير، كما أكدت دراسة (الشريف، 2023م & فرج، وآخرون، 2024م & Ong T., et al., 2020) علاقة إرتباط إيجابية بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، وعلى النقيض أكدت دراسة كلاً من (Impink J., et & SUN P., et al., 2016 & Ong T., et al., 2020) عبد النيس، 2020م & عقيلي، ورزق، 2023م، al., 2022) على وجود علاقة إرتباط سالبة بين كلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية وجودة التقارير المالية.

- وجود إرتباط عكسي ذات دلالة إحصائية بين نموذج **M-Score** (كمقياس عكسي لقياس جودة التقارير المالية) والمتغيرات الضابطة (حجم مكتب المراجعة، خصائص جودة الحوكمة، ربحية الشركة)، حيث أن معاملات الارتباط سالبة بقيمة (-0.487 & -0.512 & -0.159) ومستوى المعنوية (**sig.**) أقل من (0.01)، وهو ما يعني وجود علاقة إرتباط إيجابية بين حجم مكتب المراجعة، وخصائص جودة الحوكمة، وربحية الشركة وتحسين جودة التقارير المالية، وهو ما يدل على أن لخصائص المنشآت تأثير واضح على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية، كما أنه يُعد أحد أسباب التفاوت في مستوى الإفصاح بين المنشآت، وجاء ذلك متفق مع ما أظهرته نتائج دراسة كلاً من (سالم، وآخرون، 2022م & Hassanein A., and Hussainey K., 2015) حيث أكدت على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين ربحية المنشأة وحجم مكتب المراجعة وجودة الحوكمة ومستوى الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.

- وجود إرتباط عكسي ولكنه غير دال إحصائياً بين نموذج **M-Score** (كمقياس عكسي لقياس جودة التقارير المالية) والمتغيرات الضابطة (الرفع المالي، حجم الشركة، شدة المنافسة، عمر الشركة)، حيث أن معامل الارتباط سالب (-0.098 & -0.21 & -0.063 & -0.042) ومستوى المعنوية (**sig.**) أكبر من (0.01)، وجاء ذلك متفق مع ما أظهرته نتائج دراسة كلاً من (صلاح، 2020م & الجبلي، 2023م) على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المنشأة والرفع المالي على مستوى الإفصاح السري للمعلومات المالية وغير المالية.

وبناء على ما سبق خلص الباحثان، إلى أنه في ضوء ضوابط العينة المختارة فإنه كلما توافرت الروابط والعلاقات السياسية في المنشآت كلما ساهم ذلك في الحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة والحد من عدم تماثل المعلومات؛ ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية، كما توصلت إلى أنه بالرغم من تزايد العبء الزائد للمعلومات نتيجة كبر حجم المعلومات التي تتضمنها التقارير إلا أنه ساعد في الحد من التلاعب والاحتيال من قبل الإدارة، وساهم في زيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية على القراءة والفهم؛ هو ما أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية.

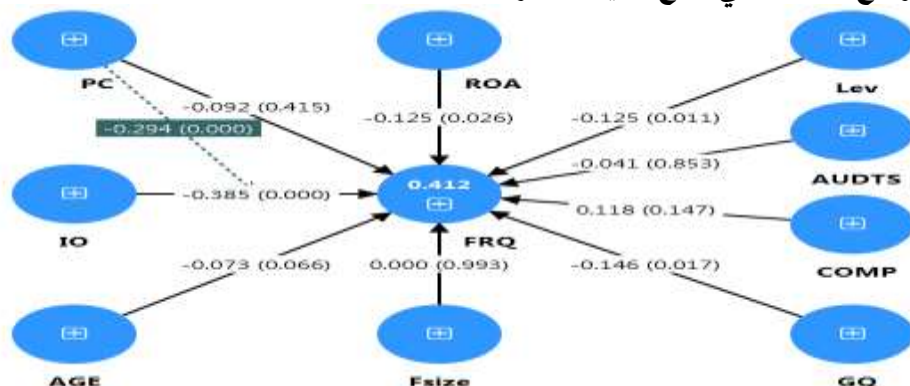
2- نتائج تحليل المسار

إعتمد الباحثان لقياس أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين جودة التقارير المالية على طريقة المربعات الصغرى الجزئية لتقدير معاملات المسار، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل المسار وذلك كما يلي:

جدول 11: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الثاني

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	P values
IO -> FRQ	-0.385	0.059	6.522	0.000
PC -> FRQ	-0.092	0.113	0.815	0.415
PC x IO -> FRQ	-0.294	0.059	4.972	0.000
GQ -> FRQ	-0.146	0.061	2.391	0.017
Lev -> FRQ	-0.125	0.049	2.537	0.011
ROA -> FRQ	-0.125	0.056	2.233	0.026
AGE -> FRQ	-0.073	0.040	1.841	0.066
AUDTS -> FRQ	-0.041	0.221	0.186	0.853
COMP -> FRQ	0.118	0.081	1.450	0.147
Fsize -> FRQ	0.000	0.044	0.008	0.993
SRMR= 0.006			R ² = 0.412	

كما يوضح الشكل التالي نتائج تحليل المسار:



شكل 7: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الثاني

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان من الجدول رقم(11) والشكل رقم(6) الاتي:

- معنوية معامل المسار من العبء الزائد للمعلومات إلى جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة ($T > 1.96$)، وقيمة ($P\text{-value} = 0.007$)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.385) وكانت إشارة معامل المسار سالبة وهو ما يعني أن لمتغير العبء الزائد للمعلومات تأثير سلبي على نموذج M-Score (كمقياس عكسي لقياس جودة التقارير المالية)، مما يدل على أن للعبء الزائد تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية على جودة التقارير المالية.
- عدم معنوية معامل المسار من العلاقات السياسية للمنشأة إلى جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة ($T < 1.96$)، وقيمة ($P\text{-value} = 0.415$)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.092) وكانت إشارة معامل المسار سالبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير سلبي على نموذج M-Score (كمقياس عكسي لقياس جودة التقارير المالية)، وهو ما يعني أن للعلاقات السياسية للمنشأة تأثير إيجابي ولكنه غير دال احصائياً على جودة التقارير المالية.
- معنوية معامل المسار من التفاعل بين كلاً من العلاقات السياسية للمنشأة والعبء الزائد للمعلومات إلى جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة ($T > 1.96$)، وقيمة ($P\text{-value} = 0.000$)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.294) وكانت إشارة معامل المسار سالبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير سلبي دال احصائياً على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية.
- معنوية معامل المسار لكلاً من (خصائص جودة الحوكمة، الرفع المالي، ربحية الشركة) إلى جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة ($T > 1.96$)، وقيمة ($P\text{-value} < 0.05$)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.0146 & -0.125 & -0.125)، وكانت إشارة معاملات المسار سالبة وهو ما يعني أن لهذه المتغيرات تأثير سلبي على نموذج M-Score (كمقياس عكسي لقياس جودة التقارير المالية)، ومن ثم فإن لهذه المتغيرات تأثير إيجابي دال احصائياً على جودة التقارير المالية.
- عدم معنوية معامل المسار لكلاً من (عمر الشركة، حجم مكتب المراجعة، شدة المنافسة، حجم الشركة) إلى جودة التقارير المالية حيث كانت قيمة ($T < 1.96$)، وقيمة ($P\text{-value} > 0.05$)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.073 & -0.118 & -0.041 & -0.000)، وهو ما يعني وجود تأثير غير دال احصائياً لهذه المتغيرات على جودة التقارير المالية.

- بلغت قيمة معامل التحديد (0.412) مما يدل على أن المتغير المستقل والمتغير المعدل والمتغيرات الضابطة المدرجة بالنموذج يفسروا 41.2% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لعدم إدراج متغيرات أخرى مستقلة.
 - قيمة SRMR (0.006) وهي أقل من 0.08 مما يشير إلى جودة النموذج.
- وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي السابق الخاص بتحليل الارتباط وتحليل المسار لمتغيرات الفرض الثاني توصل الباحثان إلى صحة الفرض القائل: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية".

ثالثاً: تحليل تناوُج اختبار الفرض الثالث

ينص هذا الفرض على أنه: " توجد أثر ذات دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على تحسين القيمة السوقية للمنشأة". ويتم اختبار مدى صحة هذا الفرض عن طريق معامل ارتباط سبيرمان وتحليل المسار كما يلي:

1. معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث

لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (القيمة السوقية للمنشأة) والمتغير المستقل (العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية) والمتغير المعدل (العلاقات السياسية للمنشأة) والمتغيرات الضابطة تم حساب معامل ارتباط سبيرمان، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث، وذلك على النحو التالي:

جدول 12: مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث

متغيرات الدراسة	القيمة السوقية للمنشأة	العلاقة بين العبء الزائد وجودة التقارير	العلاقات السياسية للمنشأة	الربح المالي Lev	القيمة السوقية المالية القيمة الدفترية MTB	حجم الشركة F size	ربحية الشركة ROA	معدل نمو المبيعات (SGI)	نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)	الانحيازية مجلس الإدارة
القيمة السوقية للمنشأة	1									
العلاقة بين العبء الزائد وجودة التقارير	Correlation Sig.	1								
العلاقات السياسية للمنشأة	Correlation Sig.	-0.541*	1							
الربح المالي	Correlation Sig.	0.000	0.582**	1						
القيمة السوقية المالية القيمة الدفترية	Correlation Sig.	0.000	0.000	-0.002	1					
حجم الشركة	Correlation Sig.	0.972	0.127	0.972	0.151**	1				
ربحية الشركة	Correlation Sig.	0.001	0.001	0.005	0.002	0.000	1			
معدل نمو المبيعات	Correlation Sig.	0.043	0.869	0.008	0.108*	0.421	0.000	1		
نسبة التدفقات النقدية التشغيلية	Correlation Sig.	0.434**	0.233**	0.216**	0.287**	0.082	0.179**	0.000	1	
الانحيازية مجلس الإدارة	Correlation Sig.	0.111*	0.090	-0.085	0.074	-0.005	0.113*	0.001	0.036	1
	Correlation Sig.	0.026	0.090	0.090	0.138	0.920	0.023	0.359**	0.549	0.137**
	Correlation Sig.	0.246**	-0.182**	0.162**	-0.069	0.023	0.157**	0.000	0.091	0.006
	Correlation Sig.	0.000	0.000	0.001	-0.122*	0.644	0.002	0.000	0.069	0.000
	Correlation Sig.	0.137**	0.028	0.101*	-0.122*	0.430	0.039	0.000	0.000	0.000
	Correlation Sig.	0.006	0.575	0.043	0.014	0.477	0.430	0.000	0.000	0.000

** ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 & * ارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.05

يتضح للباحثان من الجدول السابق النتائج الآتية:

- وجود ارتباط عكسي دال إحصائياً بين القيمة السوقية والعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية لقياس الأثر التفاعلي (حيث تم استخدام نموذج **M-Score** لقياس جودة التقارير المالية) حيث أن معامل الارتباط سالب بقيمة (-0.541) وعند مستوى معنوية (**sig.**) أقل من (0.01) وهو ما يعني وجود علاقة ارتباط إيجابية بين القيمة السوقية والعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، كلما زادت حجم المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية إنخفضت حدة التلاعب والاحتيال بالتقارير المالية وتحسين جودة التقارير، وهو ما ساهم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة.
- وجود علاقة ارتباط طردي دال إحصائياً بين القيمة السوقية والعلاقات السياسية للمنشأة، حيث أن معامل الارتباط موجب بقيمة (0.582) وعند مستوى معنوية (**sig.**) أقل من (0.01)، فكلما زادت الروابط والعلاقات السياسية بالمنشآت أدى ذلك إلى زيادة القيمة السوقية للمنشأة.
- وجود علاقة ارتباط طردي دال إحصائياً بين القيمة السوقية والمتغيرات الضابطة (القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، ربحية الشركة، معدل نمو المبيعات، ازدواجية مجلس الإدارة)، حيث أن معاملات الارتباط موجبة بقيمة (0.823 & 0.246 & 0.111 & 0.137 & 0.3434)، ومستوى معنوية (**sig.**) أقل من (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردي ولكنه غير دال إحصائياً بين القيمة السوقية والمتغيرات الضابطة (الرفع المالي، حجم الشركة)، حيث أن معاملات الارتباط موجبة بقيمة (0.006 & 0.043)، وعند مستوى معنوية (**sig.**) أكبر من (0.05).

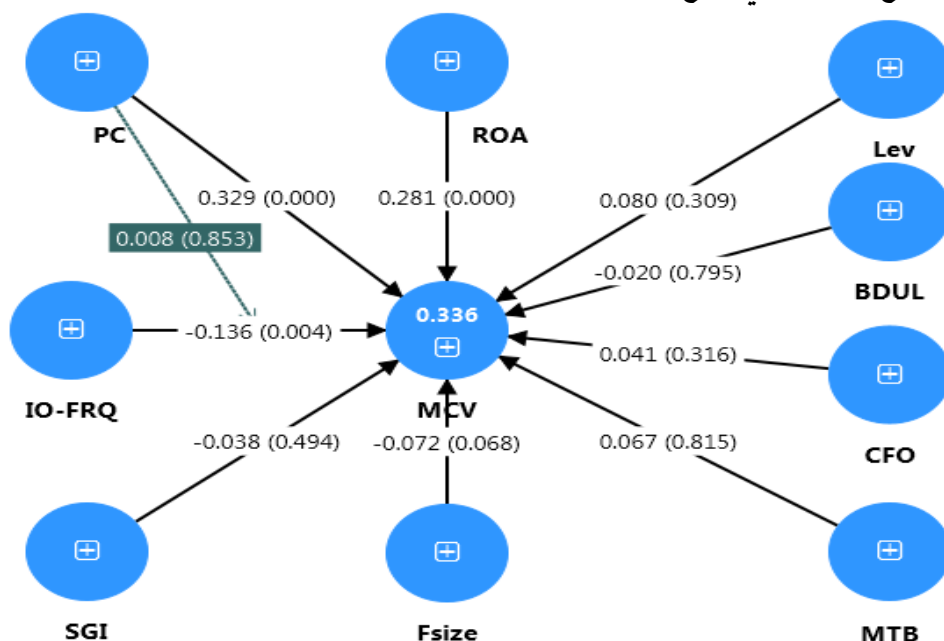
2. نتائج تحليل المسار

جدول 13: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الثالث

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	P values
IO-FRQ -> MVC	-0.136	0.048	2.866	0.004
PC -> MVC	0.329	0.090	3.672	0.000
PC x IO-FRQ -> MVC	0.008	0.041	0.186	0.853
ROA -> MVC	0.281	0.078	3.587	0.000
BDUL -> MVC	-0.020	0.078	0.260	0.795
CFO -> MVC	0.041	0.041	1.004	0.316
Fsize -> MVC	-0.072	0.040	1.824	0.068
Lev -> MVC	0.080	0.078	1.018	0.309
MTB -> MVC	0.067	0.288	0.234	0.815

المسار	معامل المسار	الخطأ المعياري	قيمة ت المحسوبة	P values
SGI -> MVC	-0.038	0.056	0.684	0.494
SRMR= 0.002			R ² = 0.336	

كما يوضح الشكل التالي نتائج تحليل المسار:



شكل 8: نتائج تحليل المسار لمتغيرات الفرض الثالث

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثان من الجدول رقم (13) والشكل رقم (7) الآتي:

- معنوية معامل المسار من العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T>1.96)، وقيمة (P-value=0.004)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (-0.136) وكانت إشارة معامل المسار سالبة وهو ما يعني أن للعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية تأثير سلبي على التلاعب والاحتياال بالتقارير المالية، وهو ما يدل على أن للعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية على القيمة السوقية للمنشأة.

- معنوية معامل المسار من العلاقات السياسية للمنشأة إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة (T>1.96)، وقيمة (P-value=0.000)، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة

معامل المسار (0.329) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير إيجابي دال احصائياً على القيمة السوقية للمنشأة.

- عدم معنوية معامل المسار من التفاعل بين كلاً من العلاقات السياسية للمنشأة والعلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة $(T < 1.96)$ ، وقيمة $(P\text{-value} = 0.853)$ ، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.008) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير العلاقات السياسية للمنشأة تأثير إيجابي ولكنه غير دال احصائياً على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية والقيمة السوقية للمنشأة.

- معنوية معامل المسار من ربحية الشركة إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة $(T > 1.96)$ ، وقيمة $(P\text{-value} = 0.001)$ ، وذلك عند مستوى معنوية 5%، وقد بلغت قيمة معامل المسار (0.281) وكانت إشارة معامل المسار موجبة وهو ما يعني أن لمتغير ربحية الشركة تأثير إيجابي دال احصائياً على القيمة السوقية للمنشأة.

- عدم معنوية معامل المسار لكلاً من (ازدواجية مجلس الإدارة، نسبة التدفقات النقدية التشغيلية، حجم الشركة، الرفع المالي، القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، معدل نمو المبيعات) إلى القيمة السوقية للمنشأة حيث كانت قيمة $(T < 1.96)$ ، وقيمة $(P\text{-value} > 0.05)$ ، وهو ما يعني وجود تأثير غير دال احصائياً لهذه المتغيرات على القيمة السوقية للمنشأة.

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.336) مما يدل على أن المتغير المستقل والمتغير المعدل والمتغيرات الضابطة المدرجة بالنموذج يفسروا 33.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لعدم إدراج متغيرات أخرى مستقلة.

- قيمة $SRMR$ (0.002) وهي أقل من 0.08 مما يشير إلى جودة النموذج.

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي السابقة الخاصة بتحليل الارتباط وتحليل المسار لمتغيرات الفرض الثالث توصل الباحثان إلى عدم صحة الفرض القائل: " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وانعكاسها على تحسين القيمة السوقية للمنشأة".

6- النتائج والتوصيات والمقترحات المستقبلية

1.6 النتائج

في إطار أهداف ومنهجية الدراسة وتحليل الدراسات السابقة يمكن بلورة أهم النتائج التي توصلنا إليها، وفي هذا المجال يتم التمييز بين:

1.1.6 نتائج الدراسة النظرية

- يوجد شبه إتياف بين نتائج الدراسات الأجنبية والمحلية حول زيادة متطلبات الإفصاف نتيجة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى القوانين والارشادات التي تصدرها الهيئات والمنظمات المهنية والرقابية - قواعد حوكمة الشركات، بيان ممارسات تعليقات الإدارة، إرشادات التنمية المستدامة،...- كان له إنعكاس مباشر في زيادة حجم ونوعية المعلومات المطلوب الإفصاح عنها ومن ثم ظاهرة العبء الزائد للمعلومات، غير أن هناك عدم إتياف تجاه أثر التوسع في الإفصاح المحاسبي - ومن ثم ظاهرة العبء الزائد للمعلومات- كأحد المتطلبات القانونية أو التنظيمية على غموض التقارير المالية وضبابية المعلومات وتشويش إدارك مستخدمي التقارير وإنعكاس ذلك على جودة التقارير ومن ثم قيمة المنشأة.

- وجود إرتباط وتكامل بين النظريات المفسرة للعبء الزائد للمعلومات، حيث لا توجد نظرية منفردة يمكنها أن تشرح دوافع الإفصاح، وبالرغم من أن الدافع الأساسي لزيادة المعلومات والتوسع في مستوى الإفصاح هو تلبية إحتياجات ومتطلبات مستخدمي التقارير وتحسين مستوى فهمهم وإدراكهم للمعلومات والحد من عدم تماثل المعلومات ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية؛ إلا أنه ترتب على عدم وجود إطار متفق عليه يحدد حجم وطبيعة تلك المعلومات وخاصة المعلومات المفصح عنها إختيارياً وتقويض الإدارة في تحديد حجم ونوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير الداعمة للتقارير المالية الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المعلومات بمقدار يفوق قدرة مستخدمي التقارير على معالجتها وإدراكها.

- يُشير مفهوم العلاقات السياسية للمنشأة إلى وجود علاقة بين طرفين، الطرف الأول: المنشأة في حين يتمثل الطرف الثاني: المؤسسات الحكومية بالدولة أو أحد الأطراف السياسية ذات القوة والسلطة في صنع القرارات مما يتيح للمنشأة فرصة الحصول على منافع مشتركة وتحقيق إمتيازات إستثنائية.

- يُعد الدافع الرئيسي لاتجاه المنشأة نحو تكوين روابط وعلاقات سياسية هو سعي إدارة تلك المنشآت إلى الاستفادة من تلك العلاقات في الحصول على الموارد الحكومية والتي تعتبر أحد ضمانات قدرة

المنشأة على الاستمرارية خاصة في ظل التغيرات والتطورات والتقلبات الاقتصادية وتحقيق ميزة تنافسية وتحسين سمعتها وأدائها المالي الحالي والمستقبلي، إلا أن الأمر لا يخلو من السلبيات التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية، والتي يعد من أهمها زيادة غموض التقارير المالية أو ما يطلق عليه بضبابية المعلومات.

2.1.6 نتائج الدراسة التطبيقية

- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين القيمة السوقية للمنشأة وكلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة، بالإضافة إلى معنوية الأثر المباشر لكلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة على القيمة السوقية للمنشأة، وتوصلت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر المباشر للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات والقيمة السوقية للمنشأة بالرغم من أن إشارة معامل المسار موجب، هو ما يدعم صحة فرض العدم وعدم ثبوت صحة الفرض البديل القائل " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وتحسين القيمة السوقية للمنشأة".
- وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كلاً من العبء الزائد للمعلومات والعلاقات السياسية للمنشأة وجودة التقارير المالية، بالإضافة إلى معنوية الأثر المباشر لكلاً من العلاقات السياسية للمنشأة والعبء الزائد للمعلومات على جودة التقارير المالية- تأثير إيجابي- وكذلك معنوية الأثر المباشر للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، هو ما يدعم عدم ثبوت صحة فرض العدم وثبوت صحة الفرض البديل القائل " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية"
- بالرغم مما أشارت له نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين القيمة السوقية للمنشأة وكلاً من العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية، والعلاقات السياسية للمنشأة بالإضافة إلى معنوية تأثيرهم المباشر والذال إحصائياً، إلا أنها توصلت إلى عدم معنوية التأثير غير المباشر للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير وإنعكاسها على قيمة المنشأة وهو ما يدعم صحة فرض العدم وعدم ثبوت صحة الفرض البديل القائل " يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للعلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وجودة التقارير المالية وإنعكاسها على تحسين القيمة السوقية للمنشأة"

2.6 التوصيات

- ضرورة قيام الهيئات والمنظمات المهنية المهمة بتحسين مستوى الإفصاح لتلبية إحتياجات مستخدمي التقارير وذلك من خلال إصدار إرشادات كافية توضح محددات ومتطلبات وعناصر ومكونات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وطبيعة الإفصاح السياسي، وفرض عقوبات وغرامات رادعة على المنشآت غير الملتزمة بالإفصاح عن المعلومات وذلك لتدعيم الثقة والمصداقية فيما تتضمنه التقارير المالية من معلومات من قبل أصحاب المصالح.
- ضرورة إحكام الرقابة من قبل الهيئات والمنظمات الرقابية على الأسواق المالية- والأسواق الناشئة بشكل خاص-، لما لديها من سلطة في الحد من ممارسات الفساد المالي والاداري الذي قد ينتج نتيجة العلاقات والروابط السياسية للمنشأة، خاصة في ظل غياب الاطار الفكري والمنهجي لطبيعة ونوعية وحجم المعلومات الإضافية التي يتم بالإفصاح عنها تلبية لاحتياجات ومتطلبات المتجددة لمستخدمي التقارير المالية.
- ضرورة توعية إدارة منشآت الأعمال والمديرين التنفيذيين بطبيعة المخاطر والمنافع الناتجة عن إرتباط المنشأة بعلاقات ورابط سياسية هذا من جهة، وأهمية وأثر الإفصاح عن تلك العلاقات في الحد من تماثل عدم تماثل المعلومات من جهة أخرى.
- ضرورة إهتمام المؤسسات الأكاديمية بتطوير المناهج الدراسية بحيث تتضمن القضايا المحاسبية المعاصرة والمرتبطة بطرق وأساليب القياس والإفصاح بشقية- الإلزامي والاختياري- وكذلك الإفصاحات المتعلقة بالروابط والعلاقات السياسية للمنشأة، مع ضرورة الاهتمام بعقد الندوات والدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية التي تناقش أهم التطورات في هذا المجال.

3.6 المقترحات المستقبلية

- قياس أثر العلاقات السياسية للمنشأة على العلاقة بين القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين ودقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.
- الدور المعدل للروابط السياسية على العلاقة بين أنماط هيكل الملكية ونغمة الإفصاح وإنعكاسها على جودة التقارير المالية: أدلة عملية من واقع البيئة المصرية.
- دراسة طبيعة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية والعلاقات السياسية للمنشآت وأثرها على تأخر تقرير المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية.
- أثر العلاقات السياسية للمنشأة على التوسع في الإفصاح السريدي وإنعكاسها على أتعاب المراجع الخارجي: دراسة تطبيقية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، إكرام خليفة محمد، صالح، أبو الحمد مصطفى، أحمد، نبيل ياسين (2023م). " التأثير المشترك لنغمة الإفصاح السردى ودرجة عدم تماثل المعلومات في قيمة الشركة: دليل من التقارير السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الأول، الجزء الثاني.
- إبراهيم، فريد محرم فريد (2010م). " أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس المجلد (14)، عدد خاص.
- إبراهيم، منى مغربي محمد (2021م). "أثر شفافية الإفصاح السياسي للشركات على مخاطر الدعاوى القضائية: دليل تطبيقي من البيئة المصرية"، *مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد (10)، العدد (1).
- إبراهيم، منى مغربي محمد (2022م). "قياس مدى تأثير الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية في تقارير الأعمال المتكاملة على تغطية المحللين الماليين - دراسة تطبيقية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (44)، العدد (1).
- أبو الخير، مدثر طه (2007م). " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الاضمحلال في قيمة الأصول"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.
- أبو جبل، نجوى محمود أحمد (2023م). " دراسة تحليلية لأثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية والعبء الزائد للمعلومات في بيئة الاعمال المصرية"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.
- أحمد، عماد محمد رياض (2020م). " مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي - دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد (3).
- أحمد، محمد عزام عبد المجيد (2022م). " انعكاسات الإفصاح السردى على جودة الأرباح المحاسبية"، *مجلة البحوث المالية*، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد 23، العدد الأول.

الباز، ماجد مصطفى علي (2022م). "أثر العلاقات السياسية للشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وانعكاسها علي كفاءة القرارات الاستثمارية: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث.

جاد الله، حنان حسن علي (2022م). "الأثر التفاعلي للروابط السياسية وحوكمة الشركات علي قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية علي الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني.

الجبلي، وليد سمير عبد العظيم (2023م). "أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص الشركة وانعكاسه على تخفيض نظرية الوكالة: دليل تطبيقي من الشركة المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد (37)، العدد (2).

الجندي، تامر يوسف عبد العزيز علي، (2020م) "قياس أثر زيادة حجم التقارير المالية وانخفاض قابليتها للقراءة على اتعاب المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الثالث.

حسن، صبري طاهر محمد، لبيب، خالد محمد عبد المنعم، عزب، عادل إبراهيم (2024م). "أثر الروابط السياسية الخاصة بالمديرين التنفيذيين علي مستوى الإفصاح عن ابعاد الاستدامة وانعكاس ذلك علي القيود المالية التي تواجهها منشآت الأعمال"، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، المجلد الرابع، العدد الثاني.

حسوبة، كريم منصور علي، عمارة، محمد رزق عبد الغفار (2019م). "أثر الروابط السياسية لمنشآت الأعمال المصرية علي مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

حسين، محمد سعد احمد (2024). "العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية وخطر انهيار أسعار الأسهم الدور الوسيط لغموض التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

الحناوي، السيد محمود (2019م). "أثر هيكل الملكية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول*.

خليل، علي محمود مصطفى، إبراهيم، مني مغربي محمد (2018م). "اختبار مدى تأثير المحتوى الإعلامي لبطاقة الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات الخضراء على قيمة الشركة من منظور تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية"، *مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 14*.

خليل، علي محمود (2019م). "تحليل العلاقة بين مدى الالتزام بأخلاقيات الأعمال وجودة التقارير المالية في ضوء المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI G4)-دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد (20)*.

سالم، محمد جمال السيد (2022م). "قياس أثر الإفصاح عن تقرير تعليقات الإدارة على القيمة التنبؤية لمعلومات القوائم المالية: دراسة تطبيقية"، *رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها*.

سالم، محمد جمال السيد، العبادي، مصطفى راشد، يونس، احمد حسن (2022م). "قياس أثر الإفصاح السري عن تقرير تعليقات الإدارة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة بنها العلوم الإنسانية، جامعة بنها، المجلد الأول، العدد الرابع*.

السعدني، نرمين أحمد عبد المنعم (2022م). "تأثير الحمل الزائد للمعلومات عن كوفيد-19 على الشراء الاندفاعي لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الجيل "Z" بتطبيق نموذج S-O-R"، *مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 59، العدد السادس*.

السواح، تامر إبراهيم (2019م). "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وقابلية التقرير المالي السنوي للقراءة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث*.

الشريف، محمود مصطفى منصور (2023م). "تأثير جودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين العبء الزائد للمعلومات وفعالية التقارير المالية للمنشأة: دراسة عملية"، *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (48)، العدد (1)*.

شميس، مني احمد احمد احمد (2023م). "أثر القدرة الإدارية على إدارة الأرباح الحقيقية في ظل الدور المعدل لأتعباب المراجعة غير العادية: دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث.

شوشة، أمير على المرسي، سيد، محمد نور الدين (2020م). "الأثر النفاعلي للروابط السياسية وحوكمة الشركات على الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الأول.

الصاوي، غفت أبو بكر محمد (2022م). "دراسة واختبار تأثير غموض التقارير المالية والخصائص التشغيلية للشركات على مخاطر انهيار أسعار اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني.

صلاح، ميهاب أحمد (2020م). "قياس أثر التقارير السردية على القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه في المحاسبية غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

ضبيش، رشا عطوة عبد الحكيم، ويوسف، نسرين محمد فتحي (2023م). "تحليل دور الروابط السياسية للمنشآت في تبني ممارسات المراجعة الداخلية الرشيقة، وتأثير بعض الخصائص الديمغرافية للمراجعين الداخليين كمتغيرات معدلة: دراسة تجريبية مقارنة في البيئة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 14، العدد الثالث.

عبد التواب، محمد عزت (2020م). "أثر الارشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB على تحسين قرارات الإدارة بشأن تطبيق مفهوم الأهمية النسبية في التقارير المالية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 50، العدد الأول.

عبد الونيس، ايمان محمد (2017م). "قياس أثر الروابط السياسية علي تكلفة رأس المال وعوائد الأسهم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، **رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة. جامعة القاهرة.

_____, (2020م). "قياس أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS عليلا العلاقة بين القدرة الإداري وتعدد التقارير المالية في الشركات المتداولة بالبورصة المصرية"،

عرفه، نصر طه حسن و مليجي، مجدي مليجي (2019م). " أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على جودة المحاسبة: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (1).

عقيلي، خالد إسماعيل عبد الرحيم، رزق، علاء احمد إبراهيم (2023م). " أثر الروابط السياسية للشركات علي جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد الثاني، الجزء الثاني.

العقيلي، ليلي محروس (2017م). "محددات مقرونيه الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة 2015م: دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الثاني، العدد الرابع.

علي، نفين صلاح علي (2021م). "محددات قابلية التقرير المالي السنوي للقراءة وأثرها علي تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الأول.

العوادلي، هبة سعد حسن، فارس، زين العابدين، المر، نورهان علي، (2024م) "تقييم مدي فعالية مبادرة الإفصاح في الحد من الحمل الزائد للمعلومات بالتقارير المالية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد 25، العدد الأول.

عيسى، عارف محمود كامل (2017م). " قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية علي تكلفة راس المال المملوك: دراسة عملية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 47 العدد الرابع.

غازي، حماده السعيد المعصراوي السيد (2021م). "أثر الروابط السياسية والملكية العائلية علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق المال المصري"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني.

فرج، هبة عادل محمد، أبو طالب، يحيى محمد، الباز، محمد ماهر (2024م). " تأثير الحكل الزائد للمعلومات وقابلية القوائم المالية للقراءة علي تقنيات عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

الفقي، رشا علي إبراهيم (2020م). "انعكاسات العلاقة بين هيكل الملكية ومستوي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على معدل النمو المستدام بالتطبيق على شركات الاستثمار العقاري

بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد الثاني.

الفقي، رشا علي إبراهيم، الزكي، رحاب كمال محمود محمد (2019م). " قياس الأثر التفاعلي بين الروابط السياسية ومسودة التحفظ المحاسبي على قيمة الشركات المدرجة في قطاع التشييد ومواد البناء بالبورصة المصرية"، **مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول. فؤاد، ريمون ميلاد (2016م). "الآثار الايجابية لتقرير الاستدامة: دراسة ميدانية على شركات المساهمة السعودية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (20)، العدد (4).

فؤاد، ريمون ميلاد، سالم، محمد جمال السيد، عبد الحميد، مها عبد الحميد (2024م). "دور المراجع تجاه الإفصاح عن التغيرات المناخية وانعكاساتها على تحسين جودة المحتوى الإخباري للتقارير المالية: دراسة ميدانية"، **مجلة الشروق للعلوم التجارية**، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات بالشروق، المجلد (16)، العدد (16.2). عدد خاص الجزء الثاني.

فودة، السيد أحمد محمود (2022م). " أثر الملكية المؤسسية علي العلاقة بين الروابط السياسية للشركات ومخاطر انهيار أسعار الأسهم في ضوء تكاليف الوكالة: دراسة اختبارية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، السنة 9، العدد الرابع.

محمد أ، امجد حسن عبد الرحمن (2020م). "دراسة العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS for SME's) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد الثاني.

محمد، تامر سعيد عبد المنعم (2018م). " قياس أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (22)، العدد الثامن.

محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم (2020م). " أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوي التحسن في دقة توقعات المحللين الماليين: دراسة اختبارية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد الثاني.

مسعود، سناء ماهر محمدي (2020م). " قياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالي وخطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24، العدد الثالث.

- الملاح، شيرين شوقي السيد (2019). "تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في البورصة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (2).
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014م). "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركة المسجلة في بيئة الأعمال السعودية"، مجلة العلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، المجلد الثاني.
- مندور، محمد محمد محمد إبراهيم (2022م). "دراسة واختبار خصائص معلومات نظم التكاليف المتطورة وتأثيرها على العبء الزائد للمعلومات: دليل من الشركات العاملة في مصر"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثاني.
- الميهي، رمضان عبد الحميد (2015م). "مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الرابع، المجلد (39).
- النجار، سامح محمد أمين، أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم (2021م). "قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من البورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث، العدد الرابع.
- يونس، عبد الله حسين (2022م). "الدور المعدل لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للعلاقة بين غموض التقارير المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد الثالث.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abubakar A.,& Anuforo P.,& Hussaini D., and Ias M.,(2021). Political Connection and Real Earnings Management in Nigeria”, Journal Aplikasi Manajemen, Ekonomi dan Bisnis”, Vol. 5, No. 2.
- Al Amosh, H., and Khatib, S., (2022). “Theories of Corporate Disclosure: A Literature Review”, **Corporate Governance and Sustainability Review**, Vol. (6), Issue (1).
- AlBalooshi S.,& Iannino M., and Abedifar P. (2020).” Firm Opacity and Islamic Securities Issuance”, Available at : <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3604514>
- Al-dhamari R, and Ismail K. (2015).” ash holdings, political connections, and earnings quality Some evidence from Malaysia”, **International Journal of Managerial Finance**, Vol. 11 No. 2.
- Alshirah, M., & Alshira’h, A., & Lutfi, A. (2022). “ Political connection, family ownership and corporate risk disclosure: empirical evidence from Jordan”, *Meditari Accountancy Research*, Vol. (30), No. (5).
- Amara I, and Khelif H.(2020).” A review of the influence of political connections on management’s decision in non-US settings”, **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 18 No. 4.
- Ambra, Marchetti (2019).” The Management Discussion and Analysis in China. An empirical analysis”, **master’s degree programmer in Languages, Economics and Institutions of Asia and North Africa, Università Ca' Foscari Venezia**,
- Ananzeh H.,& Al Shbail M.,& Al Amosh H.,& Khatib S., and Abualoush S. (2023).” Political connection, ownership concentration, and corporate social responsibility disclosure quality (CSRSD): empirical evidence from Jordan”, **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol 20.
- Ang, J., & Ding, D., & Thong, T. (2013). “Political Connection and Firm Value”, **Asian Development Review**. Vol 30, No2.
- Armadiyanti P, and Iswati S. (2019).” Corporate Political Connection and Audit Quality”, **Journal Akuntansi dan Keuangan Indonesia**, Vol. 16, No. 2.
- Ashraf A.,& Hassan M.,& Abbas K., and Zaman Q. (2020).” Do firms harvest from political connections during general elections? Case of Pakistan”, **Journal of Financial Crime**, Vol. 27 No. 1.
- Athanasakou V, and Hussainey K. (2014). The perceived credibility of forward-looking performance disclosures”, **Accounting and Business Research**, Vol 44. No 3.

- Baik,B., & Johnson, M., & Kim, K., & Yu, K. (2023). "Organization Complexity, Financial Reporting Complexity, and Firms' Information Environment
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4413814>
- Bansal M.,& Ali A., and Choudhary B. (2021).” Real earnings management and stock returns: moderating role of cross-sectional effects”, **Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 6, No. 3.
- Belabbes M.,& Ruthven I.,& Moshfeghi Y, and Pennington D..(2023). Information overload: a concept analysis”, **Journal of Documentation**, Vol. 79, No. 1.
- Belabbes, M., & Ruthven, I., & Moshfeghi, Y., & Pennington, D. (2021). “Information overload: a concept analysis”, **Journal of Documentation**, Vol. (79), No. (1).
- Beneish, M., and Lee, C., and Nichols, D. (2012). “Fraud Detection and Expected Returns”, Kelley School of Business, Indian Univeresity.
- Benlemlih, M., and Shaukat, A., and Qiu, Y., and Trojanwski, G. (2018). “Environmental and social disclosures and firm risk”, Journal of Business Ethics, Vol. (152), No.(3). **Available at: <https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s10551-016-3285-5.pdf>**
- Bini L.,& Dainelli F., and Giunta F. (2017). Is a loosely specified regulatory intervention effective in disciplining management commentary? The case of performance indicator disclosure”, **Journal of Management & Governance**, Vol 21.
- Boubakri, N., & Mishra, D. (2018). “Information Overload and Cost of Equity Capital”, **Asian Finance Association (AsianFA)**, **Available at SSRN: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2931362**
- Callen L.,& Fang x., and Zhang W. (2020).” Protection of proprietary information and financial reporting opacity: Evidence from a natural experiment”, **Journal of Corporate Finance**, Vol 64.
- Carungu J.,& Di Pietra R., and Molinari M. (2021). Mandatory vs voluntary exercise of non-financial reporting: does a normative/coercive isomorphism facilitate an increase of quality?”, **Meditari Accountancy Research**, Vol. 29, No. 3.
- Chancharat, S., & Detthamrong, U., & Chancharat, N. (2019). “Board Structure, Political Connection And Firm Performance: Evidence From Thailand”, **International Journal Of Business And Society**, Vol. (20), No, (3).
- Chaney P.,& Faccio M., and Parsley D. (2011). ” The quality of accounting information in politically connected firms”, **Journal of Accounting and Economics**, Vol 51.

- Chatterjee B., & Tooley S., & Fatseas V., and Brown A. (2011). An Analysis of the Qualitative Characteristics of Management Commentary Reporting by New Zealand Companies”, **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol 5, No 4.
- Cheikh S., and Loukil N. (2023). Political connections, related party transactions and firm performance: evidence from Tunisian context”, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 13, No. 1.
- Chen, Y., & Luo, D., & Li, W. (2014). “Political connections, entry barriers, and firm performance” *Chinese Management Studies*, Vol. (8), No. (3).
- Cheung E, and Lau J. (2016). Readability of Notes to the Financial Statements and the Adoption of IFRS”, **Australian Accounting Review**, Vol. 26, No. 77, Issue 2.
- Chung D., & Hrazdil K., and Suwanyangyuan N. (2016). ” Disclosure quantity and the efficiency of price discovery Evidence from the Toronto Stock Exchange”, **Review of Accounting and Finance**, Vol. 15, No. 2.
- Chychyla R., & Leone A., and Minutti-Meza M. (2019). Complexity of financial reporting standards and accounting expertise”, **Journal of Accounting and Economics**, Vol 67.
- Cuong N, and Thi D. (2017). Measuring and Assessing the Quality of Information on the Annual Reports: The Case of Seafood’s Companies Listed on the Vietnam Stock Market”, **International Research Journal of Finance and Economics**”, Issue 160.
- De Franco G., & Hope O., & Vyas D., and Zhou Y. (2015). Analyst Report Readability”, **Contemporary Accounting Research**, Vol 32, Issue 1. Available at: [https:// onlinelibrary .wiley .com /doi /epdf/10.1111/1911-3846.12062](https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/1911-3846.12062)
- De Souza, J., & Rissatti, J., & Rover, S., & Borba, J. (2019). “The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics”, *Research in International Business and Finance*, Vol. (48).
- DeBoskey, D., & Luo, Y. (2018). “Recent trends in corporate political disclosure for a sample of S&P 500 firms: a new and emerging corporate disclosure area”, **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol.(15), No.(1).
- Dicko, S., & Khemakhem, H., & Zogning, F. (2020). “Political connections and voluntary disclosure: the case of Canadian listed companies”, **Journal of Management and Governance**, Vol.(24).

- Dieleman M., and Widjaja H. (2019). "How powerful political ties appropriate resources and how weaker organizations protect themselves: A case study from Indonesia", **Asia Pac J Manag**, Vol 36.
- Diouf D, and Boiral O. (2017)"The quality of sustainability reports and impression
- Dong Ji.,& Lu W., and Qu W. (2017). "Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence From China", **The International Journal of Accounting**, Vol 52.
- Dutta, P., and Dutta A. (2021). "Impact of external assurance on corporate climate change disclosures: new evidence from Finland", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. (22), No. (2).
- Edogbanya A, and Kamardin H. (2016)."Company Reporting Transparency and Firm Performance In Nigeria", **Asia Pacific Journal of Advanced Business and Social Studies**, Vol 2 Issue 2.
- Eissa A, and Eliwa Y. (2021)."The effect of political connections on firm performance: evidence from Egypt", **Asian Review of Accounting**, Vol. 29 No. 3.
- Elkins Hm and Entwistle G. (2018)."A commentary on accounting standards and the disclosure problem: Exploring a way forward", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol 33.
- El-Shayeb, N. (2023). "The Moderating Impact of Political Connections on the Relationship Between Cash Holdings and Firm Viability in Emerging Economies: Empirical evidence from Egypt", *Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Researches (SJFCSR)*, Vol. (4), No. (1), Part (1).
- Florackis C,& Fu X, and Wang J. (2023)."Political connections, environmental violations and punishment: Evidence from heavily polluting firms", **International Review of Financial Analysis**, Vol 88.
- Florio, C., and Leoni, G. (2017). "Enterprise risk management and firm performance: The Italian case", **The British Accounting Review**, Vol (49), Issue (1).
- Gao, W., & Huang, Z., & Yang, P. (2019). "Political connections, corporate governance and M&A performance: Evidence from Chinese family firms", **Research in International Business and Finance**, Vol. (50).
- Gist, W., & Abdul Wahab, E. (2021). "Political Patronage, Audit Quality and the Properties of Analysts' Earnings Forecasts in Malaysia", **American Accounting Association**, Vol 20, No 1.
- Gordon E., et al. (2015). "The IASB's Discussion Paper on the Conceptual Framework for Financial Reporting: A Commentary and Research

- Review", **Journal of International Financial Management & Accounting**, Vol 26, No 1.
- Grosbois, D., and Fennell, D. (2022). "Determinants of climate change disclosure practices of global hotel companies: Application of institutional and stakeholder theories", **Tourism Management**, Vol.(88).
- Guo, Y., and Zhao, J., and Yang, D. (2022). "Theories applicable to corporate climate change disclosure", **Journal of Corporate Account & Finance**, Vol.(33), Issue (4).
- Hair, J.F., Black, W.C., Babin, B.J. and Anderson, R.E. (2014). **Multivariate Data Analysis. 7th Edition, Pearson Education, Upper Saddle River.**
- Hair, J.F., Hult, G.T.M., Ringle, C.M. and Sarstedt, M. (2017). **A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM). 2nd Edition, Sage Publications Inc., Thousand Oaks, CA.**
- Harper V. (2020)." Disclosure Overload? Lessons For Risk Disclosure & ESG Disclosure Overload? Lessons For Risk Disclosure & ESG Reporting Reform From The Regulation S-K Concept Release", **Villanova Law Review**, Vol 65, Issue 1. Available at: <https://digitalcommons.law.villanova.edu/vlr/vol65/iss1/2>
- Hartmann M. (2020)." Information Overload Research in Accounting – A Systematic Review of the Literature", Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3722423>
- Hartmann, M., and Weißenberger, B. (2024). "Information overload research in accounting: a systematic review of the literature", **Management review quarterly**, Vol 74.
- Harymawan, I., & Nowland, J. (2016). "Political connections and earnings quality How do connected firms respond to changes in political stability and government effectiveness?", **International Journal of Accounting & Information Management**, Vol. (24), No. (4).
- Hashmi M.,& Brahmana R., and Lau E. (2018)." Political connections, family firms and earnings quality", **Management Research Review**, Vol. 41 No. 4.
- Hassanein, A., and Hussainey, K. (2015). "Is forward-looking financial disclosure really informative? Evidence from UK narrative statements", **International Review of Financial Analysis**, Vol.(41).
- Henderson, E. (2019)." Users' Perceptions of Usefulness and Relevance of Financial Statement Note Disclosures and Information Overload", **International Journal of Business, Accounting, and Finance**, Vol 13, No 1.

- Herawati, N., and Tarjo, (2015). "Application of Beneish M-Score Models and Data Mining to Detect Financial Fraud", **2th Global Conference on Business and Social Science (GCBSS), Procedia – Social and Behavioral Sciences**, 17-18 Sep. Bali, Indonesia ,Vol. (211), No.(25).
- Hirsch S.,& Heichl V. (2025)." Informative Value of Non-Financial Reports: Analyzing the Impact of Disclosure Format and Auditing", **Journal of Corporate Accounting & Finance**, Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdf/10.1002/jcaf.22784>
- Houston J.,& Jiang L.,& Lin C., and Ma Y. (2014)." Political Connections and the Cost of Bank Loans", **Journal of Accounting Research**, Vol. 52, No. 1.
- Hung, Y., & Cheng, Y. (2018). "The impact of information complexity on audit failures from corporate fraud: Individual auditor level analysis", **Asia Pacific Management Review**, Vol. (23), Issue(2).
- Huu, N., and Ha, N. (2016). "Using the M-score model in detecting earnings management: Evidence from Non-Financial Vietnamese Listed Companies", **VNU Journal of Science: Economics and Business**, Vol.(32), No.(2).
- Impink J.,& Paananen M., and Renders A. (2022)." Regulation-induced Disclosures: Evidence of Information Overload?" **A journal of Accounting, finance and Business studies**, Vol 58, No, 3.
- Islam, M., & Alam, M., & Hasan, Sh., & Mollah, S. (2022). "Firm-level political risk and distance-to-default", **Journal of Financial Stability**, Vol. (63).
- Ismail, T., and El-Shaib, N. (2012). "Impact of market and organizational determinants on voluntary disclosure in Egyptian companies", **Meditari Accountancy Research**, Vol. (20), No. (2).
- Kamarudinm KH., & Ismail, W., & Harymawan, I., & Shafie, R. (2021). "Types of politically connected firms and analysts' earnings forecast", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. (22), No. (5).
- Kashada A.,& Isnoun A.,& and Aldali N. (2020)." Effect of Information Overload on Decision's Quality, Efficiency and Time", **International Journal of Latest Engineering Research and Applications**, Vol 5, Issue 1.
- Kelton A., and Murthy U. (2016). The Effects of Information Disaggregation and Financial Statement Interactivity on Judgments and Decisions of Nonprofessional Investors", **Journal of Information Systems**, Vol 30, Issue (3).
- Khelil I.,& Khlif H., and Amara I. (2024)." Political connections, political corruption and auditing: a literature review", **Journal of Financial Crime**, Vol. 29, No. 1.

- Koholga, O., & Jerry, M. (2016). "International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks", **Journal on Business Review** (GBR), Vol. (4), No. (4).
- Kothar S.,& Shu S.,& Wysocki P. (2009). "Do Managers Withhold Bad News?", **Journal of Accounting Research**, Vol. 47, No. 1.
- Kubinec R.,& Lee H., and Tomashevskiy A. (2024). "Why Corporate Political Connections Can Impede Investment", **Comparative Political Studies**, Vol. 57 No 11.
- Le T., et al. (2023). "Application of the M-Score Model to Test the Reliability of Financial Statements at Companies Listed on the Vietnamese Stock Market", **Journal of Economics, Finance and Management Studies**, Vol 06 Issue 06.
- Ledzinska M, and Postek S. (2017). "From metaphorical information overflow and overload to real stress: Theoretical background, empirical findings, and applications", **European Management Journal**, Vol 35.
- Lee, ye. (2021). "The effects of analysts' tax expense forecast accuracy on corporate tax avoidance: An international analysis", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol 17, Issue 2.
- Li T, and Li M. (2011). "An Investigation and Analysis of Information Overload in Manager's Work", **I Business**, Vol.3, No.1. Available at: <https://www.scirp.org/journal/paperinformation?paperid=4235>
- Liao Z.,& Zhang W.,& Tao (2020). "The Impact of Political Connection on Earnings Management in China's Private Enterprises", **International Business Research**, Vol. 13, No. 6.
- Liu H., and Zhao W. (2023). "The role of political connections in bad times :Evidence from the COVID-19pandemic", **Economics Letters**, 224.
- Maaloul A.,& Chakroun R, and Yahyaoui S. (2018). "The effect of political connections on companies' performance and value Evidence from Tunisian companies after the revolution", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, Vol. 8 No. 2.
- Maccarthy, J., (2017). "Using Altman Z-score and Beneish M-score Models to Detect Financial Fraud and Corporate Failure: A Case Study of Enron Corporation", **International Journal of Finance and Accounting**, Vol. (6), No.(6).
- Mahama, M. (2015). "Detecting Corporate Fraud And Financial Distress Using The Altman And Beneish Models The Case Of Enron Corp", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. (III), Issue (1).

- Makrychoriti P. and Pyrgiotakis E.(2024).” Firm-level political risk and stock price crashes”, **Journal of Financial Stability**, Vol 74.
- Malik, M. F., and Zaman, M., and Buckby, S., (2020). “Enterprise Risk Management and Firm Performance: Role of the Risk Committee”, **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol. (16). management: A stakeholder perspective”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol 30, No (3).
- Marie M.,& Qi B.,& Elgammal M., and Elnahass M. (2024).” A more sustainable future: Can politically connected CEOs spur the nexus between ESG performance and firm financial performance?”, **Journal of International Financial Markets, Institutions & Money**, Vol 96.
- Mbawuni, J. (2019). "Assessing Financial Reporting Quality of Listed Companies in Developing Countries: Evidence from Ghana", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 11.
- Mongie, C., and Willows, G. (2018). “A Brief Background and Theoretical Underpinnings for Voluntary Climate Change Disclosures”, **Southern African Accounting Association**, National Teaching and Learning and Regional Conference Proceedings.
- Mutlu S. (2016). "Financial reporting quality and the choice of monitoring mechanisms in debt contracts: Evidence from Borrowing Base Restrictions", **Available at:** <https://coles.kennesaw.edu/research/docs/fall-2016/FALL16-12.pdf>
- Muttakin, M., & Mihret, D., & Khan, A. (2018). “Corporate political connection and corporate social responsibility disclosures Aneo-pluralist hypothesis and empirical evidence”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. (31), No. (2).
- Najaf R., and Najaf K. (2021).” Political ties and corporate performance: why efficiency matters?”, **Journal of Business and Socio economic Development**, Vol. 1 No. 2.
- Newton A, and Uysal V. (2019).” Acloser look at politically connected corporations: evidence from Citizens United”, **Managerial Finance**, Vol. 45, No. 5.
- Ofori, E. (2016). “Detecting Corporate Financial Fraud Using Modified Altman Z-Score and Beneish M-Score. The Case of Enron Corp”, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.(7), No.(4). **Available at:** <https://core.ac.uk/reader/234631270>.
- Omran, M., and Ramdhony, D. (2015). “Theoretical Perspectives on Corporate Social Responsibility Disclosure: A Critical Review”, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. (5), No.(2).

- Ong T., & The B., & Seng K., and Ng S. (2020). "Does Information Overload of Annual Reports Matter?", **International Journal of Financial Research**, Vol 11, No. 2.
- Ormin, K and Musa, J. (2016). "International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks", **Journal on Business Review (GBR)**, Vol.4, No.4.
- Ozcan G and Gündüz U. (2015). "political connectedness and business performance: Evidence from Turkish industry rankings", **Business and Politics**, Vol 17, Issue 1. Available at: <https://core.ac.uk/download/pdf/28906096.pdf>
- Pierluigi, C., and Inge, W. (2016). "Intangible's disclosure in Management Commentary regulation in Germany and Italy: A semantic approach", **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 17, No. 1.
- Preuss, S., & Königsgruber, R. (2021). "How do corporate political connections influence financial reporting? A synthesis of the literature", **J. Account. Public Policy**, Vol. (40).
- Qian, W., & Chen, X. (2021). "Corporate environmental disclosure and political connection in regulatory and leadership changes: The case of China", **The British Accounting Review**, Vol. (53).
- Regina A. and Munasinghe A. (2023). "The Concept of Information Overload: A Review of Literature From The Field of Accounting And Finance", **Proceedings of 13th International Conference on Business & Information (ICBI)**, Available at: <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?>
- Reitmaier C., and Schultze W. (2017). "Enhanced business reporting: value relevance and determinants of valuation-related disclosures", **Journal of Intellectual Capital**, Vol. 18, No. 4.
- Ren C., and Lu X. (2021). "A multi-dimensional analysis of the Management's Discussion and Analysis narratives in Chinese and American corporate annual reports", **English for Specific Purposes**, Vol. 62.
- Rezaee, Z. (2016). "Business sustainability research: A theoretical and integrated perspective", **Journal of Accounting Literature**, Vol.(36).
- Richards G., and Staden C. (2015). "The readability impact of international financial reporting standards", **Pacific Accounting Review**, Vol. 27, No. 3.
- Rocca, M., & Fasano, F., & Cappa, F., & Neha, N. (2022). "The relationship between political connections and firm performance: An empirical analysis in Europe", **Finance Research Letters**, Vol. (49).
- Roetzel P. (2019). "Information overload in the information age: a review of the literature from business administration, business psychology, and related

- disciplines with a bibliometric approach and framework development”, **Business Research**, Vol 12.
- Ronald p. and Dennis M. (2012), "Voluntary disclosure theory and financial control variables: An assessment of recent environmental disclosure research", **Accounting Forum** 36.
- Saeed A., & Belghitar Y., and Clark E. (2019). "Political connections and corporate performance: Evidence from Pakistan", **Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/ecot.12213>**
- Saha A., & Morris R., and Kang H. (2019). "Disclosure Overload? An Empirical Analysis of International Financial Reporting Standards Disclosure Requirements", **A Journal of Accounting, Finance and Business Studies**, Vol 55. No 1.
- Salehi, M., & Dashtbayaz, M., & Mohammadi, S., & Adibian, M., and Fahimifard, H. (2020). "Auditors’ response to readability of financial statement notes", **Asian Review of Accounting**, Vol. (28), No. (3).
- Sani A., Latif R., and Al-dhamari R. (2020). "CEO discretion, political connection and real earnings management in Nigeria", **Management Research Review**, Vol. 43 No. 8.
- Saravanan R., & Mohammad F., and Kumar P. (2024). "Does IFRS convergence affect the readability of annual reports by Indian listed companies?", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 25, No. 3.
- Shahzad F., & Saeed A., & Asim A., & Qureshi F., & Rehman I., and Qureshi S., (2021). "Political connections and firm performance: Further evidence using a generalised quantile regression approach", **IIMB Management Review**, Vol 33.
- Shehata, N. (2014). "Theories and Determinants of Voluntary Disclosure", **Accounting and Finance Research**, Vol. (3), No. (1).
- Singh S., & Tabassum N., & Darwish T., and Batsakis G. (2018). "Corporate Governance and Tobin’s Q as a Measure of Organizational Performance", **British Journal of Management**, Vol. 29.
- Souza J., & Rissatti J., & Rover S., and Borba J. (2019). "The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics", **Research in International Business and Finance**, Vol 48.
- Sun P., & Hu H., and Hillman A. (2016). "The Dark side of Board Political Capital: Enabling Block holder Rent Appropriation", **Academy of Management Journal**, Vol. 59, No. 5.
- Sun, Y., & Yang, Y. (2024). "Do government environmental target constraints break the political resource curse?--A study on political connections and f

- firm green innovation", **International Review of Economics and Finance**, Vol. (96).
- Tantawy S., and Moussa T. (2023). "The effect of political connections on firms' auditor choice decisions and audit opinions: evidence from Egypt", **Asian Review of Accounting**, Vol. 31, No. 3.
- Tawiah V.,& Zakari A., and Wang Y. (2022). "Partisan political connections, ethnic tribalism, and firm performance", **Review of Quantitative Finance and Accounting**, Vol. 58.
- Tee C., and Kasipillai J. (2022). "Female directors' monitoring and earnings quality: the moderating effect of political connections and family ownership", **International Journal of Manpower**, Vol. 43, No. 5.
- Tee C.,& Lee M., and Majid A. (2021). "Heterogeneous political connections and stock price crash risk: Evidence from Malaysia", **Journal of Behavioral and Experimental Finance**, Vol. 31.
- Tee K.,& Chen X., and Hooy C. (2024). "The evolution of corporate social responsibility in China: Do political connection and ownership matter?", **Global Finance Journal**, Vol. 60.
- Tello E., & Hazelton J., and Leong V. (2019). "Australian corporate political donation disclosures Frequency, quality, and characteristics associated with disclosing companies", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 32, No2.
- Tessema, A., & Ul-Hassan, M. (2024). "Corporate governance, earnings management and the moderating role of political connections: evidence from the Gulf Co-operation Council countries", **International Journal of Ethics and Systems**.
- Toerien F., and Toit E. (2024). "Fighting through the Flesch and Fog: the readability of risk disclosures", **Accounting Research Journal**, Vol. 37, No. 1.
- Wei Y.,& Jia N., and Bonardi. (2023). "Corporate Political Connections: A Multidisciplinary Review", **Journal of Management**, Vol. 49 ,No. 6.
- Weng, T., & Hsu, K., & He, Y. (2023). "The Impact of Corporate Political Connections on Analyst Forecast Quality", **Journal of Applied Finance & Banking**, Vol. (13), No. (6).
- Wong W., and Hooy C. (2018). "Do types of political connection affect firm performance differently?", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol. 51.
- Xiao F.,& Chan A., and Chen V. (2023). " Board political connections and tradeoff between market and nonmarket advantages: Evidence from corporate financial information disclosure", **Journal of Business Research**, Vol 164.

- Xu N., & Xu X., and Yuan Q. (2013). " Political Connections, Financing Friction, and Corporate Investment: Evidence from Chinese Listed Family Firms", **European Financial Management**, Vol. 19, No. 4.
- Yang H. (2012). "Capital market consequences of managers' voluntary disclosure styles", **Journal of Accounting and Economics**, Vol 53.
- Zamil I., A., and Ramakrishnan, S., and Jamal, N., and Khatib, S., and Almaryani, M. (2023). "Drivers of corporate voluntary disclosure: A systematic review", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol 21, No 2.
- Zhang K., and Truong C. (2019). "What's the value of politically connected directors?", **Journal of Contemporary Accounting and Economics**, Vol 15.
- Zhao J., and Gan Q. (2024). "The more the merrier? The impact of information overload on stock price synchronicity: Evidence from China", **Finance Research Letters**, Vol 62.